



العدد: 16 / 2523

التاريخ: ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١

إلى / هيئة الأوراق المالية

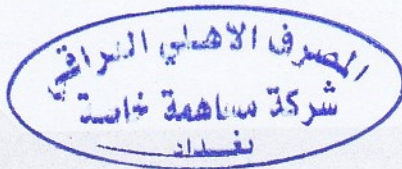
م / التقرير السنوي

تحية طيبة..

نرفق لكم طياً نسخة من التقرير السنوي لمصرفنا للسنة المنتهية في 2019/12/31 حسب معايير المحاسبة الدولية ومصدق من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات.

مع التقدير...

ايمن عمران عبدالله ابودهم
المدير المفوض



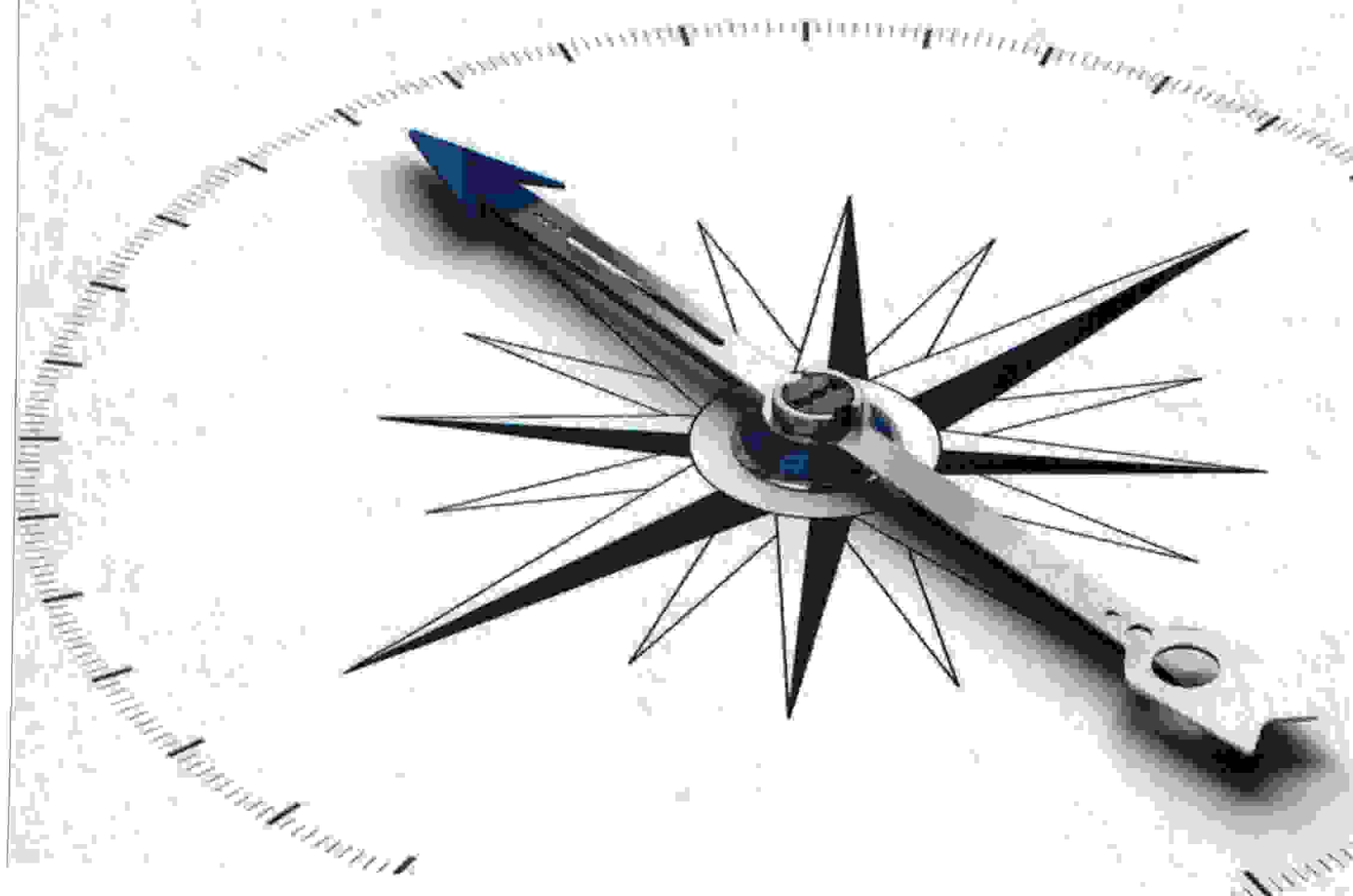
- نسخة منه الى / سوق العراق للأوراق المالية

National

المصرف

تقرير الادارة السنوي

2019



أولاً: معلومات عامة

تأسيس المصرف

أسس المصرف بموجب إجازة التأسيس المرقمة م.ش/٥٨-٢٠٢ والمؤرخة في ١٩٩٥/٠٢/٠١ برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ ١٩٩٥/٠٣/٢٨ على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي ١٩٩٥/٠٤/٠٨ بأمر المصرف مزاولة أعماله.

بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٥ سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة، بناءً عليه اتخذ مجلس إدارة المصرف بتاريخ ١٩٩٨/٠١/٢٥ قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في ١٩٩٨/١٠/٠١.

ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه ونظراً لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بالزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (٥٠) مليار دينار عراقي وذلك خلال فترة ١٨ شهر من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (٢٥) مليار دينار فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (٥٠) مليار دينار عراقي مع نهاية عام ٢٠١٠.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المتعقبة بتاريخ ٢٧ و٢٨ أيلول ٢٠١٠ قراراً برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من (١٠٠) إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣.

التزاماً مع تعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي تدريجياً حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي وقررت بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣ الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (١٥٢) مليار دينار إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح ٩٨ مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٤ و تم الاكتتاب خلال الفترة بكامل قيمة الأسهم بإجمالي مبلغ ٩٨ مليار دينار عراقي، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم ٥٥٠٠ بتاريخ ٢٤/٠٢/٢٠١٤ وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

الأنشطة التي يمارسها المصرف

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات معيزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه ليشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية. حيث يعد كابتال بنك، والذي يملك حوالي ٦٢% من رأسمال المصرف، بوابة للمصرف الأهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمصرف الأهلي العراقي ومن خلال شركة كابتال للاستثمارات، التراجع الاستثماري لكابتال بنك، من التداول لصالح عملاته في الأسواق الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى تقديمه خدمة التداول لصالح عملائه في السوق العراقية للأوراق المالية وذلك من خلال شركته التابعة والمملوكة له بالكامل، شركة واحة النخيل للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية. ويمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي إسماعي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه، بالإضافة إلى أن المصرف وشركته التابعة له يقومان بإعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ويتم تدقيق أعمالهما من قبل مدققين معتمدين محليين ودوليين.

هذا ويوفر المصرف الأهلي العراقي حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية لكل من - الأفراد والشركات على حد سواء: حسابات العملاء بكافة أنواعها من جاري وتوفير وودائع ثابتة بعملة الدينار العراقي والدولار الأمريكي أو أي عملات رئيسية أخرى توفير القنوات والخدمات الالكترونية من خدمات بطاقات فيزا الكترون العالمية والخدمات المصرفية عبر الانترنت بالإضافة إلى توفير مركز الخدمة الهاتفية المتخصص بالاجابة عن استفسارات عملاء المصرف وتقديم الحلول الفورية لهم توفير شبكة من أجهزة الصراف الآلي التي يستطيع من خلالها العميل الاستفادة من مزاي السحب النقدي والاستثمار عن ارضه حساباته بالإضافة إلى عمليات التحويل ما بين حسابات العميل وخدمات أخرى متنوعة.

توفير خدمة الرسائل القصيرة التي تتيح للعميل الاطلاع على سحبياته وإيداعاته بصورة فورية خدمة تحويل الرواتب للقطاع العام للوزائر والوزارات الحكومية ضمن مشروع التوطين بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص. التسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد بأنواعها (القروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية) مقابل تحويل الراتب.

أولاً: معلومات عامة

تأسيس المصرف

أسس المصرف بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش/٥٨٠٢ في ٢٠/١٠/١٩٩٥ برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ ٢٨/٣/١٩٩٥ على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي ١٨/٤/١٩٩٥ بأمر المصرف مزاولة أعماله.

بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٧ سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة، بناءً عليه اتخذ مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٨ قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في ١/١٠/١٩٩٨.

ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه ونظراً لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (٥٠٠) مليار دينار عراقي وذلك خلال فترة ١٨ شهر من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (٢٥) مليار دينار فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (٥٠٠) مليار دينار عراقي مع نهاية عام ٢٠١٠.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و٢٨ أيلول ٢٠١٠ قراراً برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من (١٠٠) إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣.

التزاماً مع تعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي تدريجياً حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي وقررت بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٣ الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (١٥٢) مليار دينار إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح ٩٨ مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٤ وتم الاكتتاب خلال الفترة بكامل قيمة الأسهم بإجمالي مبلغ ٩٨ مليار دينار عراقي، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم ٥٥٠٠ بتاريخ ٢٤/٢/٢٠١٤ وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

الأنشطة التي يمارسها المصرف

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه ليشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية، حيث يعد كإئتمال بنك، والذي يملك حوالي ٦٢% من رأسمال المصرف. بوابة للمصرف الأهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الجولات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمصرف الأهلي العراقي ومن خلال شركة كإئتمال للاستثمارات، الفرع الاستثماري لكإئتمال بنك، من التداول لصالح عملائه في الأسواق الإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى تقديمه خدمة التداول لصالح عملائه في السوق العراقية للأوراق المالية وذلك من خلال شركته التابعة والمملوكة له بالكامل، شركة واحة النخيل للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية. ويمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه، بالإضافة إلى أن المصرف وشركته التابعة له يقومان بإعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ويتم تدقيق أعمالها من قبل مدققين معتمدين محليين ودوليين.

هذا ويوفر المصرف الأهلي العراقي حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية لكل من: الأفراد والشركات على حد سواء:

- حسابات العملاء بكافة أنواعها من جاري وتوفير ودائع ثابتة بعملة الدينار العراقي والدولار الأمريكي أو أي عملات رئيسية أخرى.
- توفير القنوات والخدمات الالكترونية من خدمات بطاقات فيزا الكترون العالمية والخدمات المصرفية عبر الانترنت بالإضافة إلى توفير مركز الخدمة الياقي المتخصص بالاجابة عن استفسارات عملاء المصرف وتقديم الحلول الفورية لهم
- توفير شبكة من أجهزة الصراف الآلي التي يستطيع من خلالها العميل الاستفادة من مزايا السحب النقدي والاستفسار عن ارصدة حساباته بالإضافة إلى عمليات التحويل ما بين حسابات العميل وخدمات أخرى متنوعة
- توفير خدمة الرسائل القصيرة التي تتيح للعميل الاطلاع على سحباته وإيداعاته بصورة فورية
- خدمة تحويل الرواتب للمقطاع العام للدوائر والوزارات الحكومية ضمن مشروع التوظيف بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص.
- التسهيلات الائتمانية لمقطاع الأفراد بأنواعها (القروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية) مقابل تحويل الراتب.

الخدمات المتخصصة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة التي تشمل على (قسم خاص بخدمة كبار الشركات، الخدمات التجارية من حيث الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة وخطابات الضمان بالإضافة الى العوالات المصرفية، و التسهيلات المصرفية بأنواعها، و التعامل بالعملات الأجنبية والمشاركة بنافذة مزاد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي).

• خدمات الوساطة المالية من خلال شركة واحة النخيل للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية في العراق.

• خدمات الجوالآت السريعة من خلال شبكة ويسترن يونيون العالمية.

• خدمات البطاقات المدفوعة مسبقا .

• خدمة التسوق الالكتروني من خلال البطاقات الائتمانية.

• خدمة زين كاش

طموحات المصرف في تحقيق الأهداف

انطلاقا من الرؤى الاستراتيجية وتزامنا مع توجهات البنك المركزي العراقي، يسعى المصرف الاهلي العراقي للعمل على المساهمة الفعالة في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال تطبيق افضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير المنتجات والخدمات التي تخدم شرائح المجتمع المختلفة وتقديم الحلول المالية الشاملة لهم والتي تمكنهم من تطوير اعمالهم وتوفير احتياجاتهم بكل سهولة وسرعة.

وتتمحور طموحات واهداف المصرف الاهلي العراقي حول تعزيز المزايا التنافسية للمنتجات والخدمات المصرفية وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية وتطوير خدمات دفع الرواتب لما لها من اهمية كبيرة في خدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي بالإضافة الى تعزيز خدمات السداد الالكتروني سواء عن طريق البطاقات الائتمانية والبطاقات المدفوعة مسبقا او من خلال الخدمات الالكترونية عبر الانترنت حيث يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملائه من خلال هذا التطوير المستهدف بالإضافة الى توسيع الانتشار الجغرافي للفروع المصرفية لتغطية كافة محافظات العراق.

وتبنى المصرف الاهلي العراقي منذ منتصف عام ٢٠١٢ مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة، وذلك من خلال خطة عمل تستهدف الوصول لأكثر عدد ممكن من موظفي الدولة لتحقيق الطموحات و الأهداف التي يتطلع لها المصرف.

فروع المصرف

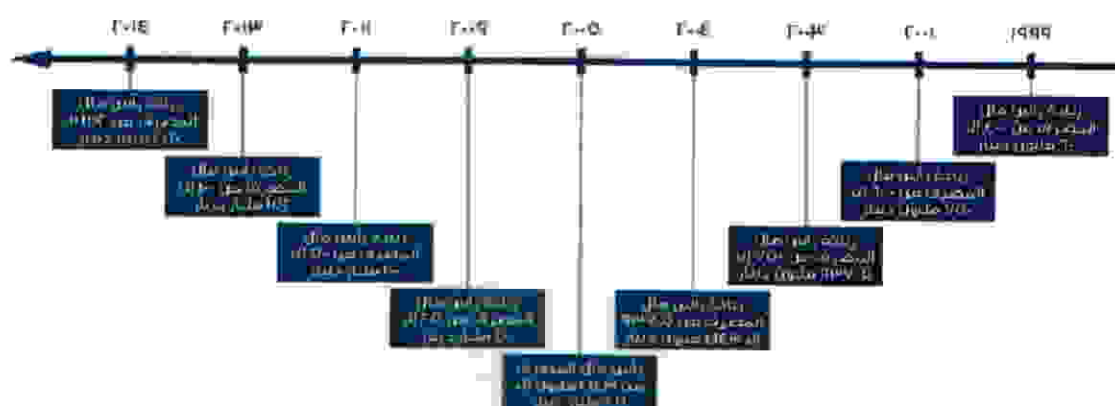
يقدم المصرف خدماته من خلال فروعه المنتشرة والتي تغطي أغلب المحافظات العراقية: حيث تتواجد ٥ فروع في بغداد (السعدون " الرئيسي"، المنصور، الكاظمية، مول بغداد جميلة) بالإضافة الى ثلاثة فروع في محافظة البصرة (البصرة، الرميلة، أم قصر) و فرع في النجف و كربلاء و أربيل والسليمانية. ويقوم المصرف بدراسة افتتاح عدد من الفروع الجديدة خلال عام ٢٠٢٠ في بغداد. بالإضافة الى توجه المصرف بالتواجد في عدد من المحافظات الرئيسية وتحديد المناطق الغربية من خلال فروع او مكاتب خدمة لتقديم خدماتنا لأكثر شريحة ممكنة ضمن الفئات المستهدفة وذلك من خلال افتتاح فرع جديد في منطقة الأعظمية في بغداد ليصل عدد الفروع في نهاية عام ٢٠٢٠ الى ١٥ فرع و ٣ مكاتب خدمة. علما بأنه سوف يتم إعادة تفعيل أعمال فرع الموصل خلال عام ٢٠٢٠ لخدمة شريحة عملائنا في المحافظة كما و يتم حاليا العمل على توفير خدمات مصرفية وأسلوب خدمة متميز لشريحة العملاء من فئة الأفراد من موظفي القطاع العام والخاص بالإضافة الى الفئات الأخرى المختلفة سعيا من المصرف لتقديم أفضل الحلول المصرفية التي يستطيع من خلالها تلبية متطلبات واحتياجات هذه الشرائح للعمل على دعم وتعزيز ثقافة التوفير لدى العملاء لاستقطاب عدد أكبر من الودائع والعمل على منح تسهيلات مصرفية منافسة من فروع شخصية و بطاقات ائتمانية مقابل تحويل الراتب يضاف الى ذلك توجه المصرف الى إطلاق عدد من الخدمات الالكترونية بالتعاون مع زين كاش .

و يسعى المصرف خلال التوسع والانتشار في مختلف أنحاء العراق وبالتحديد في المناطق الجنوبية والتي من خلالها سوف يقوم المصرف بالعمل على توسيع قاعدة نقاط الخدمة لزيائن المصرف الاهلي العراقي من عملاء توظيف الرواتب بشكل خاص ، مع العمل على ضمان توسيع قاعدة الانتشار في الخدمة و تحديد في المحافظات الغير مخدمة لفروع أو شبكة صرافات آلية بهدف تخفيض الكلف الناتجة عن هذه العملية و في نفس الوقت توفير الخدمة بأسلوب جديد يتوافق مع توجه المصرف الاهلي العراقي حيث سيتم من خلال خدمة زين كاش بإطلاق حملة تستهدف عملاء التوظيف بعنوان (سحب الراتب صار أسهل مع الاهلي العراقي) لغاية تعزيز الخدمة المقدمة لهذه الشريحة المهمة على مستوى القطاع المصرفي العراقي و لتوفير الخدمات المصرفية لفئة الشركات الأجنبية العاملة في العراق و خاصة شركات النفط و موظفيها بحيث يتمكن المصرف من استقطاب المزيد من الودائع مقابل تقديم حلول مصرفية و خدمات بنكية سريعة للشركات .. كما أن توجيهه للتواجد في المناطق التجارية في بغداد من شأنه خدمة التجار العراقيين وتقديم الدعم لأعمالهم التجارية من خلال توفير التسهيلات اللازمة وبالشكل الذي يضمن استمرارية نمو الاقتصاد الوطني.

تطور رأسمال المصرف

جدول بتطور رأسمال المصرف (بالمليار دينار)										
السنة	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٤
رأسمال	٠,٤	٠,٦	٠,٧٥	٠,٩٤	١,١٤	٢,٥	١٠٠	١٥٢	٢٥٠	٢٥٠

أسس المصرف في ١٩٩٥ برأس مال قدره ٤٠٠ مليون دينار عراقي



(بلايف دينار)

حقوق الملكية

السنة المالية	حقوق المساهمين	الربح قبل الضريبة	الأرباح الموزعة توزيعات نقدية	سعر الافتتاح
٢٠١٩	٢٥٦,٦٤١,٥٠٧	١١,٤٦٧,٣٨٤	-	٠,٦١
٢٠١٨	٢٥٧,٨٤٩,٧٤٥	(٥,٦١٦,٢٤٣)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣٤
٢٠١٧	٢٨٥,٧١٩,٣٢٢	٥,٨٧٦,٤٦٦	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٤٧
٢٠١٦	٢٨٧,٧٣٢,٥٩٢	٢٧,٧٨١,٩٤٠	-	٠,٤١
٢٠١٥	٢٦٤,٢٠٩,٣٦٥	٣,٩٣٥,٨٠٢	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٥٥

(بلايف دينار)

الاحتياطيات

الاسم الحساب	٢٠١٩	٢٠١٨
إحتياطي إيجاري	٤,٤٣٩,٢٣٣	٣,٩٨١,٢٢٣
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	٤,٤١٢,٨٩٢
إحتياطي التغير في القيمة العادلة	٢٥٦,٤٦٩	٥٢,٦٤٦
الأرباح غير موزعة	٩٤٥,٨٠٥	(١,٥٩٦,٨١٦)
إحتياطي التوسعات	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٦,٦٤١,٥٠٧	٧,٨٤٩,٧٤٥

عضوية مساهمة المصرف في الشركات

يمتلك المصرف شركة تابعة واحدة كالتالي:

اسم الشركة	نوع الشركة	النسبة المملوكة	رأسمال الشركة	الغرض	نسبة الملكية
واحدة النجيل	معيودة المسؤولية	شركة وساطة لبيع وشراء الأوراق المالية	مليار دينار عراقي	يقداد	١٠٠%

يمتلك المصرف مساهمات بشركات أخرى ولكن بنسب تقل عن ١٠%

مجلس إدارة المصرف

أسماء النواة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف المنتخبين وعدد الأسهم المملوكة من قبلهم:

الأعضاء الأصليين	عدد الاسهم المملوكة	المنصب
باسم خليل الصائم	٣٠,٥٣٧,٠١٨٩	رئيس المجلس
داود محمد داود الغول *	١٥٤,٦١٣,٦٦٤,٠٣٢	نائب رئيس المجلس
مير احمد القوقا	١٦٦,٧٣٧,٩١٧	عضو أصلي
شريف عبد علي البطاط	٢٤,٣٥٦,٧٨٨	عضو أصلي
خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي	٥,٧١٢,٥٥٦	عضو أصلي
سردار مرزا محمود	١٣٧,٢٢٢	عضو أصلي
أيمن عمران أبو دهم	٢,٠٠٠	عضو أصلي (المدير المفوض)

الأعضاء الاحتياط	عدد الاسهم المملوكة	المنصب
عمر خلدون سامع الحمري	٣,٨١١,١٥٢	عضو احتياط
خلف نجم جاسم الجنابي	٢,٢٨٧,٠٢٢	عضو احتياط
عبد الأمير وحيد ناصر الأسدي	٢,٠٠٠	عضو احتياط
وثاب داود عبد اللطيف السعدي	٢,٠٠٠	عضو احتياط
عثمان عبيد كاظم حجام	٢,٠٠٠	عضو احتياط

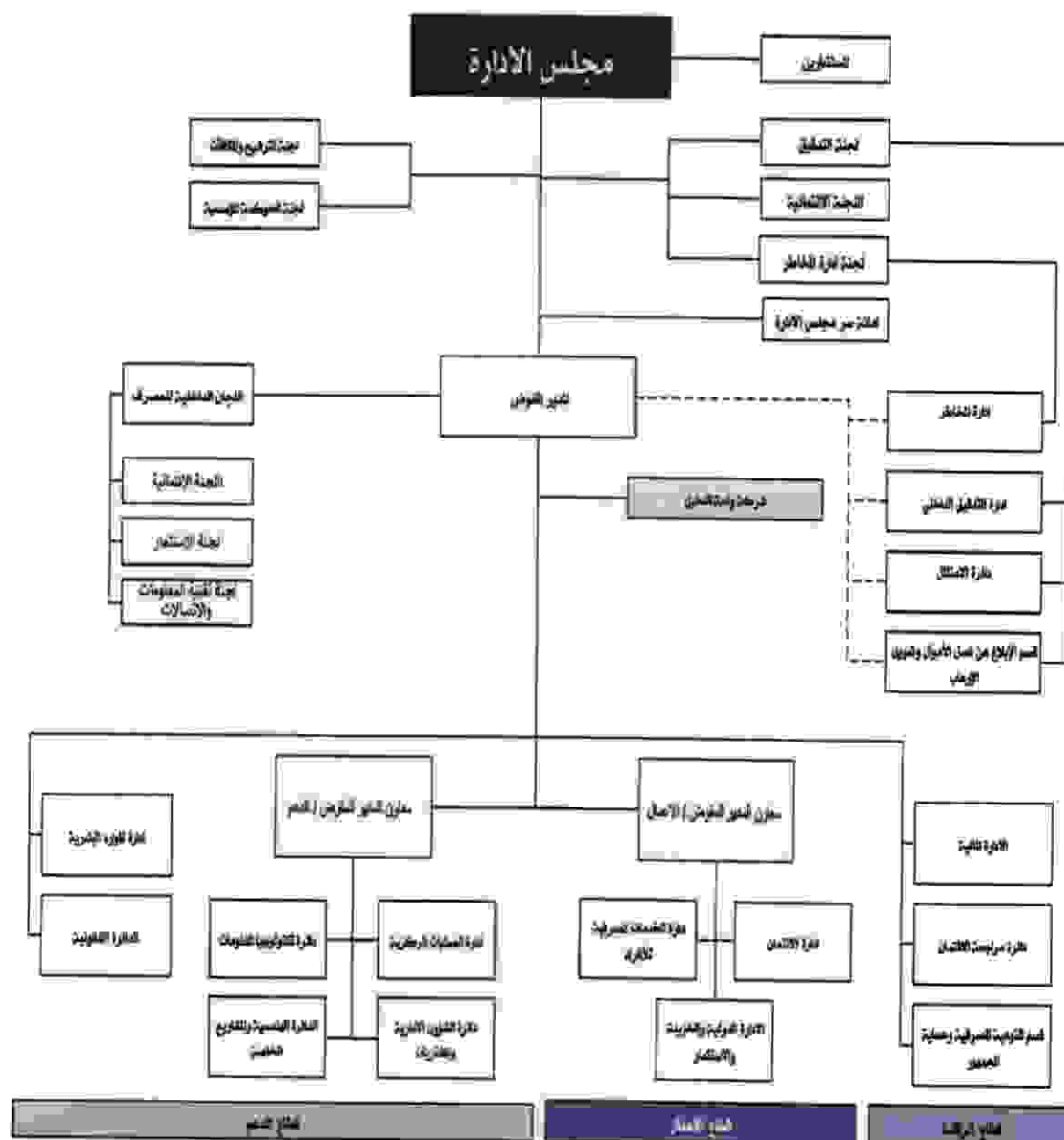
* ممثل بنك المال الأردني

تم عقد (٨) جلسات لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩.

أسماء كبار مالكي الأسهم (أكثر من ٥%)

الاسم	الجنسية	عدد الاسهم كما في ٢٠١٩/١٢/٣١	النسبة
بنك المال الأردني	أردنية	١٥٤,٦١٣,٦٦٤,٠٣٢	%٦١,٨٥
شركة بنك القاهرة عمان	أردنية	٢٤,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%٩,٩٠
شركة بالفست ٢	بحرينية	١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٥,٠٠
عباس فاضل احمد الشمري	عراقية	١٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٥,٠٠

الهيكل التنظيمي الرئيسي للمصرف الأهلي العراقي



العاملون في المصرف:

بلغ عدد العاملين في المصرف (٣٤٦) موظفاً كما في نهاية العام ٢٠١٩ من بينهم (٣٣٠) موظفاً مشمولين بالضمان الاجتماعي وبلغ مجموع رواتبهم السنوية (٦,١٥٤,٧٩٩) ألف دينار عراقي ، و بلغ إجمالي المنافع السنوية الاخرى للموظفين (١,٢٠٢,٥٦٩) ألف دينار متضمنة مساهمة في الضمان الاجتماعي بقيمة (٣٧٢,٩٦٩) ألف دينار عراقي. مقارنة مع عدد عاملين في المصرف (٣٥٠) موظفاً كما في نهاية عام ٢٠١٨ مجموع رواتبهم السنوية (٥,٣٦٢,٠٥١) ألف دينار عراقي ، و بلغ إجمالي المنافع السنوية الاخرى للموظفين عن العام ٢٠١٨ (١,٠٦٥,٩١٤) ألف دينار متضمنة مساهمة في الضمان الاجتماعي بقيمة (٢١٤,٤٨٥) ألف دينار عراقي.

ان المنافع والامتيازات التي يحصل عليها العاملون في المصرف هي على النحو التالي:

- * راتب اضافي كل أربعة اشهر
- * منح الموظفين سلف وقروض شخصية وقروض إسكان
- * التأمين الصحي للموظف وعائلته والتأمين على الحياة للموظف
- * بأسعار فائدة تفضيلية

تصنيف العاملين حسب التحصيل العلمي		
الرقم	التحصيل العلمي	العدد
١	ماجستير	٨٠
٢	بكالوريوس	٢٨٥
٣	دبلوم	١٨
٤	اعدادية	٨
٥	متوسطة	١٠
٦	ابتدائية	١٧
المجموع		٣٤٦

تصنيف العاملين حسب الدرجات الوظيفية

العدد	الادارة العامة	العنوان الوظيفي
١	١	المدير المفوض
٥	٥	الادارة التنفيذية العليا
١٣	١٣	الادارة العليا
٤٦	٤٦	الادارة الوسطى
١٧	١٧	وظائف اشرافية
١٤١	١٤١	موظفين
٢٥	٢٥	وظائف مساندة
المجموع		٢٤١
المجموع الإجمالي للمصرف		٣٤٦
		١٠٥

التدريب والتطوير:

فهما يلي جدول يبين الدورات التي شارك بها موظفو المصرف:

نوع الدورة التدريبية	عدد الدورات	عدد المشاركين
دورات مراكز تدريب المصرف	٣٩	١٠٥٨
دورات محلية داخل العراق	٨٠	٢٨٦
دورات خارج العراق	٩	١٧
شهادات مهنية متخصصة	٤	٣
المجموع	١٣٢	١٣٦٤

الحوكمة المؤسسية:

قام المصرف نهاية عام ٢٠١٧ والتزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي بتشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى "لجنة الحوكمة المؤسسية" هدفها متابعة تطبيق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، حيث سيتم التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمساعدة في تطبيق الدليل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بهذا الخصوص.

والتزاماً من المصرف بدليل الحوكمة فقد قمنا بنشر الدليل على الموقع الإلكتروني للمصرف.

الإطار العام لتشكيل ومتابعة عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- ١- على المجلس تشكيل لجان من بين أعضاء المجلس يحدد أهدافها ويوضحها بصلاحيات من قبله، مع الالتزام بعدم اتخاذ قرارات بمفردها بدون تصويت مجلس إدارة المصرف، كما ينبغي على المجلس أن يقوم بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها ذلك مع إمكانية دمج بعض اللجان وفقاً ل تناسب اختصاصاتها شريطة أن لا يكون هنالك تعارض بين واجبات ومسؤوليات هذه اللجان.
- ٢- ضمان سهولة حصول اللجان على المعلومات الكافية من الإدارة، كما يمكن لأي لجنة الحصول على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك يعلم وموافقة المجلس.
- ٣- يجب مراعاة الشفافية في تشكيل اللجان مع الإقصاص عن أسماء أعضائها للمجلس وعن اللجان التي كوّنوا المجلس وآلية عملها ونطاق إشرافها.
- ٤- يجب مراعاة التخصص والخبرة والحياد وعدم تعارض المصالح في تشكيل اللجان.
- ٥- متابعة اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة وعرض تقاريرها وتنازلها على رئيس المجلس.
- ٦- يجب أن يتوفر لكل لجنة ميثاق داخلي يبين مهامها ونطاق عملها وإجراءاتها بما يشمل كيفية إعداد التقارير إلى مجلس الإدارة، وما هو المتوقع من أعضاء مجلس الإدارة من عضويتهم في تلك اللجان.
- ٧- يجب على المصرف تزويد البنك المركزي العراقي بقائمة تشمل جميع اللجان النابعة لعمل المجلس ومهامها وإجراءات عملها وأسماء أعضائها.
- ٨- يتم اختيار مقرر اللجنة المنبثقة عن المجلس إما أمين سر المجلس أو أي موظف تنفيذي تختاره اللجنة عدا مدير القسم المختص بأعمال اللجنة المعنية.
- ٩- يجب أن يكون رأس كل لجنة يتم تشكيلها عضو مجلس إدارة مستقل

تنظيم أعمال اللجان:

- ١- تعقد اللجان اجتماعات دورية ويحدد عددها بحسب طبيعة أعمال كل لجنة.
- ٢- يتولى مقرر اللجنة ضبط محاضر اجتماعات اللجنة وتدوين توصياتها بحسب الصلاحيات الممنوحة لها.
- ٣- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الإدارة للتصويت عليها.
- ٤- تتعهد اللجان بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.
- ٥- يتم تشكيل اللجان المؤقتة بقرار من المجلس أو بطلب من البنك المركزي العراقي ويحدد القرار تشكيل اللجنة ونطاق عملها ومسؤولياتها والمدة المطلوبة لإنجاز عملها.

* أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

أن مجلس الإدارة مسؤول عن اعتماد وتطبيق أنظمة رقابة داخلية لدى المصرف قادرة على ضمان وتحقيق دقة ونزاهة البيانات المالية والالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وفي هذا الإطار فقد تم اعتماد سياسات وأنظمة تضعها الإدارة التنفيذية تغطي كافة الجوانب المتعلقة ببيئة الضبط والرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها، حيث تم مراجعة وتعديل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية سنوياً وذلك من خلال استحداث دوائر ووحدات رقابية جديدة أو تدعيم الدوائر والوحدات الرقابية القائمة، وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بالتأكد من التزام الدوائر والفروع بهذه الأنظمة.

* التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تهدف إلى مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية تتسم بالاستقلالية والموضوعية وذات قيمة مضافة وتحسين عمليات المصرف باستخدام أسلوب منهجي ومنظم لتقييم فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية لدى المصرف.

الاستقلالية:

تتبع الدائرة وظيفياً وبشكل مباشر إلى لجنة التدقيق والامتنال المنيثقة عن مجلس الإدارة وإدارتها إلى المدير المفوض للمصرف ولا يجوز اسناد أعمال تنفيذية إلى دائرة التدقيق

نطاق العمل:

يغطي نطاق عمل دائرة التدقيق والرقابة الداخلية كافة عمليات وأنشطة ومراكز عمل المصرف بما فيها النشاطات المستندة لجهات خارجية والشركات التابعة له.

يشتمل نطاق عمل الدائرة على تحديد ما إذا كانت أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والحاكمة المؤسسية قد تم تصميمها وتنفيذها كما هو مخطط له، وأنها كافية وتعمل بكفاءة وفعالية.

المهام الرئيسية:

إن مدير التدقيق والرقابة الداخلية مسؤول أمام لجنة التدقيق والامتنال عما يلي:

١. إجراء تقييم سنوي حول مدى كفاية وفعالية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وتقديم التوصيات المناسبة حيال نقاط الضعف، وذلك ضمن نطاق عمل الدائرة
٢. اعتماد ومتابعة تنفيذ خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر تضمن تدقيق الأعمال والنشاطات والعمليات حسب أهميتها ومستوى التعرض للمخاطر، وللتأكد من كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية للحد من المخاطر التي قد يواجهها المصرف
٣. إعداد وإصدار تقرير تدقيق فوري يتضمن الملاحظات الهامة الناتجة عن تنفيذ برامج تدقيق نشاطات وأعمال المصرف والشركات التابعة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين هذه العمليات وتلافيا مستقبلا
٤. إعداد وتطبيق نظام متابعة تصويب ملاحظات التدقيق القائمة لدى مراكز العمل المختلفة، ورفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق والامتنال بنتائج هذه المتابعة
٥. المحافظة على وجود موظفي تدقيق مؤهلين ويمتلكون معلومات ومهارات ومعارف وخبرات كافية، وشهادات مهنية متخصصة تناسب مع متطلبات ميثاق التدقيق الداخلي، مع رصد التخصصات الكافية لتدريب وتطوير كادر التدقيق الداخلي.
٦. تزويد وإطلاع لجنة التدقيق على أية تعديلات على أساليب و/أو أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي
٧. التحقق من تدوير موظفي التدقيق والرقابة الداخلية على أنشطة المصرف كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.

الصلاحيات:

١. لتمكين مدير وموظفي التدقيق والرقابة الداخلية من تنفيذ المهام والواجبات الموكلة لهم فإنه تم تخويلهم بالصلاحيات التالية:-
الوصول وبدون قيود إلى التقارير، والسجلات، والعمليات، وإلى جميع ممتلكات المصرف وشركاته التابعة.
٢. الإنصال مع جميع موظفي المصرف وشركاته التابعة.
٣. الإنصال بحرية تامة مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء لجنة التدقيق والامتثال والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
٤. طلب مساعدة أي موظف في المصرف أو الشركات التابعة عند تنفيذ عملية التدقيق وطلب مساعدة أي خبير من داخل المصرف، وفي حال الحاجة لخبير من خارج المصرف يتم ذلك بعد الموافقة المسبقة للجنة التدقيق والامتثال.

* التدقيق الخارجي:

يعين المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة بناء على توصية مجلس إدارة المصرف وهي عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية بهدف إعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزام المصرف بالافصاحات التي حدتها معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات العلاقة.

كما وصدرت تعليمات من البنك المركزي العراقي بخصوص رفع مستوى اداء التدقيق الخارجي بشكل فاعل وذلك بتدقيق حسابات المصارف من قبل اثنين من مراقبي الحسابات وفقاً لأسلوب التدقيق المشترك (Joint Audit).
يوجد عقد مبرم من قبل البنك الأم (بنك المال الأردني) مع شركة برايس ووتر هاوس كوبر لتدقيق القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي لأغراض توحيدها مع القوائم المالية لمجموعة بنك المال.

* دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال:

ادارة الامتثال، هي ادارة مستقلة، تتبع الى لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف وعلى اتصال مباشر، وتتضمن مسؤولياتها التحقق من امتثال المصرف للمتطلبات الرقابية بشكل عام ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص.

استمرت إدارة الامتثال خلال عام ٢٠١٩، بالقيام بدورها في التحقق المستقل من مدى امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والأنظمة الصادرة عن كافة الجهات الرقابية، بالإضافة الى الممارسات الفضلى الصادرة عن المؤسسات الدولية المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي والتعامل مع آخر المستجدات في الأسواق المتغيرة التي يعمل بها وذلك لتجنب تعرض المصرف لأي مخاطر رقابية أو التأثير سلباً على سمعة المصرف.

بالإضافة لذلك فقد قامت إدارة الامتثال خلال عام ٢٠١٩ باتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز وترسيخ مستويات الامتثال حيث أنه:

١. عقد ورشات تدريبية لتأهيل وتوعية موظفي المصرف بأهمية الامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، لتعزيز ثقافة الامتثال لدى الموظفين ومساندة ادارة الامتثال في اداء مسؤولياتها بالشكل الامثل.
٢. متابعة تطوير سياسات وإجراءات عمل المصرف أو تحديثها من قبل الجهات المعنية في المصرف لتتوافق مع المتغيرات في متطلبات الجهات الرقابية في العراق وخاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٣. العمل على إدخال أنظمة آلية الهدف منها تعزيز قدرات المصرف على متابعة ومراقبة مدى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية المختلفة.
٤. إعادة تفعيل دور موظفي الارتباط في القروع من خلال زجهم في دورات تدريبية مكثفة واستحداث إجراءات ووصف وظيفي واضح لترسيخ مبادئ الامتثال.
٥. استمرار العمل على تطوير ورفع كفاءة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لحماية المصرف والاقتصاد الوطني من إساءة استخدام القطاع المالي من قبل الأشخاص والجهات الخارجة عن القانون.

* دائرة إدارة المخاطر:

يعتبر النظام العام لإدارة المخاطر ومنايعتها والتخفيف منها والإلتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداءً من مجلس الإدارة واللجان المنتقاة عنه، مثل لجنة المخاطر الداخلية، إضافة إلى جميع دوائر وفروع المصرف.

تقوم دائرة إدارة المخاطر. وهي دائرة مستقلة تتصل بلجنة إدارة المخاطر المنتقاة عن مجلس الإدارة بخطط متصل وتتصل بالمدير المفوض بخطط متقطع، بتركيز مهامها وحسب السياسات المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها ورفع التقارير والتوصيات اللازمة بشكل دوري، بما يساهم في تحقيق المصرف لأهدافه الإستراتيجية.

أنواع المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها المصرف.

- مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر.
- مخاطر السوق: هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والعملات والأقسام، إذ تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية.
- مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.
- المخاطر التشغيلية/العمليات: وهي مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية. كما وتنسج كل من المخاطر القانونية والإستراتيجية ومخاطر السمعة ضمن المخاطر التشغيلية وتفايات إدارتها.

السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والخاصة بإدارة المخاطر:

١. السياسة العامة لإدارة المخاطر	٨. سياسة اختيارات الأوضاع الضاغطة
٢. سياسة إدارة مخاطر الائتمان	٩. خطة استمرارية العمل
٣. سياسة إدارة مخاطر التشغيل	١٠. سياسة التبليغ عن المخالفات والممارسات غير السليمة
٤. سياسة إدارة مخاطر السوق	١١. سياسة الإستناد الخارجي
٥. سياسة إدارة مخاطر السيولة	١٢. سياسة مكافحة الاحتيال
٦. السياسة العامة لأمن المعلومات	١٣. سياسة التعامل مع الاطراف ذوي العلاقة
٧. سياسة متابعة حدود المخاطر المقبولة	١٤. خطة تمويل السيولة

يتم بشكل دوري إعداد تقارير ورفعها وتقديم التوصيات اللازمة لها إلى لجنة إدارة المخاطر الداخلية التي تم انشائها لإطلاع وتوجيه الإدارة التنفيذية بأهم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وإجراء اللازم بهدف إدارة والسيطرة على هذه المخاطر، وعلى الجانب الآخر، يتم المراقبة بشكل يومي لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

كما ويقوم المصرف بتقديم الدعم اللازم لدائرة إدارة المخاطر، وتطوير منهجيات العمل، إلى جانب إرفادها بالكوادر المؤهلة وذلك لتمكينها من القيام بأعمالها بشكل كفؤ.

* السياسات والإجراءات

قام المصرف خلال العام ٢٠١٩ بمراجعة وتطوير إجراءات العمل وفقاً لأفضل الممارسات المقدمة في مجال القطاع المصرفي، إذ تم تعديل / استحداث العديد من إجراءات العمل والنماذج واتفاقيات العمل ما بين دوائر المصرف بالإضافة إلى سياسات العمل المختلفة لتعزيز آلية تقديم الخدمات بما يضمن الدقة في العمل والسرعة في الإنجاز، وكذلك تم تعزيز الإجراءات بالضوابط الرقابية لتقليل نسبة حدوث الأخطاء والمخاطر التشغيلية، حيث يتم الموافقة على الإجراءات من قبل الدوائر الرقابية و الموافقة على السياسات من قبل مجلس الإدارة قبل العمل به، كما وتم إصدار العديد من الإجراءات الجديدة أو تعديل الإجراءات القائمة حسب متطلبات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى.

النشاطات والتوسعات الرئيسية التي حدثت خلال السنة

- * حصل المصرف على جائزة أفضل مصرف على مستوى المصارف العاملة في العراق ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- * حصل المصرف على جائزة أسرع مصرف في نمو قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.
- * انضمام المصرف ضمن مجلس إدارة شركة ضمان الودائع.
- * توقيع اتفاقية مع المنظمة الدولية ((International Labour Office)) ILO لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب ترشيح البنك المركزي العراقي.
- * اعتماد المصرف الأهلي العراقي من قبل سوق العراق للأوراق المالية كمصرف مقاصة.
- * تفعيل المرحلة الثانية من خدمة الحوالات السريعة Western Union.
- * تفعيل خدمة إصدار البطاقات المدفوعة مسبقاً.
- * تفعيل خدمة التسوق الالكتروني من خلال البطاقات الائتمانية.
- * نقل طباعة الأرقام السرية الخاصة بالبطاقات الائتمانية والمدينة والمدفوعة مسبقاً والخدمات الالكترونية الى بغداد.
- * تفعيل خدمة زين كاش.
- * تطبيق المرحلة الأولى من تحديث النظام المصرفي للمصرف (ICBS).
- * التوسع في انتشار أجهزة الصرافات الآلية (ATM) الخارجية في المناطق الحضرية في بغداد والمحافظات.
- * تفعيل نظام خاص بإدارة الامتثال.
- * افتتاح فرع الكاظمية.
- * الانتقال الى مبنى الفرع الجديد لفرع البصرة.
- * تفعيل Cash Center.
- * تفعيل تدريب موظفي المصرف من خلال تطبيق سلايم للتدريب المصرفي الالكتروني.

إنجازات دوائر المصرف خلال العام

* دائرة الموارد البشرية

تنفيذا للاستراتيجية الجديدة للمصرف و الهادفة لتقديم الخدمات لشريحة قطاع الافراد و خدمات توظيف الرواتب ضمن توجهات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي و خدمات الدفع الالكتروني و كذلك ما يخص تطوير و توسيع خدمات قطاع الشركات لئلا له من مساهمة في تطوير المنتجات التي يقدمها المصرف لزيائته و حيث إن هذه الاستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بتوفر كوادر بشرية كفوة قادرة على القيام بمهام تنفيذ و تقديم تلك الخدمات فقد باشرت دائرة الموارد البشرية باتخاذ المصبل الكفيلة لتقديم الدعم الكافي و توفير الكفاءات اللازمة و رفدها بالتدريب و التطوير لغرض تأهيلها بما يتلاءم مع حيز المهام الموكلة لها.

ومن أهم الأهداف التي حققتها الدائرة خلال العام ٢٠١٩:

١. بلغ عدد التعيينات خلال سنة ٢٠١٩ (١٢٢) موظف.
٢. تحديث ومراجعة اجراءات العمل الخاصة بالدائرة وفقا لمفطلبات العمل.
٣. مراجعة وتحديث الاوصاف الوظيفية لجميع الوظائف.
٤. تأسيس وحدة التقارير الرقابية ونظم المعلومات الادارية ضمن الادارة المالية.
٥. تفعيل دائرة مراجعة الائتمان ورفدها بالكادر الوظيفي.
٦. تنفيذ برامج تدريب (داخلية وخارجية) وفق الخطط المعدة لهذا العام وبناء على الاحتياجات التدريبية لكل موظف مع مراعاة توجهات البنك المركزي العراقي اشرالك الموظفين في البرامج المتخصصة في الامتثال ومكافحة غسل الاموال وقد نوزعت مواضيع هذه البرامج الى دورات تخصصية متنوعة (مصرفية - تطوير مهارات - أنظمة بنكية) حيث بلغ عدد الدورات (١٣٢) دورة، وبلغ عدد الموظفين المشاركين فيها (١٣٦٤) موظف.

• دائرة مراقبة الائتمان

هي إحدى الدوائر الرقابية في المصرف والتي تهدف بشكل رئيسي الى مراقبة العمليات اليومية المتعلقة بالائتمان بنوعية المباشر وغير مباشر لضمان سلامة المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف وتعليمات البنك المركزي العراقي والتحقق من استكمال كافة الوثائق والشروط الواردة بقرارات لجان الائتمان وتوثيق الضمانات ان وجدت لكافة العملاء قبل التنفيذ والتبليغ القوي لأية تجاوزات مما يحافظ على حقوق المصرف.

تم العمل خلال عام ٢٠١٩ على استكمال العمل بنظام الارشفة الالكتروني وتم ارفضة كافة ملفات وضمانات قطاع تسهيلات الشركات وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة و ملفات وضمانات قطاع تسهيلات الافراد، بالإضافة الى استكمال جرد ونقل كافة ملفات الضمانات والاصول من الفروع الشمالية (اربيل/السليمانية) الى بغداد/الادارة العامة. و العمل على دراسة الحسابات الائتمانية و التأكد من الضمانات مقابل الائتمان الممنوح للعملاء.

• ادارة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة

• تسهيلات الشركات الكبرى

تقوم دائرة الشركات الكبرى بتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية بشقيها المباشرة وغير المباشرة وبما يلبي احتياجات مختلف قطاعات السوق العراقي. وعلى الرغم من التحديات والتطورات التي شهدها السوق العراقي خلال العام ٢٠١٩ الا ان المصرف استطاع الحفاظ على قاعدة عملاءه من كبار التجار والنمو بها بشكل ملموس ، كما شهد العام ٢٠١٩ حدثا مهما على صعيد الدائرة من خلال استئناف منح القروض لغرض تمويل المشاريع ورفوس الاموال العاملة مع الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية الاخرى واهمها الاعتمادات المستندية لما يتمتع به المصرف من قدرة على استخدام الشبكة الواسعة للبنوك المراسلة والمقبولة في جميع انحاء العالم والتي تتيح للعملاء امكانية انجاز معاملات التجارة الدولية بكل سهولة مع مختلف الشركات العالمية

• تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قام المصرف بتكثيف الجهود لتسويق مبادرة تمويل المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الذي تم اطلاقه من قبل البنك المركزي العراقي والهادف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وبخمس اصبوح المصرف من افضل المصارف العاملة ضمن هذا المشروع مع المحافظة على جودة الائتمان ضمن افضل المستويات وتقديرا لذلك تم تكريم المصرف من قبل محافظ البنك المركزي العراقي كأحد افضل ثلاثة مصارف في المبادرة

• ادارة الخدمات المصرفية للأفراد

ضمن استراتيجية المصرف الاهلي العراقي فيما يتعلق باستهداف فئة الافراد بشرائحها المختلفة ، و استحداث قنوات ومنتجات ترويجية و تسويقية جديدة هدفها تعزيز و فتح مجالات عمل تتوافق مع التوجه الاستراتيجي لخطة المصرف المستقبلية ، فقد تم العمل على انشاء ادارة الخدمات المصرفية للأفراد و التي تستهدف بدورها فئة الافراد من خلال استقطاب عملاء الرواتب المحولة في القطاع الحكومي والخاص يضاف الى ذلك القنوات الأخرى ، ليتوافق هذا التوجه مع مبادرة الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي بخصوص تحويل رواتب موظفي القطاع العام ضمن مشروع توظيف الرواتب .

وبناء عليه، فقد تم فصل الخدمات وقاعدة العملاء الحالية فيما بين قطاع الافراد وقطاع الشركات لينتم من خلال هذا الاجراء التركيز على استحداث منتجات وخدمات تنافسية تتوافق مع متطلبات واحتياجات العملاء من طرح مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية. حيث تم خلال عام ٢٠١٩ تأسيس واستقطاب قاعدة عملاء من فئة الرواتب المحولة وتم العمل على اطلاق منتجات جديدة من خلال حملة اعلامية هي الاولى من نوعها على مستوى المصرف الاهلي العراقي لينتم من خلالها طرح صورة جديدة للمصرف في مجال قطاع الافراد. وفي نفس الوقت تم العمل على إعادة طرح منتجات الافراد من قروض شخصية وطلبات ائتمانية بأسلوب تنافسي جديد استطاع المصرف من خلالها استقطاب قاعدة عملاء أوسع مع توفير مستوى خدمات متميزة تتوافق مع سرعة في الانجاز وتنفيذ المعاملات.

و على الصعيد الآخر ، و فيما يتعلق بالخدمات الالكترونية فقد تم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي خلال عام ٢٠١٩ حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٥٠ صراف ٤٠% منها تم توزيعها في مواقع حيوية و مراكز تجارية لغايات خدمة جمهور العملاء من عملاء مصرفنا او المصارف الأخرى .

تم تفعيل برنامج الخصومات وتوقيع الاتفاقيات مع شركة زين كاش وايضا افتتاح فروع جديدة داخل بغداد (فرع الكاظمية وفرع مول بغداد). تم اطلاق بطاقات الدفع المسبق، وشراكات مع وكلاء السيارات

• دائرة الخزينة والمؤسسات المالية والاستثمار

استمرت دائرة الخزينة والاستثمار في إدارة موجودات ومطلوبات البنك بكفاءة وفعالية من أجل الحفاظ على مستويات السيولة الكافية وتخفيض تكلفة الأموال وتعظيم هامش الفائدة عن طريق تنوع مصادر الأموال وإدارة عمليات السوق النقدي بالأسلوب الذي يساهم في زيادة إيرادات البنك على الرغم من الظروف الجبوسياسية التي تمر بها المنطقة إضافة إلى تراجع أسعار النفط خلال الأعوام الماضية، كما استطاعت وتمكنت من المحافظة على مستويات جيدة من أرباح العملات الأجنبية في ظل التركيز على عملاء المصرف ذوو النشاط التجاري الجيد عن طريق الجولات والاعتمادات المستندية، عدا عن ذلك استمرت إدارة الخزينة والاستثمار في محاولة استقطاب ودائع المؤسسات والأفراد، وتقديم الحلول المناسبة لعملائها من الشركات والأفراد للتخوط من مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وقد تم المحافظة على كافة أنشطة الدائرة بمستوى عالي من الكفاءة، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة تحسناً في معدلات النمو خلال الفترة القادمة إضافة إلى تحسن أسعار النفط والذي سينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد العراقي والمصارف العراقية وفيما يلي أهم أنشطة الدائرة:

التداول بالعملات الأجنبية والدينار العراقي:

تقوم الدائرة بتقديم أسعار منافسة لتغطية احتياجات العملاء الانية بالدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي مع مراعاة فروقات الاسعار بين فروع بغداد، فروع الجنوب وفروع الشمال (اربيل و السليمانية) وقامت الدائرة بتغطية المراكز المالية بما يضمن تحقيق الأرباح إضافة إلى تقديم الخدمات المتميزة. إضافة إلى ذلك، استمرت الدائرة في خدمة الشركات الأجنبية وتلبية احتياجات المصارف الأجنبية من الدينار العراقي ومنحهم اسعار صرف منافسة.

إدارة أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى (السوق النقدي):

تقوم الدائرة بمراقبة أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى بشكل يومي مع تحويل الفائض في حال وجوده أو تغذية الحساب عند الحاجة

إدارة النقد:

حرص المصرف على تزويد كافة فروعه من الاحتياجات النقدية بالدولار الأمريكي والدينار العراقي، ويتم شحن الفائض بشكل دائم للبنك المركزي العراقي، حيث تقوم الدائرة بإدارة عملية شحن النقد من فروع اربيل والسليمانية والبصرة والنجف إلى بغداد وتزويدهم بالنقد المطلوب. كما استمرت الدائرة بتطبيق السياسة الاستثمارية للمصرف الاهلي العراقي وعملت على مراجعة بنود السياسة مع أخذ الموافقات اللازمة عليها.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

واصلت لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالاجتماع بشكل دوري للتباحث في المواضيع ذات العلاقة، مثل طرح منتجات جديدة تواكب التطور في العمل المصرفي والاستثماري، إضافة إلى التوسع في استثمارات المصرف في مجالات وادوات وقرص استثمارية مختلفة والاستفادة من ظروف السوق المواتية في بعض الادوات، لتعظيم عوائد المصرف ضمن مخاطر مقبولة، وضمن محددات السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي العراقي.

إدارة المؤسسات المالية:

قامت إدارة المؤسسات المالية بفتح قنوات وعلاقات مصرفية جديدة ومباشرة مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإقليمية منها والعالمية سواء من خلال فتح حسابات معهم أو منح سقف تجاري من قبلهم للمصرف الاهلي العراقي لتعزيز عملياته التجارية (الاعتمادات المستندية /الكفالات) وتلبية احتياجات المصرف

وبالرغم من التحديات السياسية التي لا تزال تواجه العراق الا ان المصرف الاهلي العراقي هو المصرف الوحيد في العراق الذي حاز على تصنيف ائتماني من قبل مؤسسة التصنيف العالمية BB (Capital Intelligence). اضافة الى ذلك ان الشراكة الاستراتيجية التي يتمتع بها المصرف الاهلي العراقي مع بنك المال الاردني (Capital Bank) من خلال امتلاك الاخير ما نسبته ٦٢% من اسهم المصرف عزز موقفه وهألة المصرف الاهلي العراقي امام البنوك العالمية حيث اسهمت ادارة كابييتال بنك بدور فعال في تلبية عمليات التجارة الخارجية للمصرف الاهلي العراقي من خلال شبكة البنوك المراسلة الواسعة التي يحتفظ بها مع البنوك العالمية باعتباره البوابة الرئيسة للمصرف على العالم الخارجي

• دائرة تكنولوجيا المعلومات:

انطلاقاً من سعي المصرف الأهلي العراقي للارتقاء بالمنظومة التكنولوجية على مستوى أنشطة الأعمال، فقد تم إطلاق عدة مشاريع جوهرية خلال عام ٢٠١٩ تهدف إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة لعملائنا وتوفير الحلول والخدمات السريعة والسلسة للعملاء، وكما موضحة أدناه:

١. تحديث فعاليات النظام المصرفي .
٢. تحديث أدوات الاتصال .
٣. تحديث أنظمة التشغيل على كافة أجهزة المستخدمين في المصرف من نظام تشغيل (ويندوز) النسخة ٧ إلى النسخة ١٠ .
٤. تحديث نظام النسخ الاحتياطية .

• الدائرة الادارية والهندسية

قام المصرف خلال العام ٢٠١٩ بإنجاز أعمال إنشاء وتكون البعض المواقع وكما يلي:

١. إنشاء ملحق الادارة العامة
٢. إعادة تأهيل مبنى الادارة العامة.
٣. إنشاء وتجهيز فرع مول بغداد.
٤. إنشاء وتجهيز فرع النجف الجديد.
٥. إعادة تأهيل فرع المنصور ودائرة المبيعات.
٦. إنشاء وتجهيز التقدير المركزي.
٧. إنشاء وتجهيز مستودع الارشيف الخاصة بالفرع الرئيسي ودائرة الرقابة على الائتمان.

• دائرة مراجعة الائتمان

تتولى هذه الدائرة، وحسب شريعة العميل، مسؤولية تقييم الدراسات الائتمانية من حيث التحليل المالي والائتماني للعملاء، وتحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بمعزل عن مؤثرات التعامل الشخصي مع هؤلاء العملاء، بناء على تقييم متوازن لمخاطر الائتمان، والحكم على اوضاع العملاء من خلال بياناتهم المالية وغير المالية والوثائق الداعمة والمؤيدة لوضعهم، بالإضافة إلى تصنيف العملاء حسب المخاطر من خلال نظام التصنيف المعتمد لدى البنك Moody's، وإلى جانب دورها الاستشاري في تقوية وترسيخ الفكر الائتماني و الى كونها جزء أساسي وفاعل في لجان التسهيلات المختلفة.

ثانياً- تحليل المركز المالي والمؤشرات المالية

تحليل ربحية المصرف

قائمة الدخل

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	٢٠١٩	النسبة من الاجمالي	٢٠١٨	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
صافي إيرادات الفوائد	١١,٩٧٩	%٣٤,٧	٧,٥٢٣	%٥٤,٠	%٥٩,٢
صافي إيرادات العمولات	١٨,٨٤٥	%٥٤,٦	١٥,٣٣٨	%١١٠,١	%٢٢,٩
إيرادات أخرى	٣,٧١٢	%١٠,٧	(٨,١٣٣)	%٦٤,١٠	%١٤٩,٦
صافي إيرادات التشغيل	٣٤,٥٣٧	%١٠,١٠	١٣,٧٢٨	%٢٠,٠٠	%١٤٨,٠٠
رواتب ومناقص الموظفين	(٧,٣٥٧)	%٣١,٩	(٦,١٢٨)	%٣٣,٩	%١٤,٥
مصاريف تشغيلية أخرى	(١٢,١٨٥)	%٥٦,٣	(١٣,٠٤٢)	%٦٦,٧	%٠,٤٠
استهلاكات وانقادات	(٢,٦٨٩)	%١١,٧	(٢,١٨٣)	%١١,٤	%٢٣,٢
اجمالي المصاريف التشغيلية	(٢٢,٠٣١)	%٩٩,٨	(٢١,٦٥٣)	%١١٠,٨	%٦,٤
مخصصات متنوعة وتدني العقارات المستملكة	(٣٩)	%٠,٢	١,٠٨٥	%٥,٥٠	%١٠٣,٦٠
مخصص خسائر ائتمان معمل	-	%٠,٠٠	١,٠٢٤	%٥,٢٠	%١٠٠,٠٠
إجمالي المصاريف	(٢٢,٠٧٠)	%١٠,٠٠	(٢١,٥٤٥)	%١٠,٠٠	%١٨,٠٠
صافي الدخل للفترة قبل الضريبة	١١,٤٦٧		(٥,١١٦)		%٣٠,٤٢
ضريبة الدخل	(٢,٣٠٣)	%٢,٠١	(٢,٢٩٦)		%٤٠,٩٠
صافي الدخل للفترة بعد الضريبة	٩,١٦٤		(٧,٤١٣)		%٣١٥,٨

* صافي الربح بعد الضريبة:

حقق المصرف صافي أرباح بعد الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ بلغت (٩,١٦٤) مليون دينار مقارنة مع صافي خسائر بعد الضريبة بقيمة (٧,٩١٣) مليون دينار للعام ٢٠١٨ ونسبة ارتفاع بلغت (٢١٥,٨) %.

* صافي إيرادات التشغيل:

حقق المصرف صافي إيرادات التشغيل للسنة المنتهية في كانون الأول ٢٠١٩ بلغت (٣٤,٥٣٧) مليون دينار مقارنة مع (١٣,٩٢٨) مليون دينار للعام ٢٠١٨ ونسبة ارتفاع بلغت (١٤٨) % ويعود ذلك الارتفاع لزيادة إيرادات الفوائد بنسبة ارتفاع بلغت (٥٩,٢) % بقيمة (٤,٤٥٦) مليون دينار عراقي بالإضافة الى ارتفاع صافي إيرادات العمولات بقيمة (٣,٥٠٧) دينار عراقي بنسبة ارتفاع (٢٢,٩) %.

* المصاريف:

ارتفع إجمالي المصاريف بنسبة (١٨) % لتصل الى (٢٢,٠٧٠) مليون دينار لسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقارنة مع (١٩,٥٤٥) مليون دينار لعام ٢٠١٨ وان هذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة ارتفاع بلغت (٦,٤) % بقيمة (١,٣٧٨) مليون دينار عراقي نتيجة الغرامات المفروضة من قبل البنك المركزي العراقي التي تخص مزاد العملة عن الأعوام من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤. حيث بلغت قيمتها (٦,٦٤٦) مليون دينار عراقي كما بنهاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

المركز المالي للمصرف:

كما يلي جدول بين المركز المالي للمصرف

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	٢٠١٩	النسبة من الاجمالي	٢٠١٨	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
الموجودات					
نقد وارصدة لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى	٣٥٥,٢٢٢	%٥٦,٧	٣٧٨,٤٥٥	%٧٢,٠	%٢٠,٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	١٦٨,٩٦٤	%٢٦,٧	٧٦,٨٢٨	%١٤,٦	%١٩٩,٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٨,١٤٤	%٦,١	٢,٥٨٨	%٠,٥	%١٣٧٥,٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة (مطفاة)	٢٠,٤٠٢	%٣,٣	٢٤,٤٢٥	%٤,٦	%١٤,٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٦	%٠,٠	٠	%٠,٠	
الموجودات الملموسة والغير ملموسة، صافي	٢٥,٦١٢	%٤,٠	٢٩,١٧٠	%٤,٦	%٣٣,٦
حق استخدام البند المؤجر	١,٩٧٢	%٠,٣	٠	%٠,٠	
موجودات اخرى	٢١,٩٤٢	%٣,٥	٢٤,٢٨٧	%٤,٦	%٩,٧
المطلوبات					
ودائع العملاء والمصارف الاخرى	٢٥٠,٥٥٧	%٣٩,٦	١٩٠,٧٣٢	%٣٦,٣	%٣٧,٤
تأمينات نقدية	٨٩,٣٦٨	%١٤,١	٤٦,٧٤٦	%٨,٩	%٩١,٢
قرض البنك المركزي العراقي	١٧٠,٤٣	%٢٧,٧	٥,٢٠٠	%١,٠	%٢٢٧,٧
التزام عقود الإيجار	٢,٠٥٨				
المخصصات المتنوعة	٦,٢٣٨	%١,٠	٢,٢٩٦	%٠,٤	%١٧١,٧
مطلوبات اخرى	١٠,٨٩٧	%١,٨	٢٢,٩٣٨	%٤,٤	%٥٢,٥
رأس المال	٢٥٠,٠٠٠	%٣٩,٥	٢٥٠,٠٠٠	%٤٧,٦	%٠,٠
الاحتياطيات	٦,٦٤٢	%١,٠	٧,٨٥٠	%١,٥	%١٥,٤

* الموجودات

ارتفعت الموجودات لتصل الى (٦٣٢,٨٠٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة مع (٥٢٥,٧٥٧) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٨. يرتفع نسبته (%٢٠,٤).

* نقد وارصدة لدى البنك المركزي

انخفض رصيد حساب نقد وارصدة لدى البنوك المركزية عن العام السابق بنسبة (%٢٢,١) حيث بلغ الرصيد كما بنهاية العام ٢٠١٩ ما قيمته (١٦٠,٢٤٦) مليون دينار مقارنة مع (٢٠٥,٦٣٩) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٨. وهذا الرصيد يمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في صناديق المصرف وكذلك الارصدة لدى البنك المركزي العراقي.

تشمل الحسابات التجارية وتحت الطلب ارصدة لدى فروع البنك المركزي العراقي في كل من أربيل والسليمانية مبلغ ١٧,٩٧٢ مليون دينار عراقي و صفر دينار عراقي على التوالي كما في ٣٦ كانون الأول ٢٠١٩ (٣٧ كانون الأول ٢٠١٨: مبلغ ٢٦,٢٣٩ مليون دينار عراقي ٤٠,٧٤١ مليون دينار عراقي على التوالي) حيث ان التسوية مع ادارة البنك المركزي العراقي بتسديد المبلغ المتبقي على ١٧ شهر مستمر و سيتم الانتهاء من استلام الدفعات الشهرية و البالغة قيمتها ٣,٦١٢ مليون دينار عراقي بنهاية شهر ايار ٢٠٢٠. علماً بأن تلك الارصدة متضمنة من ضمن الارصدة التي يتم احتساب الاحتياطي القانوني عليها.

* المحفظة الاستثمارية

سعى المصرف إلى توسيع وتنويع محفظته الاستثمارية وعدم تركيزه على حقل استثماري واحد ، فقد بلغت اجمالي المحفظة الاستثمارية (٥٩,٠٩٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة مع (٢٧,٠١٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ بنسبة ارتفاع بلغت (١١٨,٨) %.

مرفق أنواع استثمارات المصرف :

١. كشف محفظة الاسهم للمصرف الاهلي العراقي (بالالف دينار)

ت	الشركة	عدد الاسهم	الكتلة	القيمة السوقية
الاستثمارات قصيرة الاجل				
١	فندق بابل	٣,٨٤٧	٤٠,٥٣٦	٢٨٨,٥٥٣
٢	المخلوطة لإنتاج المواد الانشائية	٢١٣	٧٥٧	٣٢٩
٣	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	١٤,٣٩١	٥٩,٥٨٧	٤٠,٧٢٨
٤	صناعات الاصباغ الحديثة	٤,٢٧٤	٢٥,١٧٥	٥,٣٤٢
٥	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٥,٦٣١	٥,٦٣١	١٠,٦٩٩
٦	فندق بغداد	٤٤١	٤٤١	٣,٧٠٦

الاستثمارات طويلة الاجل				
٧	الشركة العراقية للتكاملات المصرفية	٥٧٢,٢٧٣	٤١٢,٨٤٣	٤١٢,٨٤٣
٨	الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	١,٦٣٠,٨٦٥	٨٢٩,٨٣٧	٨٢٩,٨٣٧
٩	الاموال للإلكترونية المصرفية	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
١٠	العاب الرضا لله	٥,٧٤٩	٣١,٤٧٠	٥,٧٤٩
١١	اتحاد المصارف العراقية الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
١٢	شركة اعمال الخليج للاستثمارات العقارية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
١٣	شركة واجة للتطوير للوساطة	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع		٨,٣٦٧,١٣٤	٧,٥٣٥,٢٧٢	٧,٧٢٧,٧٧٨

٢. بلغت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (٣٨,١٨٤) مليون دينار نهاية ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ بعد أن كانت (٢,٥٨٨) مليون دينار لعام ٢٠١٨ بارتفاع نسبته (١٣٧٥,٥) % ويعود ذلك الارتفاع الى استثمار المصرف في سندات الحكومة العراقية بالعملة الاجنبية والمتداولة في الاسواق العالمية بمبلغ ٢٥ مليون دولار امريكي حيث تبلغ نسبة العائد على هذه السندات (٦,٧٥٢) %.

٣. قام المصرف خلال العام ٢٠١٩ بالاستثمار بأذونات خزينة البنك المركزي العراقي مصدرة من البنك المركزي العراقي بقيمة ٢,٣٤٦,٠٩٠ ألف دينار عراقي حيث تستحق هذه السندات في تشرين الاول و كانون الاول من العام ٢٠٢٠ بمعدل عائد على الاستثمار ٢,٩ %.

قام المصرف بالمشاركة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع حسب طلب البنك المركزي العراقي في كتابة العدد ١٦٧٨٢/٢/٩ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٢ حيث بلغت قيمة مساهمته ٧٨٩,٤٣٧ ألف دينار عراقي. وتجدر الإشارة الى ان الشركة مازالت تحت التأسيس و مازال مبلغ المساهمة مودع لدى البنك المركزي العراقي.

* التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (١٦٨,٩٦٤) مليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ بعد أن كانت (٧٦,٨٢٨) مليون دينار لعام ٢٠١٨ بارتفاع نسبته (١١٩,٩) % ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة منح قروض لقطاع الشركات الكبرى بالإضافة الى التركيز على منح قروض من ضمن مبادرة البنك المركزي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتركيز على منح القروض لقطاع الافراد ضمن مبادرة توطيد رواتب القطاع العام.

* مخفض التخفيض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) واحتماب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعكس مخاطر الائتمان للأدوات المالية وحسب تعميم البنك المركزي العراقي رقم ٤٦٦/٦/٩ بتاريخ ٢٦ كانون الاول ٢٠١٨ والخاص بتعليمات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) وقد تم تطبيق المعيار رقم (٩) وكان اثر تطبيق المعيار على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ قد بلغ (١٠,٤٩٥) مليون دينار عراقي وقد قام المصرف بنقل رصيد حساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة لحساب الارباح المدورة لتقاس اثر تطبيق معيار ٩ على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

مجموع الائئمان	اجمالي القئدي	الاعتمادات المستئدية	خطابات الضئمان	الئئمان القئدي ومئاخرة التسئيد	قئون مئاخرة التسئيد	القروض والسلف	الجاري مئدين	اقسام القساطئ التجاري
١٣,٣٦٩,٧٧٨	١٣,٣٦٩,٧٧٨		١٣,٣٦٩,٧٧٨	٠				مالي
٥٥,٥٢١,٣٣٩	٣٥,٥٣٤,٠٦٤	٣٤,١٤٤,١٥١	١,٣٨٩,٩١٤	١٩,٩٨٧,٣٧٥	٩٠٠	١٩,٧٥٢,١٢٣	٣٣٤,٥٥٢	صناعي
٣٦١,٩٤١,١٤٠	٢٥٧,٧٣٠,٩١٧	٢٢٧,٦٥٥,١٠٥	٣٠,٠٧٥,٨١٢	١٠٤,٣١٠,٢٢٣	١٣,٤١٧,٩٧٧	٨٤,٧٦١,٨١٤	٦,٠٣٠,٤٣٢	تجاري
٣٩,٧٦١,٦٨٦	٢٦,٤٩٨,٧٥٤	٢٥,٤٢٢,٠٣٠	١,٠٧٦,٧٢٤	١٣,٢٦٢,٩٣٢	١٦٢,١٧٥	١١,٥٠٣,٤٩١	١,٥٩٧,٢٦٧	مقاربات وئشاءات
								سبأحة وقئائق
٨٠١,٦٣٥				٨٠١,٦٣٥		٨٠٦,٦٣٥		الزراعة والصئد والغابات
٣٣,١٣١,٢٤٣	١٩,٦٦٠,٩٤٦	١٤,٦٤٢,٩١٩	٥,٠١٨,٠٢٨	١٣,٤٧٠,٢٩٦	٤,٣٥٣,٨٤٢	٩,١١٥,٨٠٩	٦٤٦	خدماات مر افق عامة
٤٢,٤٩٠,٠٠٧				٤٢,٤٩٠,٠٠٧	٣,٦٣٢,١٨٢	٣٨,٦٥٠,٧١٥	٢٠٧,١١٠	الاقراد
٥٤٩,٩١٦,٨١٧	٣٥٢,٦٩٤,٤٦٠	٣٠١,٨٦٤,٧٠٥	٥٠,٨٣٠,٦٥٥	١٩٤,٢٢٢,٣٥٨	٢١,٥٦٦,٧٧٥	١٦٤,٥٨٥,٥٧٦	٨٠,٧٠٠,٠٠٧	

المطلوبات

ارتفعت المطلوبات بنسبة (٤٠,٤%) لتصل إلى (٣٧٦,١٦١) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة مع (٢٦٧,٩٠٧) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٨.

* الودائع

ارتفعت ودايع العملاء و المصارف بنسبة (٣١,٤%) لتصل إلى (٢٥٠,٥٥٧) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة مع (١٩٠,٧٣٢) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٨ نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائه .

* قرض البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض يمتلغ ٢٠,٥٥ مليار دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارة قليلة علماً بأن رصيد القروض الممنوحة الصافي بعد تسديد الاقساط المستحقة قد بلغ (١٧,٠٤٣) مليون دينار عراقي

* رأس المال والاحتياطيات

انخفضت حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) بنسبة (٠,٤٧%) لتصل إلى (٢٥٦,٦٤٢) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة مع (٢٥٧,٨٥٠) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٨ حيث بلغ مجموع الاحتياطيات النهاية عام ٢٠١٩ ما مقداره (٦,٦٤٢) مليون دينار ، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الى أن المصرف قام بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) واحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعكس مخاطر الائتمان للأدوات المالية وحسب تعميم البنك المركزي العراقي رقم ٤٦٦/٦/٩ بتاريخ ٢٦ كانون الاول ٢٠١٨ ،والخاص بتعليمات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) وقد تم تطبيق المعيار رقم (٩) وكان اثر تطبيق المعيار على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ قد بلغ (١٠,٤٩٥) مليون دينار عراقي وقد قام المصرف بنقل رصيد حساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة لحساب الأرباح المدورة لتفصّل أثر تطبيق معيار ٩ على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ ، حيث سيتم الإبقاء على رصيد بند احتياطي مخاطر مصرفية عامة الغير مستغل كرصيد مقيد التصرف به من ضمن الأرباح المدورة ولا يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى خلال ٢٠١٩.

* التسهيلات غير المباشرة "العمليات التجارية"

إن الاستراتيجيات التي يبتناها المصرف في تطوير أدواته والخدمات المتنوعة والمميزة التي يقدمها للزبائن أعطاه ميزة تنافسية سواء على صعيد نوعية المنتجات أو الخدمات المتطورة التي تلي احتياجات الزبائن وضمن مساعيهم في مجال التطوير وتنمية أعمالهم في مجال التجارة الخارجية.

قام المصرف بالتركيز على الاعتمادات المستندية لتمويل المستوردين وتوسيع شبكة البنوك المراسلة لديه لخدمة عملائه مع كافة انحاء العالم وذلك تماشياً مع توجهات البنك المركزي العراقي في زيادة حجم الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص

بلغ رصيد الائتمان التعهدي (٣٩٩,٠٩٦) مليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة مع (٣٣٠,٤٢٥) مليون دينار لعام ٢٠١٨ بزيادة بنسبة (٢٠,٠٥%) كما في الجدول أدناه:

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	٢٠١٩	النسبة من الإجمالي	٢٠١٨	النسبة من الإجمالي	نسبة النمو
خطايات الضمان	٥٠,٨٣٠	%١٢,٧٤	٤١,٤٩٥	%١٢,٤٨	%٢٢,٥٠
الاعتمادات مستندية	٣٠١,٨٦٤	%٧٥,٦٤	٢٤٤,٦٦٤	%٧٣,٤٣	%٢٣,٦٦
اعتمادات واردة	٤٦,٤٠٢	%١١,٦٣	٤٤,٨٦٦	%١٣,٤٨	%٣,٥٤
المجموع	٣٩٩,٠٩٦	%١٠٠,٠٠	٣٣٠,٤٢٣	%١٠٠,٠٠	%٢٠,٠٥

* تحليل المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله

النسبة	التفاصيل	٢٠١٩	٢٠١٨
العائد على معدل الأصول	صافي الأرباح / معدل الأصول	%١١,٥٨	%١٤,٤٠
العائد على معدل حقوق الملكية	صافي الأرباح / معدل الاحتياطات ورأس المال	%٣,٥٦	%٢,٩١
العائد لكل منهم	صافي الأرباح / رأس المال	%٣,٦٧	%٣,١٧
نسبة حقوق الملكية / الموجودات		%٤٠,٥٦	%٤٩,٠٤
نسبة التسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل التحويلات المتعلقة)	%٧,١٩	%١٧,٧٩
نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل التحويلات المتعلقة)	%١٣٦,٤٤	%٧١,٩٨
كفاية رأس المال	حسب تعليمات البنك المركزي	%٥٨,١٩	%٨٢,٨٧
نسبة تغطية السيولة LCR	حسب تعليمات البنك المركزي	%١٧٤,٠٠	%١٢٤,٠٠
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	حسب تعليمات البنك المركزي	%١٠٠,٠٠	%٩٨,٠٠

* بيان مدى كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمصرف في نهاية عام ٢٠١٩ نسبة (٥٨,١٩%) علماً انه قد تم اصدار تعليمات جديد للبدء بتطبيق ضوابط رقابية خاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III حيث سيدأ التطبيق الفعلي خلال عام ٢٠٢٠.

* نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

بلغت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر في نهاية عام ٢٠١٩ =

١. نسبة تغطية السيولة LCR (174%) وان الحد الأدنى (١٠٠%)

٢. نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (١٠٠%) وان الحد الأدنى (١٠٠%)

ثالثاً: معلومات وإيضاحات أخرى:

* سعر سهم المصرف في سوق الأوراق المالية:

أغلق سعر سهم المصرف في سوق الأوراق المالية في آخر جلسة تداول من العام ٢٠١٩ على (٠,٦١) دينار.

* السياسة المحاسبية

تم تضمين القوائم المالية المرفقة جميع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

* الدعاوى القضائية المقامة على المصرف

لا يوجد قضايا مقامة على المصرف الأهلي العراقي وذلك ضمن النشاط الطبيعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ .

* تقييم المصرف من قبل وكالة التقييم الدولية (Capital Intelligence):

حافظ المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (BB) وذلك بناء على تقييم أداء المصرف المالي وفقاً للبيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

* العقارات المملوكة والعقود التي أبرمها المصرف خلال السنة

جدول بالمباني المملوكة للمصرف

البنائية	نوع العقار	العنوان
بنائية الإدارة العامة والفرع الرئيسي	ملك مصرف	بغداد /شارع السعدون قرب ساحة الفردوس
بنائية فرع اربيل	ملك مصرف	اربيل /بختياري شارع ٢٠٠٠
بنائية فرع الموصل	ملك مصرف	الموصل الجديد
بنائية المنصور	ملك مصرف	بغداد /المنصور

* عقود ايجار بنايات القروع والصوامع الآلية

اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	نوع العقد	سجل العقد	مبدأ العقد	شبهة العقد
عبد الله عطية جاسم	دولار	١٢٠٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع البصرة
حسين علي حماد	دولار	٥٨٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع اربيل
اراد حميد	دولار	٥٤٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع جميلة
خالد عباس عبود	دينار عراقي	٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع النجف
أنور كامل اسد، شريف باقر شريف	دولار	٢٥٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع النجف
شاكرو عبد الرزاق بدير	دينار عراقي	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع كربلاء
الشركة العامة للموانئ	دينار عراقي	٢,٩٩١,١٢٩	الاجار سنوي	فرع ام قصر
جمال علي فرج	دولار	٩٠٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع السليمانية
محمود هادي لوفيق	دينار عراقي	١٤٩,٠٠٠,٠٠٠	الاجار سنوي	فرع الكاظمية
ياسين عبد الله ياسين، عبد النعم غانم محمد	دولار	٣٦,٠٠٠	الاجار سنوي	فرع الموصل
شركة المجال	دولار	٧٥٠٠٠٠	الاجار سنوي	فرع الرميثة
ادبية عبد الأمير حسين	دينار عراقي	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الاجار سنوي	مبنى الإدارة العامة
اوهام عباس فخر الدين	دينار عراقي	٢٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الأرشيف و الأثاث
احمد المبارك	دينار عراقي	٢١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الاجار سنوي	اجار ساحة وقوف
بالال عبد الوهاب محمود	دولار	٨,٤٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مصنع الصرافات الآلية
مول المنصور	دولار	٩٠٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في مول المنصور
فندق بابل	دولار	٦٠٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في فندق بابل
بستغانية	دولار	٣,٣٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في مول
مول النخيل	دولار	٧,٢٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في مول زبونة
زمر مول	دولار	٤,٨٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في زمر مول
مول الواحة	دولار	٤,٨٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في مول الواحة
مول بغداد	دولار	١٥,٠٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في مول بغداد
مول زبونة	دولار	١٠,٨٠٠٠	الاجار سنوي	اجار مواقع للمصارف الآلي في النخيل مول

* العقود الأخرى

اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	نوع العقد	مبلغ العقد	نوع العقد
محمود دوح علي	ديتار عراقي	٣,٦٠٠,٠٠٠	عقد صيانة المصعد
شركة اوفنت، شركة مدار الأرض، جنة الفرح	دولار	٥٢,٥٤٢	عقد صيانة الآت و معدات
شركة المجل	دولار	٢,٧٠٠	عقد صيانة أجهزة التليفون
PST	دولار	٦٩,٦٨١	عن تجديد رخص الأبراج
Orange	دولار	٩٠,٧٨٧	عقد مشروع الطوارئ
STS	دولار	١٧,٠٠٠	تجديد رخص Microsoft
STS	دولار	٢٠,٠٠٠	اتفاقية صيانة Linux Support
STS	دولار	١٦,٢٧٧	IBM Servers Support
NSR	دولار	٦٢,٨٤١	ATM HW & SW Maintenance
System .١	دولار	١٢,٠٠٠	عقد دعم
STS	دولار	٤,٠٠٠	عقد دعم تشغيل Microsoft
BML	دولار	٢,٤٠٠	Escrow Agreement
ABA	دولار	٤٢,٠٧٤	عقد صيانة و دعم SMS Banking
Capital Intelligence	يوند	٢٨,٠٠٠	Bankrating
شركة LEO	دولار	٦٧,٧٠١	عقد حماية و امن في مواقع التواصل الاجتماعي
شركة ارامكس	دولار	٢٨,٨٠٠	عقد خدمات نقل البريد
شركة رابط الأرض، Almyr.Zajl	دولار	٢٩,٥٧٨	عقد الانترنت
Crystal Call	دولار	٢٢,١٧٧	عقد قنوات الكترونية
شركة النسر العربي	دولار	١٤٩,١٧٦	تأمين المصرف ضد مخاطر الحرب والارهاب
شركة النسر العربي	دولار	١١,٩١٦	تأمين معاني وموجودات المصرف
شركة النسر العربي	دولار	١٤,٢٣٠	تأمين على الموظفين (مخاطر القديرة والاعتقالات)
شركة التأمين العراقية	ديتار عراقي	١٢,٦٦١,٩٠٠	تسديد الحسابات تأمين سيارات المصرف
شركة النسر العربي	دولار	٧٢,٠٧٨	التأمين الشامل
شركة اسيا للتأمين	دولار	٣٦٩,٧٦٨	التأمين الصحي
شركة التأمين الأردنية	دولار	٧٢,٩٢٦	تأمين على الحياة
مركز التأمين للسرطان	دولار	٢٢,٢٨٥	تأمين على الحياة ضد السرطان
شركة المبد	دولار	١٠٩,٠٠٠	اتفاقية خدمات قانونية
شخص الدين	دولار	٤,٨٠٠	اتفاقية خدمات قانونية
بنجر حصر	دولار	٤,٨٠٠	اتفاقية خدمات قانونية
عقد خدمات تنظيف	ديتار عراقي	٤,٢٢٣,٠٠٠	عقد خدمات
شركة المجال لخدمات التنظيف و الحراسة	دولار	٤,٠٠٠	عقد خدمات
شركة مساحات لخدمات التنظيف	ديتار عراقي	١٧٨,٨٦٩,٠٠٠	عقد خدمات
الشركة العراقية للخدمات المصرفية، شركة ابناء دجلة	ديتار عراقي	حسب نقل العقود	عقد نقل العقود
البنك المركزي	ديتار عراقي	٤٠,٤٠٠,٩٤٥	عقد شبكة الاتصالات المصرفية
BML	دولار	٦٧,٦٧٧	رخص ابراج
Optimiza	دولار	٥٥,٦٦٧	Oracle Licenses for FIS,Prod,Testing & DR plus ICBS Testing
Salam	دولار	٣٦,٠٠٠	نظام التعليم الالكتروني
Linked in	دولار	١,٢٠٠,٠٠٠	نظام استقطاب موظفين
EMP	دولار	٤,٠٠٠	EMP Gateway PMO
ProTech	دولار	٦٦,٠٠٠	symantec backup / renewal
ProTech	دولار	٢٢,٧٢٣	UmmXEN APP / NewScanner
ISS	دولار	١٠,٧٩٧	Macafee URL
MaralTech	دولار	٨٠,٧٩٥	بنك تجديد الدعم لنظام الموظفين
Maral	دولار	٦,٢٥٠	صيانة نظام المساهمين
JDS	دولار	٥٩,٩٦٢	Crimo Support
Pro-tech	دولار	٥,٢٤٠	Solarwind
IBS	دولار	١٦,٠٠٠	CISCO Umbrella
Pro-tech	دولار	٩,٩٠٠	VEEM
MDSI	دولار	١٩,٢٧٠	ODSICORPSI
MDSI	دولار	١٠,٦٠٠	HRPS Host online
MDSI	دولار	٢٦,٠٠٠	تجديد رخص نظام المراقبة الآت IST Switch Core
الحلول الدقيقة	دولار	٦,٠٧٤	Meeting Agenda

* مبالغ الدعاية والسفر والإعلان والضريبة:

بلغ مجموع المصروفات للأغراض المبيّنة في أدناه (١٠٠٢٨) مليون دينار عراقي لغرض دعم الخدمات المقدمة للمصرف:
(بالآلاف دينار)

اسم الحساب	٢٠١٩	٢٠١٨
دعاية وإعلان	٧٢٦,٣١٠	٣٩٠,٥١٠
الضيافة	٢٩,٤٢٣	٢٥,٨٣٩
السفر والإقامة	٢٢٢,١٦٩	٦٠٢,٩٢٧
المجموع	١,٠٢٧,٩٠٢	١,٠١٩,٢٧٦

* الاستيرادات والتصدير

لا توجد أي استيرادات أو صادرات خلال السنة المالية ٢٠١٩.

* أثر التسعيرة على المصرف

يعد المصرف واستناداً لقرار مجلس الإدارة جديلاً بأسعار العملات المصرفية وتم تعديله بين حين وآخر وفقاً للظروف والتطورات المصرفية السائدة في العراق وبما يتسجم مع تعليمات البنك المركزي.

* التغييرات والاحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ الميزانية:

لا يوجد أي تغييرات أو أحداث جوهرية تؤثر على البيانات المالية للمصرف.

رئيس مجلس الإدارة
بهاء خليل المصطفى



المدير المفوض
إبراهيم عمران أبو دهيم



تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31

تحية وتقدير ...

تنفيذاً لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 24 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات فقد مارست اللجنة عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا المشتركين (السيدة ربا عبد الأمير الكرناوي-محاسب قانوني و مراقب حسابات و السيد وليد زغير كاظم المنصور- محاسب قانوني و مراقب حسابات) طيلة فترة عملهم في المصرف كما دققت اللجنة البيانات و الجداول التي تصطبها من الادارة التنفيذية في المصرف بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التحصيلية و الجداول الخاصة بالمصروفات و الإيرادات المرسلة الى البنك المركزي من قبل الادارة المالية في المصرف و التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية و مراقب الامتثال الشهرية و الفصلية و تدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية لمصرفنا للسنة المنتهية في 2019/12/31 و تقرير مجلس الادارة بخصوصها وراجعنا كافة المعلومات و الايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق و المراجعة المعترف بها وطنياً و المقررة وبناءً على ما حصلنا عليه من بيانات و معلومات و ايضاحات ونود ان نبين الآتي:-

1. ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لا تخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.
2. ان البيانات قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفحة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والانظمة والتعليمات النافذة وأنها على قدر ما تضمنه من مؤشرات وبيانات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في 2019/12/31.
3. لاحظت اللجنة حرص المصرف على تطبيق التعليمات الصادرة والسارية من البنك المركزي العراقي وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعكس مخاطر الائتمان للأكوات المالية اللازمة للنشاط الائتماني والنشاطات المصرفية الأخرى.
4. اطلعت اللجنة على التقرير المشترك لمراقبي الحسابات (السيدة ربا عبد الأمير الكرناوي والسيد وليد زغير كاظم المنصور) الذي تناول نشاط المصرف مؤكداً سلامة كافة اجراءاته التي تمت استناداً الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية والوطنية.
5. من خلال مراجعتنا حسابات المصرف لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسل الأموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2004.

ومن الله التوفيق وتقبلوا فائق التقدير ...

لجنة مراجعة الحسابات

المصرف الاهلي العراقي

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبة القانونيين ساحة كهربائه - حي الوحدة - محلة / 902 هاتف : 07904827245 Email : Hassan_wleed@yahoo.com	ريا عهد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبة القانونيين المنصور - حي المتنبي - محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com
--	--

العدد: م/ص/ 25 / 2019

التاريخ: 26 / 2 / 2020

السادة/ مساهمي المصرف الأهلي العراقي (ش.م.خ) المحترمين

م/التقرير المشترك لمراقبي الحسابات عن البيانات المالية المنتهية في 31/كانون الأول/2019

يسرنا أن نعلمكم بأننا دققنا القوائم المالية المرفقة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31/كانون الأول/2019 وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. والتقرير السنوي لإدارة المصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي كانت برأينا ضرورية لأداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصاتنا.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة والإفصاح عنها وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى مسؤوليتها في أعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية والخاصة فيما يتعلق بالإعداد والإفصاح عن القوائم المالية وبصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية والتي قد تكون ناتجة عن الأخطاء والتلاعب كما وتشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المعقولة.

مسؤولية مدققي الحسابات:

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية المقدمة لنا وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط أعمال التدقيق للحصول على تأكيد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على تقدير مدققي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. كما أن تقييم المخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للمجموعة والمتعلق بإعداد وإظهار القوائم المالية بصورة عادلة وذلك للقيام بإجراءات تدقيق مناسب وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة. كما ويتضمن التدقيق تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم الغرض العام للقوائم المالية. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساساً لإبداء رأينا وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية:

وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ساحة كهرمانة - حي الوحدة - مجلة / 902 هاتف : 07904827245 Email : Hassan_wleed@yahoo.com	ربا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المنصور - حي المتنبي - مجلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com
---	---

أولاً - تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

المصرف مستمر بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وقام بأعداد القوائم المالية للسنة موضوعة التدقيق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بالإضافة لإرقام المقارنة للسنة المنتهية كما في 31/كانون الأول/2018.

ثانياً - تسعير الموجودات والمطلوبات والمصاريف والإيرادات:

تم تسعير كافة الموجودات والمطلوبات والمصاريف والإيرادات الناجمة خلال السنة موضوع التدقيق بالعملة الأجنبية بسعر التحويل البالغ (1,190) دينار لكل دولار أمريكي حسب تعليمات البنك المركزي العراقي، علماً أن سعر التحويل المعتمد للسنة السابقة (1,190) دينار لكل دولار أمريكي.

ثالثاً - النقود:

- تم الإشراف على جرد النقد الموجود بالإدارة العامة والفرع الرئيسي وقسم من الفروع وقد بلغ رصيد النقد في الخزينة وصناديق المركز والفروع (40,954,316) ألف دينار كما في 31/12/2019 الرصيد مطابق لقوائم الجرد.
- تمت مطابقة جميع الأرصدة النقدية الظاهرة في السجلات والمودعة لدى البنك المركزي العراقي والمصاريف المحلية والخارجية مع كشوفات البنوك والتأيديات المرسلة.
- بلغت نسبة النقد بالخزينة وصناديق المركز المشار إليها أعلاه (25.56%) إلى صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية.
- النقد لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية ظهر بمقدار (170,165,756) ألف دينار وهذا يمثل بنسبة (87.27%) لمجموع النقد لدى البنوك والمؤسسات المالية البالغة (194,980,923) ألف دينار ويمثل (66.30%) لمجموع حقوق المساهمين، علماً أن الإدارة أوضحت (أن معظم الأرصدة الخارجية تمثل تأمينات نقدية لدى البنوك الخارجية مقابل إصدار اعتمادات وخطابات ضمان وحسب متطلبات العمل ومتطلبات المصاريف الخارجية وهي لأغراض تمويل التجارة).
- تم تقييم الموجود النقدي للعملة الأجنبية كما في 31/12/2019 على أساس سعر (1,190) دينار لكل دولار أمريكي.

رابعاً - التسهيلات الائتمانية المباشرة والتخصيصات:

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة موضوع التدقيق عن السنة السابقة بمقدار (100,686,114) ألف دينار أي بنسبة (107.64%)، حيث بلغ الرصيد كما بنهاية عام 2019 ما قيمته (194,222,358) ألف دينار مقارنة برصيد نهاية عام 2018 بقيمة (93,536,244) ألف دينار.
- قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعكس مخاطر الائتمان للأدوات المالية وحسب تعميم البنك المركزي العراقي رقم 9/6/466 بتاريخ 26 كانون الأول 2018 والخاص بتعليمات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وقد تم تطبيق المعيار رقم (9) وكان أثر تطبيق المعيار على الرصيد الاقتطاعي للأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2019 قد بلغ (10,494,967) ألف دينار عراقي وقد قام المصرف بنقل رصيد حساب احتياطي المخاطر المصرفية

وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ساحة كهرمانه - حي الوحدة - محلة / 902 هاتف : 07904827245 Email : Hassan_wleed@yahoo.com	رياء عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المنصور - حي المفتي - محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com
--	--

العامه لحساب الارباح المدوره لتقاضي أثر تطبيق معيار 9 على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2019. حيث سيتم الأبقاء على رصيد بند احتياطي مخاطر مصرفية عامة الغير مستغل كرصيد مقيد الضصرف به من ضمن الأرباح المدورة ولا يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى خلال 2019، يتضح في الجدول ادناه المقارنة بين تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي مع المعيار رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2019:

البند	حسب تعليمات التصليف رقم 94 لسنة (2004)				حسب المعيار التوحي للقرارات المالية رقم 9		
	اجمالي		فوائد معلقة		للمسألة الائتمانية		فوائد معلقة
	بالآف الديناري	الآلاف السنتاري	بالآف الديناري	الآلاف السنتاري	الآلاف الديناري	الآلاف الديناري	
ديون عملة	141,933,886	-	141,933,886	-	123,705,568	1,805,924	-
ديون تحت المراقبة	30,721,697	-	30,721,697	460,825	41,569,409	1,677,752	-
ديون غير عملة منها					28,947,380	14,169,055	7,605,454
- دول المستوى	221,508	7,690	213,819	29,848	-	-	-
- مشترك في حصصها	177,923	12,590	165,333	69,213	-	-	-
- ملكة	21,167,344	7,585,174	13,582,170	11,491,418	-	-	-
المجموع	194,222,358	7,605,454	186,616,904	12,051,304	194,222,358	17,652,731	7,605,454

ت- أرتفع رصيد مخصص (الفوائد المعلقة) فوائد المتوقفين عن الدفع المدورة عن السنة السابقة بمقدار (2,181,489) ألف دينار ليصبح الرصيد (7,605,454) ألف دينار.

خامسا- الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التخليص من العقارات التي آلت ملكيتها الى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الاستملاك والبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمزتين ونتيجة سعي المصرف الى التخليص من تلك الموجودات فقد انخفض رصيد الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة بقيمة (3,077,869) ألف دينار عراقي نتيجة بيع 10 عقارات خلال العام 2019.

وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العراقي للمحاسبين القانونيين ساحة كهربائه، حي الوجد، محلة / 902 هاتف : 07904827245 Email : Hassan_wleed@yahoo.com	رياحيد الامير الكرنالوي محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المنصور، حي المتنبي، محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com
--	--

سادسا - قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

اتخذ المصرف الإجراءات الكافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال السنة موضوعة التدقيق ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف، فلم يتبين لنا ما يشير إلى أن هناك عمليات مصرفية متعلقة بغسل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل عمليات الإرهاب وقد تم التحقق من سلامة عمليات المصرف في تمويل التجارة الخارجية وإن المصرف ملتزم بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرقم (39) لسنة 2015 وتعليمات البنك المركزي العراقي

سابعا - تقارير الامتثال

تم الاطلاع على تقارير إدارة الامتثال المرسلة إلى البنك المركزي العراقي حيث قامت الإدارة بالتأكد من التزام المصرف بكافة القوانين والتعليمات البنك المركزي العراقي ذات العلاقة بنشاط المصرف للسنة أعلاه.

ثامنا - تطبيق المعيار الدولي رقم (16):

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 خلال كانون الثاني 2016. هذا وقد أدى المعيار إلى الاعتراف بجميع عقود الإيجار بقائمة المركز المالي، حيث تم إزالة التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. بموجب هذا المعيار، تم الاعتراف بالأصل (الحق في استخدام البند المؤجر) والالتزام المالي مقابل دفعات الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة. قام المصرف بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) باستخدام الطريقة المبسطة وكان أثر تطبيق المعيار على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2019 (81,299) ألف دينار عراقي

تاسعا - نشاط المصرف ونتيجة النشاط:

لدى مقارنة الإيرادات مع المصاريف للسنة موضوعة التدقيق ظهرت نتيجة فائض بمقدار (9,164,205) ألف دينار علما أن نتيجة النشاط للسنة السابقة أظهرت عجز بمقدار (7,912,541) ألف دينار وبالشكل التالي:

البيان	السنة الحالية / ألف دينار	السنة السابقة / ألف دينار
إجمالي الدخل	34,537,018	13,928,380
إجمالي المصروفات	(23,069,634)	(19,544,623)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	11,467,384	(5,616,243)
ضريبة الدخل	(2,303,179)	(2,296,298)
صافي الربح (الخسارة) للسنة	9,164,205	(7,912,541)

ارتفعت إيرادات السنة الحالية عن السنة السابقة بمقدار (17,076,746) ألف دينار، وقد جاء الارتفاع وبشكل كبير بصافي إيرادات العمولات وقد ظهرت في 2019/12/31 بمقدار (18,845,494) ألف دينار علما أن المبلغ ظهر في 2018/12/31 بمقدار (15,338,461) ألف دينار ويعود ذلك الارتفاع إلى زيادة حجم عمليات التجارة بالإضافة إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد وقد ظهرت في

وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ساحة كهربائه - حي الوحدة - محلة / 902 هاتف : 07904827245 Email : Hassan_wleed@yahoo.com	ربا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المنصور - حي المتنبي - محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com
---	---

2019/12/31 بمقدار (11,979,329) ألف دينار علما أن المبلغ ظهر في 2018/12/31 بمقدار (7,522,979) ألف دينار ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة في رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة.

عاشرا - التغيب في حقوق المساهمين:

انخفضت حقوق المساهمين عما كانت عليه في 2018/12/31 بمقدار (1,208,238) ألف دينار وان الجدول ادناه يبين الحركة التي تمت على حقوق المساهمين:

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	257,849,745
الأثر الناتج من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9	(10,494,967)
الأثر الناتج من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16	(81,299)
الرصيد في بداية السنة المعدل	247,273,479
الربح (الخسارة) للفترة	9,164,205
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	203,823
الرصيد كما في 31 كانون الاول 2019	256,641,507

احدى عشر - كفاية رأس المال:

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لتطبيق العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال والتي بلغت نسبة (58.19%) وذلك استنادا إلى المادة رقم (16) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004

اثنى عشر - البيانات المالية المرحلية:

تم مراجعة القوائم المرحلية الموجزة للمصرف للفصول (الأول، الثاني، الثالث) وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (2410) المتعلق بمراجعة البيانات المالية المرحلية وقد تم إصدار البيانات المالية المرحلية مراجعة من قبلنا وحسب كتاب البنك المركزي العراقي بالعدد (452/2/1/9) والمؤرخ بتاريخ 2016/11/20.

ثلاثة عشر - الملاحظات الأخرى

- لم يتسنى لنا زيارة فرع الموصل بسبب الظروف الأمنية القاهرة التي حصلت بعد تاريخ 2014/6/10. قام المصرف بأخذ مخصص بكامل مبلغ النقد في الصندوق الموجود في الفرع.
- يتم تدقيق بيانات المصرف الأهلي العراقي من قبل شركة برايس ووتر هاوس لأغراض التوحيد مع بيانات كايبتال بنك كونه يمتلك 61.85% من رأس مال المصرف وحسب متطلبات البنك المركزي الأردني ووفقا لمعايير التدقيق الدولية.

وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ساحة كبرمانه - حي الوحدة - محلة / 902 هاتف : 07904827245 Email : Hassan_wleed@yahoo.com	رياء عبد الامير الكوناوي محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المنصور - حي المثني - محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com
---	---

أربعة عشر - الإيضاحات الأخرى

- لازال المصرف مشارك في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع وبلغت قيمة مساهمته (789,474) ألف دينار حيث لا تزال الشركة تحت التأسيس وما زال مبلغ المساهمة مودع لدى البنك المركزي العراقي في حساب الشركة لديهم.
- قام المصرف بالاستثمار بسندات حكومية صادرة من البنك المركزي العراقي بقيمة (20,902,346) ألف دينار تستحق هذه السندات في تشرين الأول وكانون الأول من العام/2020 بمعدل عائد (2,9%).
- قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي بمبلغ (30,456,563) ألف دينار عراقي و المتدولة بالأسواق العالمية حيث تم شراء هذه السندات بخصم و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 6.75 % و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.
- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف عدة قروض بمبلغ 20.55 مليار كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة لا تزيد نسبة الفائدة التي يتحصلها المقترض عن (5,5%) من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ج- الإيضاحات المرفقة (من رقم 1 الى الرقم 39) تعتبر جزءاً من القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع التقرير

وخضوعاً لذلك وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا إليه من خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات الشركة وطبقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا فإن:-

- 1- المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات واستخدامات وإيرادات المصرف.
- 2- عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسم والأصول والمبادئ المعتمدة.
- 3- تقرير الإدارة وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف المالية للفترة موضوعة التدقيق. وإن هذه المعلومات غير مخالفة للحسابات أو الأحكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.

خامسة عشر: رأي مراقبي الحسابات:

بناءً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات فإن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للمصرف كما في 31/ كانون الأول/ 2019 ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية للفترة المالية المنتهية بذلك التاريخ.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

رياء عبد الامير الكوناوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
محاسب قانوني ومراقب حسابات

(6 — 6)

وليد زغير كاظم المنصور
محاسب قانوني ومراقب حسابات
محاسب قانوني ومراقب حسابات

المصرف الاهلي العراقي
قائمة المركز المالي
للتسعة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

٣١ كانون الاول ٢٠١٨	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	إيضاحات
بالآلاف الفدين	بالآلاف الدنانير	
الموجودات		
٢٠٥,٣٣٩,٤٧٠	١٦٠,٢٤٦,٤٥٥	٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١٧٢,٨١٥,٤٧٣	١٩٤,١٨٠,٩٣٣	٥ ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٦,٨٢٨,٤٤١	١٣٨,١٦٤,١٧٢	٧ تمهيلات التملكية مباشرة - بالصافي
٢,٥٨٧,٩١٨	٣٨,١٨٤,٣٤٠	٦ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٤,٤٢٥,٤٤٦	٢٠,٩٠٢,٣٤٦	٨ موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	٥,٨٥٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال كلمة الدخل
١٤,٩٢٣,٧٤٤	١٧,١٥٧,٥٥٠	٩ مشتريات ومخازن - بالصافي
٤,٢٤٦,١٩٣	٨,٤٩٠,٣٥٤	١٠ موجودات غير ملموسة - بالصافي
-	١,٩٧٢,٤٤٠	١٣ حق استخدام النقد المرحل
٢٤,٢٩٠,١٧٣	٢١,٩٣٣,٢٤٣	١١ موجودات أخرى
٥٥٥,٧٥٧,٠٥٨	٦٣٩,٨٠٢,١٥٠	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
٩٣٧,٨٩١	٨,٣٧٧	١٢ ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١٨٩,٢٩٤,٠٥٨	٢٥٠,٥٥٨,٣٣٦	١٤ ودائع عملاء
٤٦,٧٤٠,٨٤٦	٨٩,٣٦٨,٣٤٨	١٥ تأمينات نقدية
٥,٢٠٠,٠٠٠	١٧,٠٤٦,٨٥٠	١٦ اموال مقترضة
-	٢٠,٥٨,١٧٦	١٧ التزام عقود الإيجار
-	٤,٣٦,٠٧٤	١٧ مخصصات متوقعة
٢,٢٨٦,٣٩٨	٥,١١١,٩٢٣	١٨ مخصص ضريبة الدخل
٢٢,٩٣٥,٢٠٠	١٠,٨٩٧,١٦٤	١٩ مطلوبات أخرى
٢٧٧,٩٠٧,٣٦٣	٣٧٦,١٥١,١٤٣	مجموع المطلوبات
حقوق الملكية		
حقوق مساهمي البنك		
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ رأس المال المكتتب به والمنفوع
٣,٩٨١,٠٠٠	٤,٤٣٩,٢٣٣	٢١ الاحتياطي الاجباري
٤,٤١٢,٨٩٦	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي توسعات
٥٢,٦٤٦	٢٥٦,٤٦٦	احتياطي القيمة العادلة
(١,٥٩٦,٨١٦)	٩٤٥,٨٠٥	٢٢ أرباح مدورة
٢٥٧,٨٤٩,٧٤٥	٢٥٦,٦٤١,٥٠٧	مجموع حقوق الملكية
٥٥٥,٧٥٧,٠٥٨	٦٣٩,٨٠٢,١٥٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

م/ المدير المالي

خضوعاً لتقريرنا المرقم م/ ص/ ٢٥/ ٢٠١٩ و المورخ في ٢٦/ ٢٠٢٠/ ٢٠٢٠

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

المصرف الاهلي العراقي
شركة مساهمة خاصة
بغداد

رئيس مجلس الإدارة
المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة
المدير المالي

المصرف الأهلي العراقي

قائمة الدخل

للمدة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

٣١ كانون الاول ٢٠١٨	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	إيضاحات
بالآلاف التدوير	بالآلاف التدوير	
٩,٦٧٨,٩٦٩	١٥,٩٦٣,٤٩٦	٢٣ إيرادات الفوائد
(٦,١٥٥,٩٦٠)	(٣,٦٨٤,١٦٧)	٢٤ مصروفات الفوائد
٣,٥٢٢,٩٣٩	١٢,٢٧٩,٣٢٩	صافي إيرادات الفوائد
١٥,٣٣٨,٤٦١	١٨,٨٤٥,٤٨٤	٢٥ صافي إيرادات العمولات
٢٢,٨٦١,٤٤٠	٣٠,٨٢٤,٨٢٣	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
(٩,٢٣٦,٧٨٤)	٢,٨٨٧,٨٦٠	٢٦ (إرباح) خسائر أجنبية
	(٥٣)	(خسائر) أرباح موزعات مالية بقيمة المدفوعة من خلال قائمة الدخل
٣٠,٣,٧٢٤	٨٢٤,٣٨٨	إيرادات أخرى
١٣,٩٢٨,٣٨٠	٣٤,٥٣٧,٠١٨	إجمالي الدخل
(٦,٤٢٧,٩٦٥)	(٧,٣٥٧,٣٦٨)	٢٧ نفقات الموظفين
(٢,١٨٢,٥٨٦)	(٢,٦٨٩,٠٤٤)	٢٨ و٢٩ استهلاكات وإطفاءات
(١٣,٠٦١,٩٠٣)	(١٦,٩٨٤,٦٧٩)	٢٨ مصاريف تشغيلية أخرى
١٠,٣٤,٣١٥		المستورد أو (مصرف) مخصص خسائر ائتمان محمل
(١,٧٤٤,٦١٣)	(٢٣٨,٥٤٣)	١١ التدلي في قيمة الأصول المستملكة وقام لديون
٢,٨٢٨,٢٣٩		٢٩ المستورد من مخصصات متنوعة
(١٩,٥٤٤,٦٢٣)	(٢٣,٠٦٩,٦٣٤)	إجمالي المصروفات
(٥,٦١٦,٢٤٣)	١١,٤٦٧,٣٨٥	الربح (الخسارة) قبل الضريبة
(٢,٢٨٦,٩٩٨)	(٢,٣٠٣,١٧٩)	١٨ ضريبة الدخل
(٧,٩٠٣,٢٤١)	٩,١٦٤,٢٠٥	الربح (الخسارة) للمدة
دينار	دينار	
(٠,٠٠٣٢)	٠,٠٠٣٧	٣٠ الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح (الخسارة) السنة العائد لمساهمي البنك

المصرف الأهلي العراقي

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الف دينار	بآلاف الف دينار	
(٧,٩١٢,٥٤١)	٩,١٦٤,٢٠٥	صافي دخل السنة
٤٧,٩٦٤	٢٠٣,٨٢٢	صافي التخفيض في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
(٧,٨٦٩,٥٧٧)	٩,٣٦٨,٠٢٨	مجموع يتولد الدخل الشامل الأخرى للسنة بعد الضريبة
(٧,٨٦٩,٥٧٧)	٩,٣٦٨,٠٢٨	مجموع الدخل الشامل للفترة

مجلس مراقبة وتقييم الحسابات
 أمارة السعد
 قرار رقم ١٨٧٧
 تاريخ ٢٧/٤/٢٠٢٠
 الموضوع: مراقبة وتقييم الحسابات المالية

٢٠١٨ كانون الاول	٢٠١٩ كانون الاول	الشرح
الآلاف المتغير العراقية	الآلاف المتغير العراقية	
		الأنشطة التشغيلية:
(١٥,٦٦٦,١٤٣)	١١,٤٦٧,٣٨٤	ربح (الخسارة) السنة قبل الضريبة
		تعديلات لبيود غير نقدية:
٤,١٨٢,٦١٦	(١,٥٨٩,٠٤٥)	استهلاكات وإطفاءات
(١٠,٢٤٦,٢١٥)		(المسترد من) مخصص خسائر التأمين
١,٧٤٤,٦١٣	٣٨,٥٤٣	التنفي في (المسترد من) قيمة أصول ممتلكة
(٣٠,٥٨٠)	٢٥,٦٨٥	خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
(٢,٨٢٨,٢٣٩)	-	(المسترد من) مخصصات متوقعة
(٥,٥٧٢,٠٦٨)	١٤,٢١٤,٢٥٧	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الموجودات والمطلوبات:
٥٨,٥٥١,٦١٠	(١٠٤,٨٧٣,٥١٦)	(الزيادة) (النقص) في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
٢٦,٣١١,٥٧٨	(٢٦٨,٩٤١)	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
٥,٠٦٥,١٥٣	٦٠,٩٥٤,٢٥٨	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
(١,٧٤٤,٦١٣)	(٤,١٢٦,٠٣٤)	الزيادة (النقص) في المخصصات المتوقعة
(٧٢,٠٩,٥٠٩)	٤٢,٦٢٧,٥٠٢	الزيادة (النقص) في الموجودات النقدية
٣,٥٣٢,٣٨٨	٢,٩٣٧,٠٤٤	الزيادة في المطلوبات الأخرى
(٤٤,٦٦٤,٥٧١)	(١١,٦٦٨,٨٣٠)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة
(٢,٩٦١,٠٢٠)	(٢,٤٨٧,٥٥٤)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
١١,٢٥٣,٥٤١	٨,٧٨٩,٦٧٦	صافي التدفق النقدي من (المستفيد من) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(٢٤,٤٢٥,٤٤٦)	٣,٥٢٣,٠٠٠	استرداد موجودات مالية بالتكلفة المضافة
٤,٠١١	(٢٥,٢٩٦,٠٠٠)	(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
	(٥,٨٩٢)	(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(٩,٥٨٣,٥١٠)	(٣,٧٢٧,٤٣٢)	(شراء) ممتلكات ومعدات
٣٨,٩٣٨	١٢,٣٠٢	للمتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(١,٧٥٠,٢٤٤)	(٤,٨٥٨,٣٢٥)	(شراء) موجودات غير ملموسة
(٢٨,٧١٦,٢٥٩)	(٤٠,٤٥٨,٨٩٢)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٥٥٠,٠٠٠	للمتحصل من الأموال المقرضة
(١,٠٠٠,٠٠٠)	(١,٩٠٩,١٥٠)	تسديد الأموال المقرضة
(٦,٥١٦,٢٨٣)	(١٦,٥٢٢,٤٨٨)	توزيعات أرباح نقدية
-	(٥١٧,٢٦٠)	تبعات التزام عقود الأيجار
(٤,٥١٦,٢٨٣)	(١٠,٩٦٦,١٧٠)	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية
(٢١,٩٣٩,١١٢)	(٣٣,٨٧٤,٥٦٦)	صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
٣٩٩,٤٩٦,٢٥٣	٣٧٧,٥١٧,٢٥٢	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣٧٧,٥١٧,٢٥٢	٣٤٤,٦٤١,٧٣٦	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

٢٠

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	إيضاحات	صافي الدخل للمدة قبل احتساب ضريبة الدخل
١١,٤٦٧,٣٨٤		الربح المدة قبل الضريبة (أ)
		تضاف : مصاريف غير مقبولة لأغراض ضريبة الدخل :
٣,٣٢٠,٢٥٦	٢٨	عرامات وتعميمات
٤٠,٩٨٠	٢٨	مكافآت لجزر العاملين عن الحسابات المؤداة
٣٨,٥٤٣	١٦	التدني في قيمة أصول مستأجرة
٣٦,٣٩١	٢٨	صدقات
٣٥,٩٨٧	٢٨	مصاريف رأسمالية
١٤,٥٨٤	٢٨	مصرفات عمولات سابقة
٤٠٠	٢٨	اعانات للمستفيدين (مصاريف تشغيلية أخرى)
٣,٤٨٧,١٤١		مجموع المصاريف الغير مقبولة ضريبياً (ب)
١٤,٩٥٤,٥٢٥		الربح المعدل لأغراض ضريبة الدخل (أ+ب)
٩,٢٤٣,١٧٩		ضريبة الدخل ٦١,٥٪ من الربح المعدل

(١) معلومات عامة

إن المصرف الأهلي العراقي (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٥ بموجب إجازة التأسيس المرفقة م. ش. ٥٨٢/، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد، يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بشأنه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الأخرى عشر المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

إن اسم المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم ٢/٢٠٢٠ بتاريخ ١ آذار ٢٠٢٠.

(٢) السياسات المحاسبية(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة والتي تظهر بالقيمة للعائلة بتاريخ القوائم المالية.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار للقوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبيةمعلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المتقوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف.
- القطاع الجغرافي يربط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات الائتمانية مباشرة

- التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قيمها للمصرف في الأساس أو جرى اقتنائها وليس لها اسعار سوقية في اسواق نشطة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- يتم تكوين مخصص تكني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للمصرف وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثاً ما قد أثر سلباً على التغطيات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا

التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة. يتم قياس التسهيلات الائتمانية بتاريخ القوائم المالية.

- يتم تعليق القوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممثلة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جشوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتقريبها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل الموحدة، ويضاف المحصل من الديون التي سبق شطبها إلى الإيرادات.

موجودات مالية بالكلفة المخفضة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة المصرف وفقاً لنموذج أعمالها إلى الاحتفاظ بها للحصول للنفقات النقدية التعاقدية والتي تشمل بالذمات من أصل الدين والفائدة على رسيد الدين القائم.
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مطلقاً إليها مصاريف الاقتناء، وتنفق الملاءة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة القعالة، فبدأ على أو لحساب الفائدة، وتوزل أية مخصصات ناتجة عن الضمي في قيمتها عادي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، و يتم قيد أي عتبي في قيمتها في قائمة الدخل.
- يمثل مبلغ التتبي في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المبيضة في السجلات والقيمة الحالية للنفقات النقدية المتوقعة المخصوصة بيسر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف موجودات مالية من/إلى هذا البلد عدا في الحالات المحددة في معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩).
- في حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بلد مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بهذا الخصوص .

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وبعدد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن التروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية . وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رسيد احتياطي تقييم الموجودات المبيعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل .
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البلد إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التتبي.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل .

القيمة العادلة

- يقوم المصرف بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات المالية والموجودات غير المالية بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية والتي تم قياسها باستخدام الكلفة المخفضة
- يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو نقل الالتزام تم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات.
- في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات.
- يحتاج المصرف لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.
- يقيس المنشأة القيمة العادلة للموجودات أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيتم استخدامها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو الالتزام على الافتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.
- يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار فترة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات.
- يفضل استخدام لها أو بيعها لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام لها.
- يقوم المصرف باستخدام أساليب تقييم ملاءمة وتتأاسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المنحلات الممكنة ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المنحلات الممكنة ملاحظتها بشكل غير مباشر.
- إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام التسويات التالية للقيمة العادلة، وبما أن على أدنى مستوى للمنحلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:
- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة
- المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المنحلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم منحلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق ويمكن ملاحظتها.

- إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم تطبيقها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمخاطر التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:
 - المستوى الأول: الأسعار الموقوفة المعلنة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
 - المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المخاطر لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مخاطر لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مباشرة على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.
- يقوم المصرف بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمخاطر ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.
- على أساس مرحلي، تقوم لجنة التقييم والتقييم الخارجيين بتقديم نتائج التقييم إلى لجنة التدقيق في المصرف والمحقق الخارجي، يتضمن هذا الغرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم.
- لغايات إيمانح القيمة العادلة، يقوم المصرف بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومعايير الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.
- تقييم الموجودات و المطلوبات المالية طويلة الأمد و التي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التكاليف للتقديرة وبموجب سعر الفائدة الفعلية، ويتم إعطاء الخصم/العلاوة من إيرادات الفوائد المقبوضة والمدفوعة في قائمة الدخل .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على وجود تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حال وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تدوير القيمة الفائلة للاسترداد من أجل تحديد خسائر التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة المملوكة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات المتوقعة مضمومة بسعر الفائدة الفعلي الأملي.
- يتم تسجيل التدني في قائمة الدخل كما يتم تسجيل أي فرق في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل .

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (إستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

سنة	مباني
٢٠	معدات وأجهزة وأثاث
١٠	وسائط نقل

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن مساهمة قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل .
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها، أو عندما لا يعود هناك أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف للالتزامات في تاريخ قائمة المركز المالي، ناشئة عن أحداث سابقة وإن تنفيذ الالتزامات مضطرب ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة .

تصعب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، ويختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتحويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الضرائب المتراكمة المعقولة ضريبياً أو بدو ليست خاضعة أو مقولة للتحويل لأغراض ضريبية.

تصعب الضرائب بموجب المبدأ الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في جمهورية العراق.

التقاضي

يتم إجراء تقاضي بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبالغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية المأمنة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاضي أو يكون تحقق الموجودات وتشييد المطلوبات في نفس الوقت.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحفظ بها للمتجر أو تلك المنقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. في صافي إيرادات الفوائد: 5 إيرادات فوائد و مصروفات فوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر. يستخدم طريقة القابلة للعائلة، كما تدرج الفوائد على الأدوات المالية للمقابلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية لفترة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو «خط الإقتضاء» لفترة أقصر، إلى صافي القيمة لفترة للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمزايا جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل مبدأ معدل الفائدة الثمال على القيمة الدفترية الإيجابية للموجودات المالية. غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المضافة للأصل المالي قبل التنوية لأي خصم من خسائر إئتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المضافة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً «تُحسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المضافة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الحسابات الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر. المصروفات العمولات المفروضة على خدمة القرض « وعمولات عدم الاستعداد بالمطلوبات بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. وتُحسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) أو (١٥)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالمعاملات بالجزء الذي يحسن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥).

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. لهذا الغرض المصروف عرض الحركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر. صافي ذلك إيرادات الفوائد و المصروفات و أرباح إنهم قلت الصلة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المتوزعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يسجل توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وليس الاستثمار في الأسهم، أي:

- يفصّل أدوات حقوق الملكية المحفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المنقطة لأغراض المتجر، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل جنافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو بالقيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي خسارة في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل، ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل، إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التكلفة التي تم تسجيلها سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر، ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التكلفة في قيمتها في تاريخ القوائم المالية، ويتم تسجيل أي خسارة في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المصرف ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة. يتم مراجعة أية مؤشرات على تدهور قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تحديثات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة التوسط الثلاث بنسبة ٢٠٪ سنوياً.

المعاملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالمعاملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأعمار المعاملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمنطقة من البنك المركزي العراقي.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالمعاملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل المعاملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبيود الموجودات والمطلوبات بالمعاملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتبذل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها والأرصدة المعقودة السحب.

عقود الإيجار

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات" الذي حل محل "الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار"، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي: (٤) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (١٥) "عقد الإيجار التتبعي" - "العوازل" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (٢٧) "تكوين جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

المعاملة المحاسبية المطبقة من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

استخدم المصرف الخيار الثاني لمنهج المحلل بأثر رجعي - الذي يجزئ حكم إعادة بيان أرقام المقارنة والذي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٧ "عقود الإيجار" - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٢٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) لأول مرة على عقود للتأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حدة) تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد المصرف فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بائع إيجار. ويعتمد العقد على عقد إيجار أو يتضمن بائع إيجار. إذا كان يتضمن بائع السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقد التجريبي في المعيار.

المصرف كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم المصرف بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن المصرف قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض، ويعني بأن تعامل مكونات العقد ككيد واحد.

يعترف المصرف بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي والتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية لإتزام عقد الإيجار محملة لدفعات الإيجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تحققت وابتة تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل و أو إعادة الأصل إلى وضعه قبل العقد. مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم استلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل باستخدام طريقة التسطح للثابت. من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أو المستفي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر. إنهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس أسس تقدير العمر الانتاجي للمنشآت والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التآكل (إن وجدت) ويتم تسجيلها العكس أثر التحليلات على يد الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار.

يتم قياس الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصصاً باستخدام معدل الفائدة المحدد ضمناً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم استخدام معدل الافتراض المستقيم من قبل المصرف. وعادةً يتم استخدام معدل الافتراض المستقيم من قبل المصرف.

يحدد المصرف معدل الافتراض من خلال تحليل فروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التحليلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات الموجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة ومن الاعتراف لمقابلات الخصاب للالتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

-الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جغرافية.

-الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الاعتراف المبدئي. أخذاً بعين الاعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار.

-المبالغ المتوقعة دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية (١).

-سعر خيار الشراء عندما تكون المصرف على ثقة أنها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء. دفعت الإيجار علماً بتواجد بند تجديد اختياري لدى المصرف التي بتجديد عقد الإيجار، والقرارات المتعلقة بالإلتزام المبكر للعقد ما تم تآكل المصرف على ثقة أنها لن تقوم بالإلتزام المبكر.

يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بدءاً على التكلفة المضافة باستخدام معدل الفائدة الفعال، ويتم إعادة قياس الالتزامات عندما يكون هناك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هناك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة المصرف فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد أو الإنهاء للعقد.

عندما يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل أو في يتم تسجيلها ببيان الربح أو الخسارة إذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم إطفائها بالكامل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختار المصرف عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والالتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبيوت التي لها فترة إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة، حيث يترف المصرف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس التسطح الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنية التحتية المطقة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

فيما يتعلق بالمعقد المبرمة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يعكس على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛

- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

المصرف كمستأجر

لم يكن هناك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٧) "الإيجارات".
تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى، كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان التوزيع المالي للبنك. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس التوسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.
إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون المصرف ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة الماددة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك يُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعالة هو السعر الذي يخصم بالتوسط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو - عند الاقتضاء - فترة الفرض - إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

(٣) السياسات المحاسبية الهامة

(٣-١) التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية تتوافق مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية المتبعة للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨. باستثناء السياسات التي تتعلق بتبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

* تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

(٣-١-١) تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٩ أو بعد ذلك التاريخ. في إعداد القوائم المالية للمصرف، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والأرصحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترفيعات المستقبلية:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
تتضمن التعديلات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٣) "إنتاج الأرباح" و (١١) "الفترة المتوسطة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١٢) "مخاطر الدخل" و (٢٣) "تكاليف الاقتراض".	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧
يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الضريبة)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمفاتيح الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وهي تتناول على وجه التحديد:	تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل
• ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي؛	
• الافتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛	
• تحديد الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الضريبة)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والإغفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة؛	
• وأثر التغييرات في الوقائع والظروف.	

(٣-١-٢) تعديلات أثرت على القوائم المالية للمصرف:

* التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ - "الأدوات المالية"

قام المصرف بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في تموز ٢٠١٤ بتاريخ انتقال في ١ كانون الثاني ٢٠١٩، مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المدرجة سابقاً في القوائم المالية. على النحو المسموح به في الأحكام الانتقالية في معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، فقد اختار المصرف عدم إعادة بيان أرقام المقارنة. وقد تم إدراج أي تعديلات على القيم النظرية للوجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الرصيد الافتتاحي للارباح المدورة للسنة الحالية. كذلك تم تطبيق التعديلات على إفصاحات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ على الفترة الحالية فقط في حين تم الإبقاء على إفصاحات الإفصاحات للفترة المقارنة كما هي. أدى تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية للاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وإتخاذ قرارات قيمتها.

فيما يلي ملخص التغييرات الأساسية للسياسات المحاسبية للمصرف الناتجة عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩:

(أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ثلاث فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية.

— موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة.

— موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

— موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (قائمة الدخل)

يعتمد التصنيف على النموذج التجاري للمصرف الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي، وكذلك على سمات التدفقات النقدية التعاقدية. ويلغي المعيار يحفظ معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ بشكل كبير والمتطلبات الحالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ لتصنيف المطلوبات المالية.

(ب) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يستبدل معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستفظة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بطريقة الخسارة الانتمائية المتوقعة. يطبق نموذج الانخفاض الجديد على أدوات الدين وعقود الضمان المالي ولا يطبق على الاستثمارات في أدوات الملكية.

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بوقت سابق مما هو منصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

تحتوي الأيضاحات رقم ٣٤ على شرح لكيفية تطبيق للمصرف لمطلوبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ المطبقة في الفترة الحالية على الموجودات المالية ;

فيما يلي المزيد من التفاصيل حول السياسات المحاسبية الخاصة بمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ المطبقة في الفترة الحالية على الموجودات المالية :

* التصنيف

يستند التصنيف على النموذج التجاري لدى المصرف لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

* تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة / الربح المستحق على المبلغ القائم منها.

* تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة :

- أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق الهدف منه عن طريق الحصول التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للموجودات المالية إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفوائد المستحقة على المبالغ القائمة منه.

عندما يكون نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات مالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل حصراً بأصل المبلغ والفوائد (اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) (SPPI test)). عند إجراء هذا التقييم، يقوم المصرف بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متشابهة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ومماس الربح الذي يتعاضد مع اتفاق إقراض أساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتعاضد مع اتفاق إقراض أساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقوم المصرف بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، فقط عندما، يتغير نموذج أصله لإدارة تلك الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي يلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغييرات نادرة الحدوث.

يقاس الاستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحفوظ به لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تصنف أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا تم اقتناؤها أساساً بغرض بيعها على المدى القصير.

• الأرباح والخسائر من القياس اللاحق

استثمارات الدين

استثمارات حقوق الملكية

• الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

بعد تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، تستند السياسة المحاسبية للمصرف لمطابقات انخفاض القيمة إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، ليحل محل نموذج انخفاض قيمة الخسائر المتكبد وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

يقوم المصرف بأخذ النظرة المستقبلية في تقييم للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بأصول الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكذلك عقود الضمان المالي. يعترف المصرف بمخصص خسارة في تاريخ كل تقرير مالي.

يمثل قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً غير متغير تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة
- القيمة الزمنية للمال
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تأكيد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات يتم عرض مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة : كخصم من إجمالي القيمة النظرية للموجودات.
- الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر : تحليل احتياطي القيمة العادلة.
- التزامات الفروض وعقود الضمان المالي: كمخصص.

يحتوي الإيضاح رقم ٣٤ على مزيد من التفاصيل حول كيفية قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار"

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (٩) لتحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (١٥) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (٢٧) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في كانون الثاني ٢٠١٦ وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عموماً في المركز المالي للمصرف، ما لم تكن المدّة ١٢ شهراً أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة، وبالتالي فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (١٧) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم إلغاؤه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبد في المستقبل، في المقابل، يتم تسجيل الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عموماً القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم (بملاؤها) على مدى العمر الإنتاجي.

اختار المصرف استخدام المنهج المبسط والمعمّور به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حدة) ثم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموماً ببلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

تم قياس موجودات حق الاستخدام ببلغ مساو لالتزامات الإيجار، بعد أن تم تحديدها بأي مدفوعات تأجير منقوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ ولم ينتج منه أية تحولات على الأرباح المنورة كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار مشنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها لمعارات مستأجرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأول كانون الثاني ٢٠١٩.

أنشطة التأجير للمصرف، وألية المعالجة المحاسبية لها :

يقوم المصرف باستئجار عقارات للاستخدام في أنشطته الاعتيادية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة تتراوح من سنة إلى ثلاثون سنة ، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة ، لا تتضمن عقود الإيجار أية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الإقراض .

حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٨ ، تم تصنيف عقود اجار العقارات اما كعقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي ، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثالث خلال فترة عقد التأجير .

ابتداء من الأول من كانون الثاني / يناير ٢٠١٩ ، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والالتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للاستخدام من قبل المجموعة ، يتم توزيع قيمة كل دفعة إيجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل ، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثالث .

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبنياً على أساس القيمة الحالية ، وتشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية :

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضاعفة) مطروخاً منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
 - مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل ؛
 - المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية ؛
 - خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار ؛
 - دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار -
- يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة عند الإيجار الشسلي أو معدل سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها ، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة .
- يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي :
- قيمة القياس الأولي للالتزامات الإيجار؛
 - أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروخاً منها أي حوافز إيجار مستلمة؛
 - أي تكاليف مباشرة الأولية ،
 - تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم) .

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمنصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر ، ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل ، بينما الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) لأول مرة ، استخدم المصرف ما يلي:

• استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول ؛

• الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متغيرة ؛

• محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن ١٢ شهراً في أول كانون الثاني ٢٠١٩ كإيجارات قصيرة الأجل ؛

• استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي ؛

• استخدام التقديرات في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختار المصرف أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي . وبدلاً من ذلك اعتمد المصرف بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" و التفسير الدولي

(٤) تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار .

(٣-١-٣) معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق المصرف المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أثناء الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما يتأريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض القوائم المالية" (بيدا من أول كانون الثاني ٢٠٢٠)	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الإهمية
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) " عقود التأمين" (بيدا من أول كانون الثاني ٢٠٢٢)	ويوفر منهج فليس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتصلة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) "عقود التأمين".
	يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) قياس سطاويات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء.
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) "القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) "الإستثمارات في المنشآت الخليفة والمشاريع المشتركة" (٢٠١٩)	تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الخليفة أو المشروع المشترك.
	تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال
تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للمصرف عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا تكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف في فترة التطبيق الأولى.	

(٢-٣) إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية لدى المصرف تتوافق مع تلك الأخلاق والسياسات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية المدققة كما في ٣٦ كانون الأول ٢٠١٨، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٨.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التفتتات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناتجة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقونة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة: يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التفتتات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات للقياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٤٣).
 - يتم احتساب التكني في قيمة الغارانت المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقيدين معتمدين لغايات احتساب التكني من قيمة الأصل، وبعد النظر في تلك التكني بشكل دوري.
 - مخصص الموجودات وضريبة الدخل: يتم تسجيل المنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات المطلوبات الضريبية الموجلة ومخصص الضريبة اللازم.
 - تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ حسارة التكني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.
 - مخصصات قضائية: لمواجهة أية التزامات فعلية يتم أخذ مخصصات لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني في المصرف.
 - التكني في قيمة الموجودات غير المالية:
- تقوم المصرف بتاريخ القوائم المالية بدارسة وجود أية مؤشرات على انخفاض قيمة الموجودات غير المالية. وفي حال وجود مثل تلك المؤشرات أو عند القيام بتخصص التكني السنوي لتلك الموجودات، تقوم المصرف بتقدير القيمة الممكن استردادها، تمثل القيمة الممكن استردادها لتلك الموجودات، القيمة العادلة لكل أصل/ وحدة توليد النقد بعد تنزيل مصروفات البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى، ويتم احتسابها لكل أصل على حدة، ما لم يكن للأصل وحدة توليد نقد منفصلة عن تلك الموجودات، في حال زيادة القيمة التخيرية عن القيمة الممكن استردادها يتم تنزيل قيمة تلك الموجودات لكل وحدة توليد نقد إلى القيمة الممكن استردادها. ولأغراض احتساب القيمة المستخدمة فإنه يتم خصم التفتتات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بتلك الموجودات. وعند احتساب القيمة للعائفة مطروحاً منها مصروفات البيع، يتم الأخذ بالاعتبار عمليات السوق الحديثة، إن وجدت، وفي حالة عدم وجود مثل هذه العمليات، يتم استخدام وسائل تقييم مناسبة. يتم تسجيل خصائر التكني في قائمة الدخل.

يتم بتاريخ القوائم المالية دراسة فيما إذا كان هناك أية مؤشرات تدل على أن انخفاض القيمة الذي تم الاعتراف به سابقاً لتلك الموجودات لم يعد موجوداً أو انخفضت قيمته، تقوم المصرف بتقدير القيمة الممكن استردادها للأصل أو وحدة توليد النقد. ويتم استرجاع خسائر التكتبي التي تم الاعتراف بها سابقاً فقط في حالة وجود تغير في الفرضيات التي تم استخدامها لاحتساب القيمة الممكن استردادها لذلك الأصل من التاريخ الذي تم الاعتراف بخسائر التكتبي سابقاً. ويتم استرجاع خسائر التكتبي في قائمة الدخل. إن لهذه الموجودات غير المالية إجراءات محددة لاختبار التكتبي كما يلي:

- الموجودات غير الملموسة ذات العمر غير المحدد: يتم إجراء اختبار التكتبي للموجودات غير الملموسة ذات العمر غير المحدد بشكل سنوي على الأقل أو عند وجود مؤشرات تدل على تكتبي قيمتها.
- خيارات التمديد والإلغاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإلغاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإلغاء المحتفظ بها قائمة للتحديد من قبل كل من البنك والمؤجر.
- تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإلغاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإلغاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

(٤) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
بآلاف الدينار	بآلاف الدينار
٤٩,٨٤٦,٨٥٣	٤٠,٩٥٤,٣١٦
	نقد في الخزينة
	أرصدة لدى بنوك مركزية :
١١٦,٦٨٧,١٦٥	٨٥,٢٢٩,٦٥٨
	حسابات جارية وتحت الطلب *
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-
	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٧٨٩,٤٣٨	٧٨٩,٤٧٤
	شركات حكومية تحت التأسيس (شركة ضمان المودائع) **
٥,٤٤٦,٩٧٣	٣٠,٢٩٩,٨٥٨
	مطالبات الاحتياطي النقدي
٣,٥٣٣,١٧٥	٢,٩٧٢,١٤٩
	إحتياطيات تأمينات خطابات ضمان ***
(٣٦٤,١٣٤)	
	مخصص النقد في الصندوق لدى فروع الموصل
٢٠٥,٦٣٩,٤٢٠	٢٦٠,٢٤٦,٤٥٥
	صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية

* تشمل الحسابات الجارية وتحت الطلب أرصدة لدى فروع البنك المركزي العراقي في كل من أربيل والسليمانية مبلغ ١٧,٩٧١,٨٧٢ ألف دينار عراقي وصفر دينار عراقي على التوالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٣١ كانون الأول ٢٠١٨) مبلغ ٢١,٢٢٨,٧٧٦ ألف دينار عراقي ٤٠,٧٤٠,٥٣٥ ألف دينار عراقي على التوالي) حيث ان التسمية مع ادارة البنك المركزي العراقي بتحديد المبلغ المتبقي على ١٧ شهر مستمر وسيتم الانتهاء من استلام النقود الشهرية و البالغة قيمتها ٣,٦١٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي بنهاية شهر ايار ٢٠١٩، علما بان تلك الارصدة متضمنة من ضمن الارصدة التي يتم احتساب الاحتياطي القلوني عليها.

** قام المصرف بالمشاركة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع حسب طلب البنك المركزي العراقي في كتابة العدد ١٦٧٨٢/٢/٩ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢١ حيث بلغت قيمة مساهمة ٧٨٩,٤٧٤ ألف دينار عراقي، وتجدر الإشارة الى ان الشركة مازالت تحت التأسيس و مازال مبلغ المساهمة مودع لدى البنك المركزي العراقي.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢٩ ايار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة ٧٪ من قيمة صافي خطابات الضمان. تمتعز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها.

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

المجموع	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
	بالآلاف الدولارات	بالآلاف الدولارات	بالآلاف الدولارات	بالآلاف الدولارات	
	١٧٢,٨١٥,٢٧٣	١٩٤,٩٨٠,٩٢٣	١٣٩,٥٨٠,٢٠٨	١٧٠,١٦٥,٧٥٥	حسابات جارية
	١٧٢,٨١٥,٢٧٣	١٩٤,٩٨٠,٩٢٣	١٣٩,٥٨٠,٢٠٨	١٧٠,١٦٥,٧٥٥	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ ١٩٤,٩٨٠,٩٢٣ ألف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ١٧٢,٨١٥,٢٧٣ ألف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

(٦) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

(إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بالآلاف الدولارات	بالآلاف الدولارات	
	٣٠,٤٥٦,٥٦٣	الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
٢٠٩,٤٨٩	٣٤٩,٣٤٩	» سندات خزينة حكومية
٢٠٩,٤٨٩	٣٠,٨٠٥,٩١٦	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
		مجموع الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
٢,٣٧٨,٤٢٨	٧,٣٧٨,٤٢٨	الموجودات المالية الغير متوفرة لها أسعار سوقية
٢,٣٧٨,٤٢٨	٧,٣٧٨,٤٢٨	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
		مجموع الموجودات المالية الغير متوفرة لها أسعار سوقية
٧,٥٨٧,٩١٨	٣٨,١٨٤,٣٤٠	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

*قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتكافئة بالأسواق العالمية حيث تم شراء هذه السندات بخمس و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦,٧٥ ٪ و ان الفائدة تمتحق بشكل نصف سنوي.

**بلغت توزيعات الأرباح التقديرية مبلغ ٣٥,٩٧٢ ألف دينار عراقي ونعود لأسهم شركات يستثمر بها المصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٢٧,٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بالآلاف الدولارات	بالآلاف الدولارات	
٢,٥٨٧,٩١٨	٢,٥٨٧,٩١٨	رصيد أول المدة
(٤٨,٠١٩)	٣٥,٣٩٢,٦٠٠	الإضافات (استبعادات)
٤٢,٩٦٤	٢٠٣,٨٢٢	التغير في القيمة العادلة
٢,٥٨٧,٩١٨	٣٨,١٨٤,٣٤٠	الرصيد في نهاية الفترة

(٧) تسهيلات الائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بـآلاف الديناري	بـآلاف الديناري	
		الأفراد (التجزئة)
٩٧٠	٢,٧٢٠	حسابات جارية مدينة
١٢,٣٦١,٠٢٠	٤٠,٣٧٢,٥٠٩	قروض وكمبيالات
١٧٠,٧٤٠	٢٠٦,٣٦٧	بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
٨,١٩٩,٩٠٤	٧,٨٦١,٠٢٠	حسابات جارية مدينة
٦٩,٠٢٨,٨٠٨	١٣٠,٦٢٣,٠٨٧	قروض وكمبيالات
		منشآت صغيرة ومتوسطة
٣,٨٥٤,٨٠٢	١٥,١٥٦,٧٥٤	قروض وكمبيالات
٩٣,٥٣٦,٧٤٤	١٩٤,٢٢٢,٣٥٧	المجموع *
(٥,٤٢٣,٩٦٥)	(٧,٦٠٥,٤٥٤)	بازل: فوائد معلقة
(١١,٢٨٣,٨٣٨)	(١٧,٦٥٣,٧٣١)	بازل: الانخفاض في القيمة و الخصائر الائتمانية المتوقعة
٧٦,٨٢٨,٤٤٩	١٦٨,٩٦٤,١٧٢	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

- تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعسولات المقبوضة مقدماً البالغة ١٣,٤١٤,٢٣٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٢,٤٠٠,٧٠٣ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ٢١,٥٦٦,٧٧٥ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ١١,١٠٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٢١,٦٠٠,٨١١ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢٢,٥٦٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ١٣,٩٦١,٣٢١ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٧,١٩٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ١٥,٦٧٦,٨٤٦ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ١٦,٧٦٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

افصاح الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي للعام ٢٠١٩ :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري
الرصيد كما في بداية السنة	٢٢,٠٧٠,٧٦١	٥٠,٤٥٤,٥٤٦	٢١,٠١٠,٩٣٧	٩٣,٥٣٦,٢٤٤
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على الارصدة الافتتاحية	(١,٨٠٥,٩٢٤)	(١,٣٠٤,٨٨٥)	(٣,٢٥٨,٠٨٤)	(٦,٣٦٨,٨٩٣)
الرصيد المعدل كما في بداية السنة	٢٠,٢٦٤,٨٣٧	٤٩,١٤٩,٦٦١	١٧,٧٥٢,٨٥٣	٨٧,١٦٧,٣٥١
التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات	١١٨,١٢٦,٠٥٣	٤٠,٢٣٤,٤٧٧	١٣,٨٣٨,٥٨١	١٧٢,١٩٩,١١٠
التسهيلات المسددة	(٤٠,٢٧٣,٢١١)	(٢٢,٣١٥,٩١٥)	(٢,٥٥٤,٩٧٧)	(٦٥,١٤٤,١٠٣)
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الأولى بالصافي	(١٠٩,٥٦٩)	٧٨,٥٨٥	٣٠,٩٨٤	-
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثانية بالصافي	٧٤,٨٦١	(١٢٧,٥٩٦)	٥٢,٧٣٥	-
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثالثة بالصافي	٢٩٣,٤٠٧	١٦٣,١٢٢	(٤٥٦,٥٢٩)	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٢٥٨,٦٩٩	١١٤,١١٠	(٣٧٢,٨٠٩)	-
اجمالي الرصيد	٩٨,١١٧,٦٧٨	٦٧,٠٦٨,٢٢٣	٢٩,٠٣٦,٤٥٧	١٩٤,٢٢٢,٣٥٧

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي حسب القطاع كما في :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري
الرصيد كما في بداية السنة	٢,٣٥٣,٤٢٩	٨,٩٠٦,٢٧٠	٢٤,١٣٩	١١,٢٨٣,٨٣٨
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على الارصدة الافتتاحية	١٥,٥١٠	٦,٢٨٥,١٦٠	٦٨,٢٢٢	٦,٣٦٨,٨٩٣
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الأولى بالصافي	٩٤١	٤,٢٦٧	-	٥,٢٠٨
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثانية بالصافي	(١٠,٤٩٥)	(١,٨٩٩)	٨٠٩	(١١,٥٨٥)
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثالثة بالصافي	٩,٥٥٤	(٢,٣٦٨)	(٨٠٩)	٦,٣٧٧
اجمالي الرصيد	٢,٣٦٨,٩٤٠	١٥,١٩١,٤٣٠	٩٢,٣٦٢	١٧,٦٥٢,٧٣١

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري
اجمالي الرصيد كما في بداية العام	٢,١١٦,٣٠٨	٢٤,٩٨٦,٧٤٢	١٠,٦٥٥	٢٧,١١٣,٧٠٥
المخصص للفترة	١,٧٠٦,٧٣٢	(٢,٧٣٤,٨٧٤)	٣,٨٢٧	(١,٠٢٤,٣١٥)
ديون مشطوبة	(١٨,٩٥٢)	-	-	(١٨,٩٥٢)
مخصص معنوم محاسبياً	(١,٥٧٤,٩٤٨)	(١٢,٥٥٦,٣٢٤)	-	(١٤,١٣١,٢٧٢)
فروقات ترجمة عملات	(٥٩,١٥٠)	(٦٠٤,١٧٨)	-	(٦٥٥,٣٢٨)
اجمالي الرصيد	٢,١٧٧,٩٩٠	٦,٠٩١,٣٦٦	١٤,٤٨٢	١١,٢٨٣,٨٣٨

القوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على القوائد المعلقة :

المنشآت الصغيرة				٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الأفراد	الشركات الكبرى	والمتوسطة	المجموع	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
١,٤٢٣,٠٥١	٣,٩٩٨,٦٨٨	٢,٢٢٦	٥,٤٢٣,٩٦٥	الرصيد في بداية السنة
٣,٩,٢٢٧	٢,٣٩٩,٧٧٨	٢,٤٤٩	٢,٧١١,٤٥٤	الإضافات خلال السنة
(٣٢٩,٧٥٢)	(١٩٧,٩٨٨)	(٢,٢٢٥)	(٥٢٩,٩٦٥)	الاستبعادات خلال السنة
١,٤٠٢,٥٢٦	٦,٢٠٠,٤٧٨	٢,٤٥٠	٧,٦٠٥,٤٥٤	الرصيد في نهاية السنة

المنشآت الصغيرة				٣١ كانون الأول ٢٠١٨
الأفراد	الشركات الكبرى	والمتوسطة	المجموع	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٢,٤٠٩,٠٣٢	٨,٥٩٩,٩٧٦	١,٢١٩	١١,٠١٠,٢٢٧	الرصيد في بداية السنة
٤٤٦,٥٠٩	٩,٥٨٣,١٦١	١,٠٠٧	٢,٠٣٠,٦٧٧	الإضافات خلال السنة
(١,٣٩٤,٦١٣)	(٦,٠٤٩,٢٣٤)	-	(٧,٤٤٣,٨٤٧)	نوائد محسوبة محاسبياً
(٣٧,٨٧٧)	(١٣٥,٢١٥)	-	(١٧٣,٠٩٢)	تروقات ترجمة عملات
١,٤٢٣,٠٥١	٣,٩٩٨,٦٨٨	٢,٢٢٦	٥,٤٢٣,٩٦٥	الرصيد في نهاية السنة

(٨) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	٢٤,٤٢٥,٤٤٦
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	٢٤,٤٢٥,٤٤٦
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	٢٤,٤٢٥,٤٤٦
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	٢٤,٤٢٥,٤٤٦

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أونوات خزينة البنك المركزي العراقي
اجمالي موجودات مالية

تحليل السندات والأونوات:
ذات عائد ثابت
المجموع

قام المصرف خلال العام ٢٠١٩ بالاستثمار بأونوات خزينة البنك المركزي العراقي مصدرة من البنك المركزي العراقي بقيمة ٢٠,٩٠٢,٣٤٦ ألف دينار عراقي حيث تستحق هذه السندات في تشرين الأول و كانون الأول من العام ٢٠٢٠ بمعدل عائد على الاستثمار ٢.٩٪.

(٩) ممتلكات ومعدات = المصارف

ان تقاضيل هذا البند في كتابي

المجموع	وسيلة نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي
بـ آلاف الدنانير	بـ آلاف الدنانير	بـ آلاف الدنانير	بـ آلاف الدنانير	بـ آلاف الدنانير
٢,٠٤٣,٣١٧	٢٢٤,٢٢٥	٥,٨٢٤,٦١٥	٦,٥٦٦,٦٨٧	٤,٢١١,٧٢٠
٢,٠٢٢,٣٩١		٢,٠٢٢,٣٩٠		
٦١,١٣٢,٩٨٨		١١,١٣٢,٩٨٧		
٢١,٢٢٢,٦٨٢	٢٢٤,٢٢٥	١٠,٦١٧,٤٦١	٤,٧٧٩,٦٤٧	٤,٢١١,٧٢٠
٢,٠٢٢,٣٩١	٢٢٤,٢٢٥	٢,٠٢٢,٣٩٠	٢,٠٢٢,٣٩٠	
٤,٤٧٦,٦٦٨	٢٢٤,٤٥٢	٤,٤٦٢,٧٨٢	٤,٤٦٢,٧٨٢	
(١٠,٤٧٧,٩٢٧)		(١٠,٤٧٧,٩٢٧)		
٢,٤١٦,٦٠٠	٢٤٤,٦٨٢	٤,٤٦٢,١٦٧	٢,٤٤٢,٢٦١	
١٢,٤٧٤,٤٨٤	٨١٤,٦٥٢	٢,٨٠٥,٤٤٤	١١,٢٦٤,٦٥٦	٤,٢١١,٧٢٠
٤,٢٧٨,٠٦٧		٢,٢٧٨,٠٦٧		
١٧,١٥٢,٥٥٠	٨١٤,٦٥٢	٤,٠٤٢,٦٦١	١٢,٧٨٦,٦٥٦	٤,٢١١,٧٢٠

المجموع	وسائل النقل	معدات وأجهزة وإثاث	مباني	أرضي
بالآلاف الليرات	بالآلاف الليرات	بالآلاف الليرات	بالآلاف الليرات	بالآلاف الليرات
١٩,١٩٩,١٢٩	٩٤,٠٠,٢٥٠	٨,٦٢٦,٧٢٧	١,٧١٩,٩٤٧	٨,٦١٩,٧٢٠
١,٢٨٤,٢٥٢	١٨٢,٢٠٠	١,٢٠٠,٤٥٨		
(٤٨,٥٦٤)		(٢٨,٥٦٤)		
٢٠,٤٢٨,٢١٧	٢٧٦,٢٥٠	٩,٥٩٦,٦١٥	١,٧١٩,٩٤٧	٨,٦١٩,٧٢٠
٥,٥٥٥,٩١٢	٩,٢,٢٥٠	٥,٠٦٦,٢٦٨	٢٢٩,١٠٥	
٩,٥٩٩,١٠١	١٤,٩٩٦	١,٥١٦,٧٢٩	٢٢,٢٢٢	
(٤٠,٢١٦)		(٤٠,٢١٦)		
١٠,١٩٤,٥٠٨	(٢٣,٢٢٦)	٦,٥٤١,٧٨١	٢٢٠,١٥٨	
١٢,٢٢٠,٨٠١	٥٠,٦٤٠	٢,٢٢٠,٢٢٤	١,٤٠٨,٦٢٩	٨,٦١٩,٧٢٠
١,٥٦٦,١٢٦		١,٥٦٦,٩٢٦		
١٤,٩٢٦,٧٢٤	١٠٠,٠٠٠	٩,٧٩٦,٩٢٠	١,٤٠٨,٦٢٩	٨,٦١٩,٧٢٠

- تقدر التكلفة الحقيقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ ٤,٣١٦,٠٢٢ ألف دينار عراقي مقرباً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٣,٩٨٩,١٤٥ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .
- تتضمن السمكيات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل بقيمة ٤٥٢,٤١٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٢,٢٧٨,٧٨٧ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

(١٠) موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أنظمة حاسوب وبرامج

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
١,٣٨٦,٩٦١	١,١٦٥,٠٢٧	رصيد بداية السنة
٤٦١,٦٦٠	٨٤٣,٩١٢	إضافات
(٦١٣,٥٩٤)	(٦٤٤,١٨٤)	الإطفاء للسنة
١,١٦٥,٠٢٧	١,٣٦٤,٧٥٥	رصيد نهاية السنة
٣,٠٨١,١٦٦	٧,٠٩٥,٦٢٩	مشاريع تحت التنفيذ كما في نهاية السنة
٤,٢٤٦,١٩٣	٨,٤٦٠,٣٨٤	رصيد نهاية السنة

- تقرر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ ١٢,٢٨٩,٢٦٤ ألف دينار عراقي تقريباً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ١٦,٣٨١,٠١٤ دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

- تتضمن الموجودات غير الملموسة بنود مطفأة بالكامل بقيمة ٣,٩٥٤,٣١٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل ٢,٦٩٨,٠٥١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

(١١) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٢٠,٥٨١,١٨٤	١٧,٥٠٣,٣١٥	موجودات آلت ملكيتها للمصرف وقاء للديون مستحقة - بالصافي*
١,٧٧٦,٩٢٨	٦٥٢,٨٣٤	فوائد وإيرادات برسم القبض
٥٣٠,٨٥٧	٥٧٢,٤٦٠	تأمينات لدى الغير
٤٨٥,٠٧٨	٤٩٣,٥١٦	مصاريف مطفوعة مقدماً
٢٦٠,٦٨٣	١,٤١٦,٥١١	حسابات المقاصة
٦٥٥,٤٣٣	١,٢٩٤,٦٥٧	أخرى
٢٤,٢٩٠,١٧٣	٢١,٩٣٣,٢٤٣	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التخليص من العقارات التي آلت ملكيتها الى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الاستهلاك ولبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استهلاك العقارات لمرةٍ.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وقاء للديون مستحقة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٧,١٤٧,٦٦٥	٢٠,٥٨١,١٨٤	رصيد بداية السنة
١٥,٥٦٠,١٣٢	-	إضافات خلال السنة
(٣٨٢,٠٠٠)	(٣,٠٣٩,٣٢٧)	استيعادات خلال السنة
(٢,٧٦٧,١٠٩)	(٨٠,٤٣٣)	خسارة تنفي خلال السنة
٧,٠٢٢,٤٩٦	٤٦,٨٩١	المزود (مصرف) من مخصص مقابل العقارات المستملكة خلال السنة
٢٠,٥٨١,١٨٤	١٧,٥٠٣,٣١٥	رصيد نهاية السنة

(١٢) عقود الإيجار

أ- حق استخدام البند المؤجر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (كما تم إظهاره سابقاً)

يضاف: حق استخدام البند المؤجر الذي تم الاعتراف بهم كما في ١ كانون الأول ٢٠١٩

الرصيد في أول المدة ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (المعدل)

يضاف: عقود جديدة خلال ٢٠١٩

ينزل: الإطفاء خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

الرصيد في آخر المدة ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

بآلاف الدنانير

١,٤٧٣,٤٢٥

١,٤٧٣,٤٢٥

١٠,٧١,١٤٧

(٥٧٢,٢٣٢)

١,٩٧٢,٣٤٠

ب- التزام عقود الإيجار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (كما تم إظهاره سابقاً)

يضاف: إجمالي التزامات العقود التأجيرية كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩

ينزل: الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق للمعيار

ينزل: قيمة الدفعة السنوية كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩

الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (المعدل)

يضاف: عقود جديدة خلال ٢٠١٩

ينزل: قيمة الدفعات السنوية ٢٠١٩

يضاف: فوائد التزام عقود الإيجار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

الرصيد في آخر السنة ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

بآلاف الدنانير

١,٢٦١,٠٨٠

(٣١٩,١٠٧)

(١٣٤,٢٥٠)

١,٣٠٧,٧٢٣

٨٢٥,٩٨٣

(١٩٨,١٥٥)

١٢٢,٦٢٠

٢,٠٥٨,١٧١

ج- قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

فوائد مدينة

مصرفوف إطفاء

١٢١,٦٢٠

٥٧٢,٢٣٢

* إن اثر تطبيق المعيار على عقود الإيجار المبرمة قد بلغ (٨١,٢٩٩) ألف دينار عراقي على الأرباح المدونة وإن عند عقود الإيجار التي تخضع للمعيار قد بلغ (١٣) ألف دينار عراقي على كفاية رأس المال انخفاض بنسبة (٠,٢٧%).

(١٣) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨			٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	المجموع	خارج العراق	داخل العراق
	بآلاف الدنانير			بآلاف الدنانير	
٩٣٧,٨٩١	٩٢٩,٥١٤	٨,٣٧٧	٨,٣٧٧	-	٨,٣٧٧
٩٣٧,٨٩١	٩٢٩,٥١٤	٨,٣٧٧	٨,٣٧٧	-	٨,٣٧٧

حسابات جارية وتحت الطلب

المجموع

(١٤) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨			٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
المجموع	شركات كبرى	أفراد	المجموع	شركات كبرى	أفراد
	بآلاف الدنانير			بآلاف الدنانير	
١٤١,٨٣٠,٩٦٢	١١٠,٩٣٨,٩٥٨	٣٠,٨٩٢,٠٠٤	١٥٥,٠٤٦,١٥٣	١١٧,٩٢٦,٩١٩	٣٧,١١٩,٢٣٤
٣٠,٥٢١,٧٦٢	١,٩٣٦,٥٠١	٢٨,٥٩٥,٢٦١	٣٤,٧٢٧,٨٢٦	٢,٣٢٤,٠١١	٣٢,٤٠٣,٨١٥
١٧,٤٤١,٣٥٤	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٤٤١,٣٥٤	٦٠,٧٧٤,٢٥٧	٣٦,٢١٢,٠٣٨	٢٤,٥٦٢,٢١٩
١٨٩,٧٩٤,٠٧٨	١١٦,٨٦٥,٤٥٩	٧٢,٩٢٨,٦١٩	٢٥٠,٥٤٨,٢٣٦	١٥٦,٤٦٢,٩٦٨	٩٤,٠٨٥,٢٦٨

حسابات جارية وتحت الطلب*

ودائع التوفير

ودائع لأجل

المجموع

- تتضمن مبالغ التأمينات النقدية لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزاد العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها ١٥,٢٧٣,٩٩٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل ٢٤,٧٤٠,٦٩٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.
- بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ١٥٥,٧٣٧,٣٦١ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦٢,٣٦٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل مبلغ ١٤١,٨٣٠,٩٦٠ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٧٥,٠٥٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.
- بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ ١٤,٥٢٠,٢١٤ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٥,٨١٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و ٥,١٢٧,٤٩٠ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢,٧١٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

(١٥) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٢,١٠٧,٧٩٥	٦,٤٦٥,٠٣٥
٣٦,١٣٢,٤٤٦	٧٢,٤٧٥,٥٧٩
٨,٥٠٠,٦٠٥	١٠,٤٢٧,٧٣٤
٤٦,٧٤٠,٨٤٦	٨٩,٣٦٨,٣٤٨

تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة

تأمينات مقابل اعتمادات مستندية

تأمينات مقابل خطابات الضمان

المجموع

(١٦) أموال مقرضة

تمثل الأموال المقرضة قروض من البنك المركزي العراقي وكانت الحركة على هذه القروض كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٣,٢٠٠,٠٠٠	٥,٢٠٠,٠٠٠	رصيد بداية السنة
٣,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٥٥١,٠٠٠	الممنوح خلال السنة
(١,٠٠٠,٠٠٠)	(١,٧٠٧,١٥٠)	الاقساط المدفوعة خلال السنة
٥,٢٠٠,٠٠٠	١٧,٠٤٣,٨٥٠	رصيد نهاية السنة

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض بمبلغ ٢٠,٥٥ مليار دينار عراقي كما بنهاية ٢٠١٩ عام كجزء من خطة البنك.

المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما يلي:

١- لا تزيد نسبة الفائدة التي يستوفيهها المصرف عن ٤٪ للقروض التي تتراوح مبالغها بين ٥ - ١٥ مليون دينار عراقي و ٥,١٪ للقروض التي تزيد عن ١٥ مليون دينار عراقي

٢- لا تزيد النسبة التي تستوفيهها الجهة الضامنة للقروض عن ٠,٨٪ للقروض التي تتراوح مبالغها بين ٥ - ١٥ مليون دينار عراقي و ١,٢٪ للقروض التي تزيد عن ١٥ مليون دينار عراقي.

٣- لا تزيد نسبة الفائدة التي يستوفيهها البنك المركزي العراقي عن ٠,٧٪ للقروض التي تتراوح مبالغها بين ٥ - ١٥ مليون دينار عراقي و ١,٩٪ للقروض التي تزيد عن ١٥ مليون دينار عراقي.

(١٧) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة/السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية الفترة/السنة	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
-	٤,١٢٦,٠٧٤	-	٤,١٢٦,٠٧٤	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
-	٤,١٢٦,٠٧٤	-	٤,١٢٦,٠٧٤	مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
-	-	-	-	المجموع
رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة/السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية الفترة/السنة	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٢,٨٢٨,٢٣٩	-	{٢,٨٢٨,٢٣٩}	-	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
٢,٨٢٨,٢٣٩	-	{٢,٨٢٨,٢٣٩}	-	مخصص قضايا مقامة ضد المصرف
-	-	-	-	المجموع

(١٨) ضريبة الدخل

أ- إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٨	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٢,٩١١,٠٣٠	٢,٢٩٦,٢٩٨	الرصيد بداية السنة
١,٨٤٢,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات
(٢,٩١١,٠٣٠)	(٢,٤٨٧,٥٥٤)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٤٥٤,٢٩٨	٢,٢٤٣,١٧٩	ضريبة الدخل المستحقة
٢,٢٩٦,٢٩٨	٢,١١١,٩٢٣	رصيد نهاية السنة

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٨	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٤٥٤,٢٩٨	٢,٢٤٣,١٧٩	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
١,٨٤٢,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	ضريبة دخل سنوات سابقة
٢,٢٩٦,٢٩٨	٢,٣٠٣,١٧٩	

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق ١٥٪.

- قام المصرف بتقديم كشوفاته للأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ هذا و لم تقم الهيئة العامة للضرائب بمراجعة هذه الكشوفات حتى تاريخ هذه القوائم المالية الموحدة.

ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	
١١,٤٦٧,٣٨٤	الربح المحاسبي
-	أرباح غير خاضعة للضريبة
٣,٤٨٧,١٤١	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
١٤,٩٥٤,٥٢٥	الربح الضريبي
%١٥	نسبة ضريبة الدخل
٢,٢٤٣,١٧٩	ضريبة الدخل المستحقة
%١٩,٥٦	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

(١٩) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بالآلاف الديناري	بالآلاف الديناري	
٢,٨٢٢,٥١٠	١,٠١٤,٠٨٥	شيكات بنكية مصدقة
٦٠٤,٠٦٧	٢٣١,٩٢٧	ذمم دائنة
١٤,٥٣٢,٠٥٧	٣,٠٠٩,٥٦٩	دائتو توزع أرباح
١,٢٨٧,٣٩٠	٨٦١,١٤٦	أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين
٥٨٢,٧٢٩	٧٢٠,٩٤٥	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
٤٢٩,٥٩٩	٨٦١,٧٧٥	قوائد مستحقة غير مدفوعة
٤٧,٨٧٦	٣٦١,٤٩٨	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات
٤٥٤,٤٦١	٣,٨١٤,٦٦١	حوالات مسجوبة على المصرف
٢,١٧٧,٥١١	١,٠٣١,٦٠٨	أخرى
٢٢,٩٣٨,٢٠٠	١,٠٨٩٧,١٦٤	المجموع

(٢٠) رأس المال المكتتب به

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من ٢٥٠ مليار سهم (٢٠١٨: ٢٥٠) مليار سهم قيمة كل سهم ١ دينار عراقي (٢٠١٨: ٢) دينار عراقي.

(٢١) الاحتياطات

- احتياطي إجباري -

وفقاً لقانون الشركات العراقي يفتطح ما نسبته ٥٪ (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. على أن لا تتجاوز المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته ١٠٠٪ من رأس مال المصرف.

(٢٢) أرباح متدورة

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بـالآلاف اللناتين	
(١,٥٩٦,٨١٦)	رصيد الأرباح المتدورة في بداية السنة (كما تم اظهره سابقاً)
(١٠,٤٩٤,٩٦٧)	الخسائر الأتتمانية المتوقعة للموجودات نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
(٨١,٢٩٩)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) (أثر إعادة تصنيف الموجودات المالية)
(١٢,١٧٣,٠٨٢)	رصيد الأرباح المتدورة كما في بداية السنة (المعدل)
٩,٩٦٤,٢٠٥	الربح للسنة
٣,٩٥٤,٦٨٢	المحول من الاحتياطات
٩٤٥,٨٠٥	الرصيد في نهاية الفترة

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	
بـالآلاف اللناتين	
٢٤,٢٠٣,٢٤٣	الرصيد في بداية السنة
(٧,٩١٢,٥٤١)	الربح للسنة
٢,١٩٢,٤٨٢	المحول إلى احتياطات
(٢,٠٠٠,٠٠٠)	توزيعات أرباح
(١,٥٩٦,٨١٦)	الرصيد في نهاية السنة

- أصدر البنك المركزي العراقي تعميم رقم ٤٦٦/٦/٩ بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨ والخاص بتعليمات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والذي سيتم من خلاله تطبيق معيار (٩) ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩. تم تطبيق المعيار رقم (٩) بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ على هذه القوائم المالية.

- تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) و المتعلق بالإيجارات حيث تم استخدام الطريقة المبسطة و كان اثر تطبيق المعيار على الرصيد الإفتتاحي للأرباح المتدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ (٨١,٢٩٩) ألف دينار عراقي.

(٢٣) إيرادات القوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للأفراد (التجزئة) :
١٠٧	٢٧٣	حسابات جارية مدينة
٨٢٦,٠٢٠	٢,٧٠٤,٠٣٢	قروض وكمبيالات
١٧,٣٩٤	٤١,٠٤٢	بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
٨٩٤,٣٤٧	٧٨٨,٥٠٠	حسابات جارية مدينة
٧,٤١٣,٤٤١	٩,٤٤٥,٦١٥	قروض وكمبيالات
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢١٧,٨٧٤	٦٣٢,٦٠٠	قروض و كمبيالات
١٨٠,٨٩٠	١٢٧,٦٤٤	أرصدة لدى البنك المركزي
-	٢,٤٢٢	قوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	١,٥٤٦,٦٤٧	قوائد سندات خارجية
١٢٨,٨٩٦	٦٩٥,٧٤١	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٩,٦٧٨,٩٦٩	١٥,٩٦٣,٤٩٦	المجموع

(٢٤) مصروفات القوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
		ودائع عملاء:
٣٢,٧٨٤	١٠٢,٥٦٢	حسابات جارية وتحت الطلب
٩٢٥,٠٣٢	١,٠٧٢,٥٨٣	ودائع توفير
١,١٥٧,٥٧٣	٢,٥٦٥,٦٥٢	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار
٤٠,٦٠٠	١٢,٠٧٥	أموال مقترضة
-	١٢٢,٦٢٠	قوائد التزام عقود الائجار
٢,١٥٥,٩٩٠	٣,٩٨٤,١٦٧	المجموع

(٢٥) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	
بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	عمولات دائنة:
١,٣٥١,٩٢٥	٣٤٨,٣٩٦	عمولات تسهيلات مباشرة
١٣,٠٠٩,٠٨٥	٧,٩٤٩,٩٦٠	عمولات تسهيلات غير مباشرة
٩٨٥,٦٧٢	٢,٠٧٣,٨٢١	عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية
٢,١١٣,١٦٨	٧٤٩,١٥٢	عمولات أخرى
٣,٤٤٥,٨٧٦	٦,٠٧٠,٧٠٢	حوالات بنكية
(٢,٠٦٠,٢٣٢)	(١,٨٤٥,٥٦٩)	عمولات مدينة
١٨,٨٤٥,٤٩٤	١٥,٣٣٨,٤٦١	صافي إيرادات العمولات

(٢٦) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	
بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	
(١,٥٣٣,٨٤٤)	(٨,٧٣٥,٣٥٨)	(خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم
٤,٤٢٨,٧٠٤	(٥٠١,٤٣٦)	أرباح ناتجة عن التداول / التعامل
٢,٨٨٢,٨٦٠	(٩,٢٣٦,٧٨٤)	المجموع

(٢٧) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	
بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	
٥,٧٧٦,٦٤٤	٥,١٩٣,٥٤٧	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
٣٧٣,٩٦٩	٣١٤,٤٨٥	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
٦٠٤,٥٠٠	٥٩٣,٣٤٢	تأمين موظفين
٢٠٤,١٨٦	١٥٥,٤٤٥	تدريب الموظفين
٣٧٨,١٥٥	١٦٨,٥٠٤	مكافأة نهاية الخدمة
١٩,٤١٤	٢,٦٤٢	ضريبة مدفوعة عن الموظفين سنوات سابقة
٧,٣٥٧,٣٦٨	٦,٤٢٧,٩٦٥	المجموع

(٢٨) مصاريف تشغيلية أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
١,٣٧٣,٢١١	٢,٥٤٨,٤٧٦	خدمات مهنية واستشارات
١,١٨٨,٥٥٠	١,٤٢٦,٨٨١	اتصالات وإنترنت
٢٠٠,٦,٥٢٧	١,٠٩٣,٨٨٧	إيجارات وخدمات
٨٠,٣,٨٢٩	٩٩٧,٠٣٧	اشتراكات ورسوم ورخص
٣٩٠,٥١٠	٧٣٦,٣١٠	إعلانات
٤٣٥,٩٩٧	٤٤٤,٢٦٩	صيانة
٧٦٠,٤٣٧	٤٣٢,٥٨٥	خدمات قانونية
٣٠٧,٨٨٢	٣٢٠,٥٨٢	تأمين
-	٣٠٣,١١٦	خسائر بيع عقارات مستملكة
١٤٢,١٧٦	٢٤٢,٤٥٥	الوقود والزيوت
٦٠٢,٩٢٧	٢٢٢,١٦٩	سفر وإيقاد
١٧٦,٣١٩	٢٢١,١٤٩	قرطاسية
١٦٩,٢٧١	١٤٩,٣٩٧	استئجار وسائل نقل وانتقال
٩٤,٠٠٠	٨٩,٦٥٠	أجور تدقيق الحسابات
٧٢,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	التبرعات للغير
١٩,٦٢٠	٤٠,٩٨٠	مكافآت لغير العاملين عن الخدمات المؤداة
٢٥,٨٣٩	٣٦,٣٩١	ضيافة
٢١,٣٦٩	٣٥,٩٨٧	خسائر رأسمالية
١٧,٨٩٣	١٤,٥٨٤	مصرف سنوات سابقة
٣٨٥,٥٨٤	٥٣,٥٧٥	غرامات وتعويضات
٣,٦٨٦,٩٩١	٣,٢٦٦,٦٨١	* غرامات وتعويضات سنوات سابقة
٣٦٠,٩٧٢	٢٣٦,٧١٨	أخرى
١٣,٠٤١,٩٠٣	١٢,٩٨٤,٦٧٩	المجموع

* يمثل حساب تعويضات وغرامات سنوات سابقة الغرامات التي تم فرضها من قبل البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٩/٢/٩١٩٨ بتاريخ

٩/٢/٢٠١٨ والتي تخص غرامات مراد العملة للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣ = ٢٠١٤) وإن الرصيد يمثل قيمة الدفعات المسددة للبنك المركزي

(حيث تم تسيط رصيد مبالغ الغرامات المتبقية الإجمالية على ٤٥ شهر) مطروح منه قيمة التخصيلات من الزبائن المرتبطين بتلك الغرامات وحسب

كتاب البنك المركزي رقم ١٦/١٠٠٤ بتاريخ ١٦/١/٢٠١٦ والذي يسمح للمصرف بالرجوع على زيائنه وتحصيل تلك الغرامات .

** بلغت اجور مراقبي الحسابات المشتركين (ربا عبد الأمير الكزناوي و وليد زهير كاظم المنصور) للعام ٢٠١٩ (٧١,٨٠٠,٠٠٠) دينار عن

المصرف معروضة من ضمن حساب اجور تدقيق الحسابات وبلغت اجور الحسابات للعام ٢٠١٨ (٦٧,٨٥٠,٠٠٠) دينار .

(٢٩) مصروفات (المستردة من) مخصصات متنوعة

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
(٢,٨٢٨,٢٣٩)	-	مخصص قضاياء مقامة ضد البنك
(٢,٨٢٨,٢٣٩)	-	المجموع

(٣٠) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
بآلاف الدينار	بآلاف الدينار
٩,١٦٤,٢٠٥	(٧,٩١٧,٥٤٦)
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
للمس / دينار	للمس / دينار
٠,٠٠٣٧	(٠,٠٣٢)

ربح (الخسارة) السنة العائد لمساهمي البنك
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة

الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من (الخسارة) ربح الفترة العائد لمساهمي البنك

- إن الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يتم البيع، باسعار أي، أدوات مالية قابلة للتحويل إلى سهم ملكية.

(٣١) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
بآلاف الدينار	بآلاف الدينار
١٦٠,٢٤٦,٤٥٥	٢٠٥,١٢٩,٤٧٠
(٨١,٢٩٩)	-
(١٠,٤٩٤,٩٦٧)	-
١٤٨,٩٥٠,٩٨٩	١٧٣,٨١٥,٣٧٣
(٥,٣٧٧)	(٩,٣٧,٨٩١)
٢٤٤,٥٤٦,٧٣٥	٢٧٧,٥٧٧,٢٥٧

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

الأثر الناتج في أول الفترة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦

الأثر الناتج في أول الفترة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى

المجموع

العمليات غير النقدية في قائمة التدفقات النقدية :

نتج عن تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم ٩ على قائمة التدفقات النقدية وعلى الأرباح المدونة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ عمليات غير نقدية

بمبلغ ٢١,٧٧٨,٨٠٥ ألف دينار عراقي وكما يلي: صفلي التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ ١٧,٦٥٢,٧٣١ ألف دينار عراقي والمطلوبات الأخرى بمبلغ

١٢٦,٠٧٤ ألف دينار عراقي .

(٣٢) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل التوائم المالية للمصرف التالية :

نسبة الملكية		تكلفة الاستثمار	
٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
بآلاف الدينار	بآلاف الدينار	بآلاف الدينار	بآلاف الدينار
٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

إسم الشركة

شركة واحة الشغل للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية

قام المصرف بالتدخل في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية المسائدة.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨
بآلاف الدينار	بآلاف الدينار
١٥٣,٧٨٠,٦٣٣	١٢٤,٥٤٧,٢٢٢
٢٢٩,٥١٤	-
٣,٧٠٧,٧٠٩	٣,٦٨٦,٨٨٩

بنود داخل قائمة المركز المالي:

أرصدة لدى البنك الأم

أرصدة من البنك الأم

بنود خارج قائمة المركز المالي:

تسهيلات غير مباشرة

(٣٣) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، الفسيحلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء. وودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم متخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست متبينة على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المنكور أعلاه :

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
بآلاف الليرات	بآلاف الليرات	بآلاف الليرات	بآلاف الليرات

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

موجودات مالية

موجودات مالية من خلال النخل الشامل الآخر ٣٠,٨٠٥,٩١١ ٧,٣٧٨,٤٢٩ - ٣٨,١٨٤,٣٤٠

٣١ كانون الأول ٢٠١٨

موجودات مالية

موجودات مالية من خلال النخل الشامل الآخر ٢٠,٩٤٨٩ ٢,٣٧٨,٤٢٩ - ٢,٥٨٧,٩١٨

(٣٤) سياسات إدارة المخاطر

يقع البنك استراتيجيته شاملة ضمن أفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي قد يتعرض له (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر التكررات ، أمن المعلومات ، أي مخاطر أخرى) وبما يُحافظ على مكانة البنك المالية و ربحيته.

يُعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعيتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومُشتركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الإدارة واللجان الميثقة عنه كلجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الامتثال إلى جانب اللجان الداخلية المختلفة في المصرف مثل لجنة إدارة المخاطر الداخلية، إدارة الموجودات والمطلوبات، لجان التسهيلات. بالإضافة إلى كافة نواثر و فروع المصرف.

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في المصرف بتركيز مهامها وحسب سياسات إدارة المخاطر والسياسات الائتمانية المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري. إلى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر ، كما تقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية وتوزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة والسيطرة على المخاطر المصاحبة، تتمثل المبادئ الرئيسية و الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر في المصرف و التي تتماشى و تعليمات السلطات الرقابية و حجم تعقيدات عملياته، فيما يلي:

١. قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر الميثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المفقونة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبتها كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته ، إلى جانب ضمان تطبيق استراتيجية وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المصرف.
٢. يعتبر المجرى المفوض المسؤول الأول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها ضمن هيكل نشاطات المصرف ورئيساً للجنة إدارة المخاطر الداخلية.
٣. فلسفة إدارة المخاطر المعنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الإشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.
٤. مواصلة تطوير أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.
٥. تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفق منهجية متكاملة ومركزية داخل المصرف مع وجود أنظمة تساعد على إدارة تلك المخاطر ، وتزويد وحدات عمل المصرف بالمنهجيات والأدوات اللازمة لتحقيق إدارة فاعلة وسليمة لكافة أنواع المخاطر ، ترتبط إدارة المخاطر والتي يرأسها رئيس إدارة المخاطر بلجنة المخاطر الميثقة عن مجلس الإدارة مع وجود خط اتصال متقطع يربط بين رئيس إدارة المخاطر بالمدير المفوض.
٦. إدارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.
٧. دور لجنة الموجودات والمطلوبات بالتخطيط للتوظيف الأمثل لرأس المال والموجودات والمطلوبات والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق.
٨. إدارة التدقيق الداخلي والتي تقدم تأكيداً مستقلاً عن التزام وحدات العمل بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لدى المصرف.

٩. يعتبر رئيس إدارة الرقابة المالية للمصرف هو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية والرقابية والمحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة ونقطة القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.
١٠. يعتبر رئيس إدارة الائتمان هو المسؤول عن التأكد من أن المصرف يلتزم بكافة التعهيلات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله، خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية المسؤولة.

مخاطر الائتمان:

- هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر . وتشمل مخاطر الائتمان كل من مخاطر التعثر ومخاطر التركيز الائتماني والتي قد تنشأ من الإقراض المباشر و/أو الإقراض غير المباشر و/أو استثمارات الخزينة المصنفة ضمن المحفظة المصرفية.
- يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:
- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
 - وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم إرسالها إلى وحدات الأعمال المختلفة.
 - اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
 - معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
 - تحليل مالي وائتماني متكامل وعميق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل صيد و/أو عملية ائتمانية.
 - نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
 - مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء.
 - تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
 - اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
 - إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.
 - المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الأدوات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية:

١. حدود مخاطر الائتمان المقبولة (Credit Risk Appetite) والإجراءات الاستباقية (Early Warning):

يتم تحديد أهم المعايير المؤثر على مكونات مخاطر الائتمان وتحديد حدود مقبولة مقابلها والذي يمثل بالمجمل الإطار العام لهيكل المخاطر الائتمانية (Credit Risk Profile) لمجلس الإدارة ، حيث يتم مراقبتها بشكل شهري وتحديد الإجراءات الاستباقية اللازمة ضمن محددات متفق عليها لتجنب أي تجاوزات قد تحدث عن تلك الحدود، كما ويتم مراجعتها بشكل سنوي لمواكبة المستجدات.

٢. التصنيف الائتماني للعملاء التسهيلات:

يتم تصنيف العملاء داخلياً وفق أساليب تصنيفات داخلية متخصصة ومحدثة لتصنيف مخاطر العميل ومخاطر التسهيلات من خلال برنامج التصنيف الائتماني Moody's لتصنيف الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والمؤسسات المالية، الدول، بالاعتماد على مجموعة من المعايير المحددة، إلى جانب برنامج تصنيف الشركات المعتمدة لإقراض موظفيها، إذ يتم الاعتماد على نتائج هذه البرامج في تحديد مخاطر العميل وبناء القرار الائتماني، ويتم إجراء مراقبة دورية لمحفظة المصرف الائتمانية لضمان تصنيف كل عميل وتوزيعها بصب درجات التصنيف.

٣. اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):

اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing): تعتبر أداة هامة يستلزمها المصرف كجزء من عملية إدارة المخاطر بشكل عام ومنها المخاطر الائتمانية لما لها من فاعلية في تنويع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والتي تؤدي إلى ارتفاع نسب التعثر وقياس أثرها وتأثيرها على أرباح/خسائر المصرف وعلى نسبة كفاية رأس المال لاتخاذ للتدابير اللازمة والتحوط لها مستقبلاً وذلك تماشياً مع تعليمات البنك المركزي العراقي وتعزيز إدارة المخاطر في المصرف.

٤. العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC %):

يراعي تطبيق ونواتج مفهوم العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC %) في عملية التسميع الائتماني وهو من نماذج القياس الربحية المعتمدة في المصرف والذي يرتبط ربحية العميل بالمخاطر المصاحبة له وتقييم مدى تناسب التسميع الائتماني المقدم للعميل مع مخاطره كما يعطي صورة مناسبة عن مقدار رأس المال المطلوب مقابل تسهيلات العميل مما يعزز الجانب التسويقي لدى دوائر قطاع الاعمال وتحسين جودة المحفظة الائتمانية.

أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية:

يتبع المصرف عدة أساليب لتخفيف المخاطر الائتمانية منها:

١. الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي:

أ. رهونات العقارية.

ب. رهونات السيارات والمركبات.

ج. رهن الأكواد المالية مثل الأسهم والسندات.

د. الكفالات البنكية.

ج. الضمان النقدي (تأمينات نقدية).

د. كفالة الائتمان لدى شركات التأمين (شركة الكفالات المصرفية، شركة التأمين الوطنية).

يقوم قطاع الشركات والأفراد ونواتج مراجعة الائتمان بتحديد الضمانات المقبولة وشروطها مع مراعاة:

أ. قبول الضمانات الجيدة والقابلة للتسييل بالقيمة والوقت المناسبين في حالة حاجة المصرف لذلك.

ب. عدم وجود ارتباط بين قيمة الضمان ونشاط العميل.

ج. مراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري، وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم المصرف بطلب ضمانات إضافية

لتغطية قيمة العجز.

د. التقييم الدوري للضمانات المضافة للديون غير العاملة والتأكد من استمرارية الرهن عليها.

- قياس مخاطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان أمر يتطلب استخدام نماذج متخصصة حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتكتلات النقدية المتوقعة و مرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان يتطلب العديد من التقديرات حول احتمالية حدوث التضرر ونسب الضسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين أطراف أداة الائتمان. ويقيم المصرف مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية التضرر، والتعرض عند التضرر والضسارة الناتجة عن التضرر.

- احتمالية التضرر (PD)

تقديرات احتمالية التضرر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى المعلومات المجمعة داخلياً لمخرجات نظام التصنيف الائتماني المستخدم، إلى جانب استخدام بيانات السوق المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية وإجراء التعديلات عليها لتتناسب مع الوضع الحالي والمستقبلي للأداة المالية. بهدف الوصول إلى احتمالية التضرر لأطراف المقتبلة من العملاء. إذا نقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التضرر للمقتبلة به. يتم تقدير احتمالية التضرر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات المتعددة للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المتوقعة وفقاً.

- الضسارة الناتجة عن التضرر (LGD) / الضحائات ومخففات المخاطر

الضسارة الناتجة عن التضرر هي حجم الضسارة المحتملة في حال وجود تضرر مع مراعاة احتساب القيمة القابلة للاسترداد من أداة الدين وتوقيت الاسترداد وأي مصاريف متوقعة بعملية تحصيل الضحائات النقدية من الضمانات المقدمة مقابل منتج أداة الدين. وبعد استخدام معلومات تاريخية مؤثرة قد يتم استخدام التقديرات التالية لأهم الضحائات في المصرف:

النسبة	الضمانة
صفر %	- التحويلات النقدية، كفالة الحكومة، كفالات مصرفية مؤهلة، كفالات جهات خارجية مؤهلة
271 %	- رهن أسهم وسندات مالية
275 %	- رهن عقارات وأراضى
900 %	- رهن سيارات
75 %	- رهن الأوراق المالية المعترف بها دولياً
75 %	- كفالة الشركة المراقبة للتقاعلات
9 %	- كفالة شركة التأمين الوطنية

- التعرض عند التضرر (EAD)

يمثل هذا البند التعرض المتوقع عند حالة التضرر. يستند المصرف في احتساب التعرض عند التضرر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التضرر لأصل مالي هو إجمالي قيمته النقدية. وقد لا يمثل بالضرورة الرصيد القائم حيث يتوجب الأخذ بالاعتبار المبالغ التي يتم استغلالها سحياً عن قبل الطرف المعين. وتختلف منهجية تحديد حجم التعرض الائتماني عند التضرر باختلاف نوع التعرض.

كما هو موضح أعلاه وفقاً لاستخدام احتمالية التضرر بعد الفحص ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم تراقب فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيم المصرف الضسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التضرر خلال فترة التعاقد للتصنيف التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

لتمديد ما إذا قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من أي تعرض، يقوم المصرف بمقارنة:

- الفترة المتبقية لاحتمالية التضرر كما في تاريخ التقرير، مع

- الفترة المتبقية لاحتمالية التضرر لهذه النقطة الزمنية التي لم تتغير، ما عدا الاضرب المبدئي بالتعرض.

بالنسبة للتقييم السابق، فإن المصرف سينظر في المعلومات المعقولة والمثبتة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، بما في ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بناءً على التجربة التاريخية للمصرف والتقييم الائتماني والمعلومات المستقبلية.

- درجات مخاطر الائتمان

يعتبر تركز نظام تصنيف الائتماني الداخلي للمصلاء عنصرًا أساسيًا في عملية قياس وتقييم المخاطر الائتمانية، حيث تُعتبر مخرجات نظام التصنيف الائتماني والمتمثلة بدرجات المخاطر أساس مكونات احتساب الصافي الائتمانية المتوقعة، حيث يقوم على تحليل مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والاقتصادية وضمن نماذج تصنيف متخصصة تتناسب مع طبيعة التعرض ونوع المقرض. ومنها يتم تحديد التكلفة بمخاطر التعرض وتطبيق الأحكام الائتمانية السابقة فيما يتعلق بانقراض التعرض من تصنيف ائتماني إلى آخر.

- وضع هيكل مدة احتمالية التعرض

درجات مخاطر الائتمان هي مخففات أساسية لتحديد احتمالية التعرض. ويقوم المصرف بمجموع معلومات عن الأداء والتعرض لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقرض بالإضافة إلى تصنيف درجة مخاطر الائتمان كما يتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من وكالات تصنيف ائتمان خارجية. يستخدم المصرف نماذج إحصائية لتحليل المعلومات التي تم جمعها وصل تحيزات لفترة المراقبة المتبقية لاحتمالية التعرض على مدى العمر وكيف يتوقع لها أن تتغير بمرور الوقت.

يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعرض والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي إلى جانب تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى، (على سبيل المثال الفترة السابقة في إسهال السداد) على خطر التعرض. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة). وتُلاحظ في مجموعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يقوم المصرف بصياغة وجهة نظر حول الحالة الأساسية للتوجه المستقبلي للمنتجات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تنبؤية من سيناريوهات التوقع المستقبلية الأخرى (انظر أمثلة حول استخدام النظرة المستقبلية). ثم يستخدم المصرف هذه التوقعات لتحديد تقديراته لاحتمالات التعرض.

- تعريف التعرض

يعرف المصرف التعرض للحالات التالية :-

- يكون المقرض متأخر في سداد أي التزامات لائتمانية إلى المصرف لأكثر من ٩٠ يوماً
- إفلاس المقرض وتعرضه لدى البنوك الأخرى
- جدولة التزاماته الائتمانية (٣) مرات خلال السنة
- عند تقييم ما إذا كان المقرض متأخرًا، يقوم المصرف بدراسة المؤشرات التالية
- النوع - مثل عدم الالتزام بتعهد ما.

- الحكم - مثل حالة التعرض وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المصرف

يؤخذ تعريف التعرض إلى حد كبير مع التعريف الذي يطبقه المصرف لأغراض إحصائية تنظيمية. قد تختلف المخالفات الخاصة بتقييم ما إذا كانت احتقن الأكواد المالية في حالة تعرض وأحيانًا مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يطبق المصرف منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأكواد المالية المحتسبة والتكلفة المغطاة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتنقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية بناء على التغير في العودة الائتمانية عند الاعتراف المبني:

١- المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعرض خلال فترة الآسب عشر شهرًا التالية.

تُستثنى التعرضات الائتمانية المنوطة للقطاع الحكومي وبكافة الحكومة من احتساب مخاطر خسارة مقابلها

٢- المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣- المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التغطيات النقدية المستقبلية المقدرة تلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المغطاة (إضافة من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الظاهرة.

- أهمية معايير تصنيف المراحل:
- يتم تحديد المرحلة بناءً على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.
- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يمتلك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها بناءً على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناءً على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التغير على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المتعلقة في تاريخ التقرير.
- تأخر السداد لأكثر من ٦٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

- * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات والمؤسسات المالية:
 - تأخر السداد لأكثر من ٦٠ يوماً
 - انخفاض درجة المخاطر بمقدار ٧ درجات مرتفعة من مقياس مكون من ١٠ درجة
 - تصنيفه تحت المراقبة
- * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء الحزبية:
 - تأخر السداد لأكثر من ٦٠ يوماً
 - تصنيفه تحت المراقبة
 - درجة مخاطر العميل تبلغ من D إلى F
- * للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية:
 - درجة المخاطر الحالية تبلغ ٦ أو ٧.
- * للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المغطاة وبالقائمة العادية من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة:
 - درجة المخاطر الحالية تبلغ من CCC إلى D
- استخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للمساهمة الائتمانية المتوقعة. شاملاً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر تورة الأصول والاقتصاد على تغير العملاء ، فقد تم إجراء تحليل العوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول الحالة الأساسية للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside)

قام المصرف بتحليل وتوثيق المعركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل منطقة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التغير والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

- حاكمية تطبيق معيار التقارير العالية الدولي رقم ٩
- سكون الجهات الموضحة أداء مشاركين رئيسيين وبما يرتبط بأعمالهم في تطبيق المعيار بشكل فعال ومتكامل.
- مجلس الإدارة :
 - ١- الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام والمسؤوليات الواردة فيها .
 - ٢- الموافقة على السياسات والقروضات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.
 - ٣- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المجموعة ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وآلية الشعي و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .
 - ٤- ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطر الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المتبعة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية ضمن تحديد واضح لجميع الخصائص اللازمة بناءً على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف
- لجنة إدارة المخاطر الائتمانية عن مجلس الإدارة :
 - ١- للتوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .
 - ٢- الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار
 - ٣- الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .
 - ٤- التوصية لمجلس التعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والمسؤوليات والإجراءات

- لجنة التدقيق :-

- ١- مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.
- ٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار
- ٣- التأكد من كفاية الصائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- لجنة إدارة المخاطر الداخلية :

- ١- الاطلاع والموافقة على التقارير الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار .
- ٢- رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المتبقة من مجلس الإدارة .
- ٣- التوصية للجنة إدارة المخاطر المتبقة من مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأصول . ومنهجيات القياس والتقييم . والسياسات والإجراءات المتعلقة .

- إدارة المخاطر:

- ١- التنسيق ما بين الإدارات والوحدات بهدف إدارة عملية تطبيق المعيار
- ٢- متابعة تنفيذ المصرف لخطة التطبيق .
- ٣- المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل النجوة .
- ٤- المساعدة في مراجعة منهجيات ومعايير نماذج الأصول المقترحة والمستخدمة
- ٥- إعداد نماذج تصنيف الصائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .
- ٦- تقييم تأثير تطبيق المعيار على نسبة كفاية رأس المال .

- الإدارة المالية :

- ١- إعداد نماذج الأعمال وسياسة وإجراءات التصنيف والقياس للأصول المالية حسب المعيار .
- ٢- تصنيف وقياس الأصول المالية
- ٣- ختم نتائج تصنيف الصائر المتوقعة على بيانات المصرف

- مراقبة الائتمان:

- ١- تعريف تصنيف المراحل لكل عميل
- ٢- مراجعة احتساب الصائر الائتمانية المتوقعة لكل عميل
- ٣- تحديث بيانات العميل للتتناسب مع تصنيف الصائر الائتمانية المتوقعة

- إدارة التدقيق الداخلي :

- ١- مراجعة وثيقة تدقيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار
- ٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار
- ٣- التأكد من كفاية الصائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

مخاطر السوق

هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التقلبات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة، وأسعار العملات، وأسعار الأسهم)، و تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية وتتضمن كل من مخاطر التالية:-

١. مخاطر أسعار الفائدة.
٢. مخاطر أسعار الصرف.
٣. مخاطر أسعار الأسهم.

يتبع للمصرف سياسات مالية واستثمارية لإدارة مخاطر السوق المحتملة ضمن إستراتيجية محددة، ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تتولى عملية الإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص ، وفي هذا الإطار وبوجود وحدة مخاطر السوق وزقتها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة وأيضاً بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأقسام التالية:-

١. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي.
٢. إعداد سياسة لمخاطر السوق التي تتضمن امنس تعريف وإدارة وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر واعتمادها من قبل اللجان المعنية.
٣. إعداد مصفوفة من التقارير الرقابية لإدارة ومراقبة مخاطر السوق.
٤. تطوير أدوات ومقاييس لإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:-
 - أ. تحليل الحساسية (Sensitivity analysis).
 - ب. تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
 - ج. القيمة المعرضة للمخاطر (VaR).
 - د. اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
 - هـ. تقارير وقف الخسائر (Stop Loss Limit).
 - و. مراقبة الموقف الاستثمارية للمصرف.
 - ز. مراقبة محفظة الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإعادة تقييمها أولاً بأول.

١- مخاطر أسعار الفائدة:

تتجمل مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمني المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وإقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

أساليب تخفيف مخاطر أسعار الفائدة:

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعات دورية تقام لهذا الغرض حيث يتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتقوم بوضع الحلول للتخفيف من هذه موازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات تسعى إدارة المصرف للموائمة بين مدى تأثير الموجودات والمطلوبات وضمن فئات الاستحقاق للتغير في أسعار الفائدة والحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة.

فجوات الفوائد:

يتم العمل على تلافي أية فجوات في أسعار الفائدة من خلال دورية تعديل الفوائد على موجودات المصرف ومطلوباته من حيث الربط والموازنة بين الاستحقاقات والفوائد.

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول :

-٢٠١٩

العملة	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
دولار أمريكي	١	٤٤٩,٥٢٢	٣.٣٩٢٦
يورو	١	(١,٢٦٧)	-

-٢٠١٨

العملة	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
دولار أمريكي	١	٢٦٣,٦٨٨	-

٢- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الاساس للمصرف. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المصرف و يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح)

العملة	النقص في سعر الفائدة	والخسائر	حساسية حقوق الملكية
	%	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير
- ٢٠١٩			
دولار امريكي	٥	٤٩,١٣١	٤,٨٨٧,٣٧٥
يورو	٥	(٤٥,١٢٧)	-
جنيه استرليني	٥	٣٦٦,٣٧٦	-
ين ياباني	٥	٥,٣٣٢	-
كورونا سويدية	٥	١٦٨,٤٤٩	-
- ٢٠١٨			
دولار امريكي	٥	٨١٧,٩٦٦	-
يورو	٥	(٥٧,٨٠٣)	-
جنيه استرليني	٥	٥٢,٦٧٣	-
ين ياباني	٥	٤,٦٣٠	-
كورونا سويدية	٥	٢٢,٥٦٢	-

٣- مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل المصرف على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنوع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها المصرف مخرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية.

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل والتغير المتراكم في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة:

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
- ٢٠١٩	%	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير
سوق العراق	٥	-	٢٠,٤٢٢
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
- ٢٠١٨	%	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير
سوق العراق	٥	-	١٣,١٦٦

في حال كان هناك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتلبية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر بسبب اللجوء لأي مما يلي:

- ١- بيع موجودات المصرف بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المتوقعة وانخفاض الأرباح المالية لدى المصرف.
- ٢- إقبال المصرف على الالتزامات ذات التكاليف المرتفعة وذلك لتلبية التزاماتها مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح المتوقعة لدى المصرف.

ويتم تحديد أثر مخاطر السيولة على المصرف من خلال التعرف على مدى سيولة موجوداته وقدرته المصرف على تحويل الموجودات السائلة أو شبه السائلة إلى نقد بأقل الخسائر من حيث هبوط الأسعار، ويجب على المصرف توفير الموجودات التي من الممكن أن يتم بيعها بسعر يقترب من القيمة الأساسية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف قد تنقسم إلى ما يلي:

أ. مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)

وهي مخاطر عدم مقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

ب. مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk)

وهي مخاطر عدم تمكن المصرف من بيع الأصول في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية إدارة السيولة من قبل إدارة الخزينة والاستثمار، وتكون إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لسياسات وإجراءات محددة وخطة تمويل الطوارئ ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) التي تتولى عملية مراقبة وضبط السيولة وإجراء التوزيع الاستراتيجي للأصول لكل من موجودات ومطلوبات المصرف سواء في فائضة المركز المالي أو خارجها بالتنسيق مع مدير إدارة الخزينة والاستثمار وتتم عملية إدارة مخاطر السيولة ضمن مجموعة من المعطيات التالية:

١- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل اللجان التي تحدد أسس وتعريف وإدارة وقياس ومتابعة مخاطر السيولة.

٢- خطة إدارة أزمات السيولة والتي تتضمن:

أ. إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ب. لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ج. خطة لتوفير السيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency Plan).

د. تحليل وضع سيولة المصرف معتمدين على تقارير السيولة التي تتضمن:

- جدول فجوة الأمد (Duration Gap) للموجودات والمطلوبات.

- نسبة السيولة القانونية: السيولة حسب سلم الاستحقاق بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.

- ودائع العملاء لدى المصرف بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.

- تقرير مؤشرات السيولة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

كما تتولى إدارة الخزينة والاستثمار بتنسيق مع وحدة مخاطر السوق، على تنوع مصادر التمويل ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة من أجل تخفيف مخاطر السيولة وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:

- تحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها
يقوم المصرف بدراسة سيولة موجوداته ومطلوباته إضافة إلى أي تغيرات تحدث على موجوداته ومطلوباته بشكل يومي، ويسعى المصرف من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمواءمة بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبة الفجوات مع تلك المحددة بسياسة المصرف.

- كما تتضمن السياسة خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.
تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برفع التوصيات المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر السيولة والإجراءات ووضع الأنظمة اللازمة لتطبيق الضوابط الرقابية المعالة ورفع التقارير حول مخاطر السيولة ومدى التقيد بالضوابط والسياسات بالإضافة إلى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا بما في ذلك متابعة كافة التطورات التقنية المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة وتطبيق الملائم منها.

- التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي
تتوزع موجودات المصرف ومطلوباته بشكل منتظم بين استثمارات محلية وخارجية بالاعتماد على أكثر من سوق مالي ورأس مالي وتوزيع التسهيلات على قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة، والمواءمة بين تمويل قطاع الشركات والأفراد. كما يسعى المصرف للحصول على تنوع مصادر التمويل واستحقاقاتها.

- الاحتياطيات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية
يحفظ المصرف باحتياطي نقدي لدى سلطات الرقابة المصرفية بمبلغ ٣٠,٢٩٩,٨٥٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٥,١٤٦,٩٧٣ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية. وقد ارتأت إدارة المصرف أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرا لشمولية تعريف مخاطر التشغيل و نتيجة لحرص إدارة المصرف على مواكبة للتغير المستمر في بيئة العمل و التكنولوجيا وطرح كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات مصرفية، فقد تم تصميم وتطوير سياسة إدارة مخاطر التشغيل "Operational Risk Policy" لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه وشركائه التابعة بحيث تشمل المبادئ الأساسية وربط أهداف سياسة إدارة المخاطر بأهداف المصرف الاستراتيجية الرئيسية.

وبالتالي فقد تم اعتماد وتطبيق عدة منهجيات لتفعيل دور إدارة مخاطر التشغيل والتي تتمثل في بناء قاعدة بيانات "Operational Risk Management Framework" تضم فيها كافة دوائر المصرف وفروعه، الأمر الذي يتطلب تحديد و تقييم ومتابعة و تخفيف أثر المخاطر التشغيلية لكل دائرة / وحدة / فرع على حدة و كما جاء في تعليمات لجنة بازل الدولية من خلال:

١- عقد ورشات عمل "Workshops" بالاعتماد على تطيل الإجراءات المعتمدة و تقارير التدقيق و بالتالي التعرف على المخاطر و الضوابط الرقابية و تحديد الفجوة الرقابية من خلال مصفوفة المخاطر، في هذا الإطار، يتم إعداد نموذج تحت مسمى "الفحوصات الرقابية" و الذي يتم من خلاله التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط "CRSA" من قبل مدير الوحدة / الدائرة / الفرع أو من يتوب عنه "Coordinator, or Responsible Party".

٢- بناء مؤشرات المخاطر "Key Risk Indicator" لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه.

٣- توفير آلية لجمع الأحداث التشغيلية واحتمال الخسائر المتوقعة بالاستناد إلى الأحداث باستخدام "Actuarial Model" وبالتالي تحديد قدرة التحمل "Risk Appetite" على مستوى كل وحدة.

٤- لدى المصرف برنامج شامل للتأمين يستهدف كافة الدوائر في الإدارة العامة والفروع والتي بالإمكان ان تتعرض الى مخاطر ذات خسائر مرتفعة الأثر ويتم تقييم المخاطر من خلال:

أ- طبيعة عمل الدائرة .

ب - الأحداث الخارجية / الحروب / الإرهاب / الكوارث الطبيعية بأنواعها.

٥- الاعتراف على تحديث و تطوير خطة استمرارية العمل في المصرف.

من هذا المنطلق، فإن استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليات كافة المعنيين في التطبيق في المصرف وعلى جميع المستويات من خلال:

١- التقيد بإجراء الفحوصات الرقابية حسب جداولها و دون تأخير.

٢- عرض نتائج تقييم الفحوصات الرقابية بشفافية ودقة.

٣- الإبلاغ والإفصاح عن أي خسائر أو أحداث تشغيلية دون تأخير أو تردد.

٤- تبني وتطبيق التوصيات "Remedial Actions / Recommendations / Mitigations" التي يتم طرحها من قبل وحدة المخاطر التشغيلية و التي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم التعرف عليها من خلال ورشات العمل/الإبلاغ عن الأحداث أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات الرقابية.

٥- دور مجلس الإدارة، لجنة المخاطر والامتثال، الإدارة العليا، وإدارة التدقيق على تفعيل أهمية المخاطر التشغيلية وجعلها جزءاً متكاملاً ضمن أنشطة المصرف اليومية.

لضمان ذلك، فإن إدارة مخاطر التشغيل تحرص على نشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية وتوعية المعنيين عن طريق عقد دورات تدريبية لكل دائرة تم عقد ورشة عمل لها وخلق بيئة فعالة ما بين المعنيين من كل الدوائر ووحدة المخاطر التشغيلية ورفع أي مخالفات أو تقصير إلى لجنة المخاطر الداخلية لأخذ اللازم، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف للتوصل إلى بناء ملف مخاطر "Risk Profile" على مستوى كل دائرة / وحدة / فرع و بالتالي على مستوى المصرف ككل.

إضافة إلى ما ورد فإن إدارة مخاطر التشغيل تعني بما يلي:

- ١- مراجعة السياسات المصرفية الداخلية وإجراءات العمل بهدف إبراز مخاطرها والتوجيه لتخفيفها والسيطرة عليها قبل اعتمادها.
- ٢- تطبيق فحوصات الأوضاع الضاغطة ونتائجها.
- ٣- التقييم الداخلي لرأس المال فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- ٤- التطوير المستمر للأنظمة المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل.
- ٥- استكمال بناء البرنامج المتكامل لخطط استمرارية العمل.
- ٦- يتم تحليل المنتجات التي يقدمها المصرف وذلك وفقاً لمؤشرات مخاطر التشغيل.

أمن المعلومات:

إن مسؤولية وحدة أمن المعلومات / إدارة المخاطر تكمن في المحافظة على سرية وتوفر وثقة المعلومات على مستوى المصرف وذلك من خلال ما يلي:

- ١- وضع برنامج لأمن المعلومات اعتماداً على أفضل المعايير الدولية في هذا الخصوص (ISO 27K, PCI DSS) بما يتوافق مع الأسفراتيجية العامة للمصرف.
- ٢- توفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمعلومات.
- ٣- إعداد السياسات الأمنية المتعلقة بأنظمة وموارد المعلومات.
- ٤- التوعية الأمنية المستمرة لموظفي المصرف وضمان امتثالهم للبرنامج الأمني.
- ٥- إدارة الأحداث الأمنية المتعلقة بموارد أنظمة المعلومات ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.
- ٦- إعداد المعايير الأمنية لأنظمة المعلومات المختلفة.
- ٧- العمل على تطوير خطة استمرارية العمل وهيكلية الموقع البديل لضمان استمرارية أعمال المصرف في حال حدوث أي كارثة.
- ٨- تحديد الضوابط الملائمة لتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف عن طريق تحليل المخاطر المختلفة المتعلقة بأمن المعلومات.
- ٩- إعداد وتطوير السياسات والإجراءات الأمنية المتعلقة بالأنظمة وموارد المعلومات.
- ١٠- إدارة الأحداث الأمنية المتعلقة بموارد أنظمة المعلومات ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.
- ١١- التأكد من أمن وسلامة الأجهزة والبرمجيات والتطبيقات المختلفة سواء بأمنها المنطقي أم المادي وذلك من خلال القيام بعمليات تحليل المخاطر وفحوص دورية للتأكد من صلاحيتها واستخدام الأدوات والإجراءات المختلفة لتأمينها من أجل استخدام أمن هذه الموارد.
- ١٢- يتم تحليل المنتجات التي يقدمها المصرف وذلك وفقاً لمؤشرات مخاطر أمن المعلومات.

(٣٥) ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)
ارتباطات والتزامات احتمالية:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٢٤٤,١١٣,٦٧٨	٣٠١,٨٦٤,٢٠٥	اعتمادات صادرة
٤٤,٨١٦,١٦٨	٤٦,٤٠١,٧٢٨	اعتمادات واردة معززة
		كفالات:
٤,٧٦٠,٢٣٧	٥,٥٥١,٢٣٧	- دفع
٣٦,٦٠٨,٧٩٢	٤٢,٥٨٢,٧٩٦	- حسن تدفيع
١,١٢٦,٠٥٩	٢,٦٩٦,١٢١	- أخرى
٩٨٨,٤٠٥	١,٣٤٤,٦٠٥	سقوط تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
٢٣١,٤١٣,٣٢٩	٤٠٠,٤٤٠,٧٩٢	المجموع

معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

١. معلومات عن أنشطة المصرف:

- يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير الصادرة بخصوص قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: تشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: تشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- التمويل المؤسسي: يتعلق نشاط هذا القطاع بالترتيبات الخاصة بهيكل التمويل وإصدار شهادات الاكتتاب.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

المجموع					
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٤٤,٢٠٤,٨٨٩	٤٠,٧٦٠,١٢٩	٢,١١٦,٦٦٨	٥,٢٤١,٢٤٠	٢٩,١٢٠,٣٨٢	٣,٢٨٢,٢٣٩
(٨,٨٤٢,٨٣٧)	-	-	-	-	-
٢٨,٤٤٤,٤٥٢	٣٤,٧١٥,٧٢٩	٣,١١٦,٦٦٨	٣,٣١٠,٨٥٠	٢٧,٤٣٢,٣٨٥	٨٥٦,٢٢٩
(١٨,٦٣٩,٨٣٦)	(٢٣,٢٤٨,٣٤٦)	-	-	-	-
٥,٨٢١,٣٧٥	١١,٤٦٧,٣٨٣	-	-	-	-
(٢,٩٦٣,٤١٧)	(٢,٣٠٣,١٧٩)	-	-	-	-
٢,٨٥٧,٩٥٨	٩,١٦٤,٢٠٤				

معلومات أخرى

٦٠٣,٢١٣,٧٥١	٦٣٢,٨٠٢,٦٥٠	٤٩,٥١٨,٥١٧	٤١٤,٣١٩,٩٦١	١٣٢,١٥٤,١٤١	٣٦,٨١٠,٠٣١
٣١٧,٥٠٩,١٠٠	٣٧٦,١٦١,١٤٣	١٥,٠٦٧,٢٥٨	٨,٣٧٧	٢٦٧,٠٠٠,٢٤١	٩٤,٠٨٥,٢٦٧
٣٠٩	٣٥,٩٨٧	٣٥,٩٨٧	-	-	-
(٢,٢٢٤,٠٨٦)	(٢,١١٦,٨١٣)	(٢,١١٦,٨١٣)	-	-	-

٢. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف، يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس المصرف نشاطات دولية خارج العراق.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج العراق		داخل العراق		
٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٢٧,٣٢٨,٩٥٢	٤٠,٧٦٠,١٢٨	-	-	٢٧,٣٢٨,٩٥٢	٤٠,٧٦٠,١٢٨	إجمالي الإيرادات
٥٢٤,٩٤٨,٢١٣	٦٣٢,٨٠٢,٦٥٠	١٣٩,٥٨٠,٢٠٨	١٧٠,١٦٥,٧٥٦	٣٨٥,٣٦٨,٠٠٥	٤٦٢,٦٣٦,٨٩٤	مجموع الموجودات
٢١,٣٦٩	٣٥,٩٨٧	-	-	٢١,٣٦٩	٣٥,٩٨٧	المصاريف الرأسمالية

(٣٩) إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل هذا ولم يتم المصرف بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة

- وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي، يتكون رأس المال من رأس المال الأساسي والذي يشمل رأس المال المتفوق والاحتياطيات المعلنة والأرباح أو الخسائر المتراكمة

- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال

أصدر البنك المركزي العراقي في جلساته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و ٢٨ أيلول ٢٠١٠ قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي وذلك على النحو التالي:

- زيادة رأس مال المصرف إلى ١٠٠ مليار دينار عراقي وذلك كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١١

- زيادة رأس مال المصرف إلى ١٥٠ مليار دينار عراقي وذلك كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢

- زيادة رأس مال المصرف إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي وذلك كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للملحوظ البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي، ان البنود انهاء كما هي ظاهرة في القوائم المالية الموحدة حسب الأنظمة العراقية الصادرة عن البنك المركزي العراقي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
		بنود رأس المال الاساسي
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به (المتفوق)
٥,٠٣٣,٦٦٩	٥,٦٩٥,٧٠٢	كفاية الاحتياطيات المعلنة
٦,٣١١,٧٠٧	(٨,٢١٨,٣٩٩)	الأرباح المنورة
٢٦١,٣٤٥,٣٧٦	٢٤٧,٤٧٧,٣٠٣	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضافي
٧,٢٠٧,٤٢٠	٩,٧٢١,٦٧٣	التخصيصات العامة
٧,٢٠٧,٤٢٠	٩,٧٢١,٦٧٣	مجموع رأس المال المساند
٢٦٨,٥٥٢,٧٩٦	٢٥٧,١٩٨,٩٧٦	مجموع رأس المال الاساسي والمساند
١٨٢,١٣٥,٤٩٧	٢٤٥,١٦٧,٩١٩	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة داخل الميزانية
١٤٢,٩٣٠,٤٥٧	١٩٦,٨٥٣,٠٨٠	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة خارج الميزانية
%٨٢,٨٧	%٨١,١٩	نسبة كفاية رأس المال (٪)

١- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على الأرصدة الافتتاحية لعام ٢٠١٩ :

البند	المبلغ كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	المبلغ المعدل / تصنيفه	الخصائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ بعد تطبيق المعيار الدولي رقم ٩	أثر التطبيق الناتج عن إعادة التصنيف	بؤء المركز المالي التي تأثرت بالتطبيق
	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير
أرصدة لدى بنوك مركزية	٢٠٥,٦٣٩,٤٧٠	=	-	٢٠٥,٦٣٩,٤٧٠	-	٢٠٥,٦٣٩,٤٧٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٧٢,٨١٥,٦٧٢	=	-	١٧٢,٨١٥,٦٧٢	-	١٧٢,٨١٥,٦٧٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال النخل الشامل الآخر	٢,٥٨٧,٩١٨	-	=	٢,٥٨٧,٩١٨	-	٢,٥٨٧,٩١٨
تسهيلات ائتمانية مباشرة *	٧٦,٨٢٨,٤٤٦	=	[٦,٣٦٨,٨٩٢]	٧٠,٤٥٩,٥٤٨	-	٧٠,٤٥٩,٥٤٨
كفالات مالية	[٤٦,٤٩٥,٠٨٨]	-	[٦٤٦,٣٨٢]	٤٠,٨٥٣,٧٠٥	-	٤٠,٨٥٣,٧٠٥
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٦٨٨,٤٠٥	-	[٢٥,٦٣٦]	٦٦٢,٧٦٩	-	٦٥٢,٧٦٩
اعتمادات مستندية	٩٤٤,٤١٣,٦٧٨	-	[٣,٤٤٩,٠٥٥]	٩٤٠,٩٦٤,٦٢٣	-	٩٤٠,٩٦٤,٦٢٣
المجموع	٧٤٤,٤٦٨,٦٧٣	-	[١٠,٤٩٤,٩٦٧]	٧٣٣,٩٧٣,٧٠٦	-	٧٣٣,٩٧٣,٧٠٦

٢- الرصيد الافتتاحي لمبلغ المخصصات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ :

البند	مبلغ المخصصات الحالي كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	الفرق نتيجة إعادة احتساب (Re-measurement)	الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة *	١١,٢٨٣,٨٢٨	٦,٣٦٨,٨٩٢	١٧,٦٥٢,٧٢٠
كفالات مالية *	-	٦٤٦,٣٨٢	٦٤٦,٣٨٢
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	-	٢٥,٦٣٦	٢٥,٦٣٦
اعتمادات مستندية *	-	٣,٤٤٩,٠٥٥	٣,٤٤٩,٠٥٥
المجموع	١١,٢٨٣,٨٢٨	١٠,٤٩٤,٩٦٧	٢١,٧٧٨,٧٩٥

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) على التكاليف الإضافية للمخاطر المصرفية العامة والبالغ (٤,١١٢,٨٩٢) ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وكما هو مبين في قائمة التغيرات في حقوق الملكية حيث أنه وفقاً للائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي، فإن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) يتم احتجاز ما نسبته ٢٪ من التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة بعد إشباع التأمينات النقدية الخاصة بها.

٣- الخصائر الائتمانية المتوقعة للسنة المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ بعد تطبيق معيار رقم ٩:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير
-	-	-	-
-	-	-	-
١,٨٠٥,٩٢٤	٩,٢٧٧,٧٥٢	١٤,١٦٩,٠٥٦	١٧,٦٥٢,٧٢٠
-	-	-	-
-	-	-	-
٦,٧٠٥,٧١١	-	٢٣,٨١٢	٦٤٦,٣٨٢
٣,٠٣٠	٥,٣٣٥	-	٢٥,٦٣٦
٣,١٢٤,٧٩٣	٢٢٨,٢٦١	-	٣,٤٤٩,٠٥٥
٥,٥٦٨,٥٨٩	٢,٠٠٧,٢٤٨	١٤,٢٠٦,٨٦٨	٢١,٧٧٨,٧٩٥

الإفصاح عن التعويضات الائتمانية حسب تعليمات رقم ٩٤ لسنة (٢٠٠٤) الصادرة عن البنك المركزي العراقي، المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة و بشكل مقارن مع المعيار رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

بالآلاف الدولاري

البنك	حسب التعليمات التصنيف رقم ٩٤ لسنة (٢٠٠٤)									حسب المعيار الدولي للتقرير المالية			
	المرحلة الأولى				المرحلة الثانية				المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى			
	اجمالي	قوائد معلقة	أصل	مخصص	اجمالي	المتوقفة	قوائد معلقة	المتوقفة	المتوقفة	اجمالي	المتوقفة	قوائد معلقة	المتوقفة
بنوك عامة	١٤١,٩٣٣,٨٨٦	-	١٤١,٩٣٣,٨٨٦	-	١٢٣,٧٠٥,٥٦٨	١,٨٠٥,٩٢٤	-	-	-	-	-	-	١,٨٠٥,٩٢٤
بنوك تحت المراقبة	٣١,٧٣١,٦٩٧	-	٣٠,٧٢١,٦٩٧	٤٦٠,٨٢٥	-	-	٤١,٥٦٩,٤٠٩	١,٧٧٧,٧٥٢	-	-	-	-	-
بنوك غير عامة منها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- بنوك المستوى	٢٢٩,٥٠٨	٧,٦٩٠	٢١٣,٨١٩	٢٩,٨٤٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- مشتركه في تصنيفها	١٧٧,٩٣٣	١٢,٥٩٠	١٦٥,٣٤٣	٦٩,٢٦٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- ملكة	٢١,١٦٧,٣٤٤	٧,٥٨٥,١٧٤	١٣,٥٨٣,١٧٠	١١,٤٩١,٤١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٩٤,٧٩٢,٣٥٨	٧,٦٠٥,٨٥٤	١٨٦,٤١٦,٩٠٤	١٩,٠٥٩,٣٠٤	١٢٣,٧٠٥,٥٦٨	١,٨٠٥,٩٢٤	-	٤١,٥٦٩,٤٠٩	١,٧٧٧,٧٥٢	٢٨,٩٤٧,٣٨٠	١٤,١٦٩,٠٥٦	٧,٦٠٥,٤٥٤	١٧,٦٥٢,٧٣١

(٣٨) القضايا المقامة على البنك

- لا يوجد قضايا مقامة على المصرف الأهلي العراقي وذلك ضمن النشاط الطبيعي كما في ٣٦ كانون الاول ٢٠١٩ و في ٣٦ كانون الاول ٢٠١٨ .

(٣٩) أرقام المقارنة

تم إعادة تدوين بعض أرقام القوائم المالية لعام ٢٠١٩ لتتناسب مع تدوين أرقام القوائم المالية لعام ٢٠١٨. ولم ينتج عن إعادة التدوين أي أثر على الأرباح وحقوق الملكية لعام ٢٠١٨.